٢١٠٨

كافيه شرحي

وافيه

٤١٥

و ٠ ش الوافية في شرح الكافية ،تأليف ابن شرف شاه ، حسن بن محمد – ٧١٥ هـ ، خط سنة ٧٨٦ هـ

١٦١ ق ١٧ س ٢٤٫٥×١٦٫٥سم
نسخه جيده تعليقية ،عليها حواش ،خطها نسخ نفيس .

الاعلام ٢:٢٣٣ الازهرية ٤:٣٢٣ ٢١٠٨

١– النحو ، اللغة العربية أ – المؤلف
ب – تاريخ النسخ ج – شرح كافية ابن الحاجب

كافية شرح وافية

غرر الفرائد

نام دیگری متوسط

صاحب

عبد الحي عروسي

١٠

ف ٤٠٦/ج
١٢٩٧/١١/٤

٧٤٤

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب الواعية شرح الكافية الرقم ٤١٠٨
اسم المؤلف ركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي
تاريخ النسخ ٧٨٦
عدد الأوراق ١٦١
ملاحظات

ب

القول يتعدى خمسة اصرف

قال به ای حکم به

قال له ای خاطبه

قال عنه ای روی عنه

قال فیه ای اجتهد فیه

وقال علیه ای افتری علیه

تقول

فان قیل ما الحد بما ذکر فحقیقة
یجمع الذاتیات علی وجه یدخل فیه کل ما
کان منه ویخرج کل ما لیس منه ولهذا
قیل ان الحد یطرد وینعکس فالمراد
بالاطراد هو ان یدخل فیه کل ما هو منه
وبالانعکاس ان یخرج منه کل ما لیس منه
وهو علی ضربین تام وناقص کقوله
الکلمة هو اللفظ لانه لا ینعکس

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

احمد الله على اعظم جلاله حمد غريق بمطالعة جماله واشكره لجزيل نواله

شكر معتقد لمعاده ومآله واتجده باشرف اسمائه وصفات كماله وانزهه عن معتقد

اهل التشبيه ومقاله واصلي على سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه وحلاله واستعين

لادراك مطالبي بصحبه واله وبعد فاني بعد ان شرحت كتاب

الكافية في النحو ولأمع ايراداتٍ واجوبة وابحاث كثيرة شرحته ثانيا

مقتصرا على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيباته

ومباينته الاداء مع ذكر علل اكثرها لرسم حضرت الامير الكبير العالم

الفاضل الكامل شلالة الامراء والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة والدين

شمس الاسلام والمسلمين يحيى ابن المخدوم المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب

صاحب السيف والقلم صلاح العالم جلال الدنيا والدين ابراهيم بن يغرو شن ملكا

ملك الختن اعز الله انصارهما وضاعف اقتدارهما بسبب اشتغاله

بهذا الكتاب الذي هو ستوه في هذا الفن لاولى الالباب وسميته

بالوافية في شرح الكافية لكونه وافيا بحل الفاظه وشرح معانيه

وموصلا لطالبه الى مقاصده ومعانيه وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب

الكلمة

دل المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه الابتداء ولا بد ابتداء متعلق ولهو

بالبصرة او الكوفة او غيرهما لا بد من ذكر البصرة او الكوفة او غيرهما عند ذكر من

ولهو منقوض بمثل ذو والاصوب ان يقال معناه ان الحرف مشروط ذو دلالته

على معناه ذكر متعلقه وح لا يرد عليه النقض بمثل ذو لانه غير مشروط فيها

ذلك الا انه انما جيء به للتوصل الى جعل الجنس صفة للشيء فلزم من ذلك ذكر متعلقه

لاجل دلالته على معناه قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي وقد علم بدليل

حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لانها

قسمت الكلمة التي هي جنسها اليها بايراد الفصول المميزة لكل واحد منها عن

غير فيكون جنسها وفصولها معلومين مع تقييد الجنس بالفصول فيكون حد كل

معلوما الان المراد من معرفة الحد هي معرفة الجنس والفصل مع تقييد الجنس

بالفصل قوله الكلام ما تضمن كلمتين الى آخره قد ما تضمن كلمتين شامل لمثل غلام

وخمسة عشر فلما قال بالاسناد خرج عنه مثل غلام زيد لان مثل غلام زيد و

وان كان متضمنا الكلمتين لكنه ليس بالاسناد لان المراد بالاسناد نسبة احد

الى الآخر لقيد المخاطب فايدة يصح السكوت عليها نحو قام زيد واكرم امير

للمخاطب ولمثل اكرم ولمثل كلام مركب من اكثر من كلمتين كمسئلة واحدة وبهذا قال ما تضمن

كلمتين بالاسناد لانه ليس فيه اسناد دالا التفسير المذكور لانه لا يصح السكوت على قايم

ابن قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل الى آخره اى وله يمكن حصول الكلام

الا في المركب من اسمين نحو زيد قايم او من فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يمكن الامر

بهذين القسمين لان التركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على

انواع وهي المركب من اسمين والمركب من فعلين والمركب من حرفين والمركب من اسم

وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا يكون الا من قسمين

من هذه الاقسام الستة ومما المركب من اسمين والمركب من اسم وفعل لان الكلام

يقتضي الاسناد على ما ذكرناه في تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند اليه لكون

الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة

فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان في المركب من الاسمين لجواز وقوع الاسم

مسندا ومسندا اليه وفي المركب من فعل واسم لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم

مسندا اليه وغير موجودين في البواقي لانتفاء كليهما او واحد منهما اما في المركب من

الفعلين فلانتفاء المسند اليه واما في المركب من الحرفين فلانتفاء كل واحد من

المسند والمسند اليه واما في المركب من الفعل والحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل يقع مسندا

واما في المركب من الاسم

والحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن

باحد الازمنة الثلاثة فقوله ما دل على معنى متناول للاسم والفعل والحرف وقوله

في نفسه يخرج الحرف وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة يخرج الفعل لكن

يدخل فيه ما لا يدل على الزمان نحو رجل وما مد لوله الزمان فقط نحو اليوم والامس

وما مدلوله معنى مقترن بزمان غير الثلاثة نحو الاصطباح والاغتباق وينبغي

ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض باسماء الافعال فانها تدل على

مقترن بزمان معين لخصوصية فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال

ان دلالته عليه ليست بدلالة اولية لانه اولا لا يدل الا على السكوت وبواسطته

وعدم الاقتران انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقض باسمي الفاعل والمفعول

في قولنا زيد ضارب عمرا غدا ومضروب امس لان اقترانهما ليس بحسب الوضع

وانما هو بعارض ولم يتوجه عليه ايضا النقض بضارب المشترك بين الحال والاستقبال

لان عدم اقترانه بالزمان المعين انما هو بحسب العارض لانه في اصل وضعه

لاحد الازمنة معينا لكن حصل الالتباس عند السامع ولقائل ان يورد النقض

على هذا التعريف من وجهين احدهما انه منقوض بنفس الحد لانه يصدق عليه

مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم ان يكون مجموع

الحد اسما لانه كما صدق الحد صدق المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود

والاشارات والنصب لكونها دالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة

الثلثة لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال المراد بالكلمة

الى الاسم وعنى اولا على بان الاسم كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت على معنى الى آخره

لكن حذفت الكلمة اعتمادا على فهم المتعلم فاذن يسقط كل واحد من النقيضين اما

الاول فلانه لا يصدق على مجموع الحد انه كلمة لان مجموع الحد مركب والكلمة مفرد واما

الثاني فلان الخطوط والعقود والاشارات والنصب ليست بكلمة ولقائل ان

يقول لا نسلم ان يراد باحد الازمنة واحد منها بعينه كالماضي مثلا او واحد غير معين

كالمضارع واما مالكي ان ينتقض حد الاسم والفعل اما ان اريد به واحد بعينه فلانه

يلزم منه ان يكون الذي يقترن به غير ذلك المعين اسما لا فعلا واما ان اريد به واحد غير

معين فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي اسما لا فعلا فلا يكون

حد الاسم مانعا ولا حد الفعل جامعا وقد وجب ان يكون الحد جامعا ومانعا هذا

خلف وجوابه انه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد منها من غير تقييد

بالتعيين او بعدم التعيين لانا لف بل ان يعود ويقول لا اجابز ان يراد به واحد من غير تقييد

نقيضك بالتعيين لانه يلزم منه ان الذي يقترن به الزمان المعين لم يكن فعلا

بل اسما لكنه ليس كذلك لانا نقول له نسلم لزوم ذلك لان الذي اقترن به الزمان المعين

صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا منافاة بين واحد منها وبين المعين

لجواز اجتماع واحد منها مع التعيين وان لم يقتد به ولم يلزم بذكر حد الاسم منا

مع قولنا من قبل وقد علم بذكر حد كل واحد منها التكرار لان ذكره منا بالمطابقة

ومنا لكن بالتزام قوله ومن خواصه الى آخره اعلم ان الخواص جمع خاصة وهي

ما يختص بالشيء سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان

او في بعض افراده كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه واعلم ايضا ان معرفة الاسم

يكون بالحد وقد يكون بالخاصة والفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد بمعنى

كلما صدق الحد صدق المحدود مثلا اي كلمة صدق عليها دلت على معنى في

نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة صدق عليها انها اسم ومنعكس بمعنى

كلما صدق المحدود صدق الحد بمعنى ان كلما صدق عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة

دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والخاصة مطردة بمعنى

كلما صدق عليه خاصة الشيء صدق ذلك الشيء مثلا اي كلمة وجدت فيها اللام صدق

عليها انها اسم وغير منعكسة لانه لا يمكن ان يقال كل اسم صح دخول اللام عليه فان

من الاسماء لم يصح دخول اللام عليه كالضمائر وغيرها وانما لم ينعكس الخاصة لجواز كونها
غير شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له ثم نقول قوله ومن خواصه اشارة الى الكثرة خواص
الاسم لان من للتبعيض الا ان المصنف رحمه الله لم يذكر الا ما هو اشهر واكثر استعمالا
وهي على ضربين احدهما لفظي والثاني معنوي فاللفظي ثلثة الاول دخول لام التعريف خواص
وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى التعريف لانه
خبر وخبر الخبر ان يكون نكرة لبعد المخاطب والثاني دخول الجر وانما لم يدخل الجر
على الفعل بناء على ان الاصل في الفعل ان لا يدخل عليه شيء من الاعراب لعدم العلة
المقتضية للاعراب فيه كما مجيء وانما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر
لان حرف الجر يدخل على الفعل على سبيل الحكاية كما يقال زيد مرفوع بقام في قولنا
قام زيد والثالث التنوين والمراد بالتنوين ما عدا تنوين الترنم وانما اختص
المذكور بالاسم ولم يدخل الفعل لانه على خمسة اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير
وتنوين العوض من المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم اما تنوين التمكن
دليلا على امكنية الكلمة التي يدخل عليها في الاسمية ولا امكنية للفعل
الاسمية فلم يدخل هذا التنوين الفعل واما تنوين التنكير فلانه انما يدخل الاسم
ليفرق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه فانه بلا تنوين معرفة ومع التنوين

نكرة وصه اي اسكت السكوت الآن وصه اي اسكت سكوتا ما وقتا ما والفعل
لم يقع معرفة فلم يحتج فيه الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين العوض
عن المضاف اليه كالتنوين الذي في يومئذ اي في يوم اذ كان كذا وكل فلما حذف
المضاف اليه عوض من المضاف اليه التنوين فلان الفعل لما لم يضف الى شيء ليحذف
المضاف اليه يعوض التنوين عنه لم يدخله التنوين عوضا عن المضاف اليه واما
تنوين المقابلة نحو التنوين الذي في مسلمات فانه مقابل وعوض عن النون الذي
في مسلمين كما يجيء في بابه ولما لم يجمع الفعل لم يدخله تنوين المقابلة واما تنوين الترنم
فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف واما العلامات المعنوية
فالاسناد اي كونه مسندا اليه وانما اختص الاسناد بالاسم ولم يدخل الفعل لان
مسندا الى شيء دائما فلو وقع مسندا اليه لزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة
واحدة وهو غير جايز والاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر وانما لم يضف الفعل
الى شيء لان الاضافة اما للتعريف او للتخصيص واما للتخفيف ولم يجز اضافته
او للتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص لانهما زايدان على الكلمة والفعل
لا يحتاج الى هذا الزايد لافادته بدونه ولم يجز اضافته للتخفيف لان الاضافة
للتخفيف انما هي بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين

ولا ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر

ليلة ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر

لفظا وهو معرب ومبني اى الاسم معرب ومبني لانه لا يخلو من ان يختلف

اخره باختلاف العامل لفظا او تقديرا او لا يختلف فان اختلف فهو المعرب

وان لم يختلف فهو المبني قوله المعرب المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل

اعلم ان قوله المركب احتراز به عن الالفاظ التي لم تتركب مع غيرها كالاعداد وسائر

الاسماء وهو شامل للمبنيات ايضا نحو هؤلاء في قام هؤلاء فلما قال لم يشبه مبنى

الاصل خرج عنه مثل هؤلاء لكونه مشابها للمبنى الاصل كما يجئ في بابه والمراد من

مبنى الاصل الفعل الماضي وامر المخاطب والحروف واعلم ان المعرب انما يكون معربا

بشرطين احدهما وجودي وهو سبب الاعراب وهو التركيب على ما يجئ

بقوله المركب والثاني عدمي وهو انتفاء المانع وهو عدم مشابهته لمبنى الاصل

فتعرض له بقوله لم يشبه مبنى الاصل ولقائل ان يورد عليه النقض بنفس مبنى

الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لامتناع مشابهة الشئ

لنفسه وجوابه ان يقول لما دل الحد على ان المعرب لم يشبه مبنى الاصل فقد دل

على انه ليس بمبنى الاصل واعلم ان في قوله المعرب المركب

المركب ينشأ هلا لان المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده جزء المركب

اى المعرب الذي ركب مع غيره والمراد من التركيب التركيب الاسنادي ليلة ينتقض

عليه النقض بمثل علام زيد فان علام ليس بمعرب والمراد بالمشابهة المنفية

في قوله لم يشبه مبنى الاصل هو المشابهة الموجبة للبناء لئلا يخرج عن هذا التعريف

غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضي وامر المخاطب في تحقق الفرعيتين وليلة

يخرج عنه اسم الفاعل لكونه مشابها للماضي في وقوعه موقعه في نحو خبر المبتدأ

وفي دلالة كل واحد منهما على الحدث لان هذه المشابهة غير موجبة للبناء

فان فيصل التعريف المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه

انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لانه يشبه الضمير المخاطب الذي في ادعوك

من حيث انه في محل بنائه وهو ليس بمبنى الاصل على تفسيركم مبنى الاصل فيلزم ان

يكون معربا وليس كذلك قلنا لا نسلم انه ليس بمشابه لمبنى الاصل فانه يشابه

الكاف الذي في ادعوك الذي هو في ذلك وايا ك فيكون مشابها

الكاف الذي في ذلك وايا ك لان المشابه للمشابه للشئ مشابه لذلك الشئ

الكاف حرف لم يقال لا نسلم ان المشابه للمشابه للشئ مشابه لذلك الشئ لجواز

تغاير المشابهتين لانا نقول لا تغاير ههنا لانه يشبه الكاف الذي في ادعوك في انه

اخر من في من ابنك ومن الرجل ومن زيد واعلم انه قال في شرح هذا الكتاب
انما اعرف المعرب بما عرفه سائر النحاة وهو الذي يختلف اخره باختلاف
العوامل لفظاً او تقديراً لانه تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض
من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف اخره باختلاف العوامل واثبات
هذا الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرف به لزم
تعريف الشيء بما هو اخفى منه وانه غير جايز ويمكن ان يجاب عنه نصرة
للنحاة بان يقال لانسلم ان الغرض من تعريف المعرب اثبات له هذا الحكم
لجواز ان يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب
على اي نوع من انواع الاسماء والافعال يطلق بعد ان عرف ان احد نوعيه يختلف
اخره باختلاف العوامل دون الاخر لا يختلف اخره باختلاف العوامل باستعمال
العرب **قوله** والاعراب ما اختلف اخره به اي الاعراب هو الذي يحصل باختلاف
اخر المعرب اي الاعراب هو سبب اختلاف اخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة
او ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف والياء واعلم
ان المراد بالسبب ههنا هو السبب القريب غير التام اما تقييده بالقريب
فلئلا يدخل فيه العوامل والمعاني المختلفة بانها اسباب بعيدة للاختلاف
... وهو الفاعلية والمفعولية

فاعليه مفعوليه اثنينيه

والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وهذا الكاف الذي في ذلك واياك
في الافراد والخطاب وان لم يشبهه في وقوعه موقعه فيكون المنادى المذكور
مشابهاً للكاف الذي في ذلك واياك في الافراد والخطاب وهذا القدر كاف في
ايجاب البناء فيكون مشابهاً للمبني الاصل واعلم انه لو قيل ابتداءً ابني المنادى
المذكور لكونه مشابهاً للكاف الذي في ذلك واياك لكان جيداً ولم يتوجه النقض
المذكور على التعريف اصلاً وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً
اي وحكم المعرب وخاصته ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً نحو جاءني زيد
ورايت زيداً ومررت بزيد او تقديراً نحو جاءني فتى اصله فتي ورايت فتى
فتياً ومررت بفتى اصله فتي قلبت الياء الفا في الاحوال الثلث لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار فتى في الاحوال الثلث وانما قال ان يختلف آخره لانه لو كان الاختلاف
في غير الآخر لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف الراء في امرء والنون في ابنم نحو
جاءني امرؤ وابنم ورايت امرءا وابنما ومررت بامرئ وابنم وانما جعل الاعراب
في آخر المعرب لان الاعراب كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف بعد الفراغ عن
الموصوف كذلك يذكر الاعراب بعد الفراغ عن المعرب وانما قال الاختلاف في العوامل
احترازاً عن اختلاف الآخر لاختلاف العوامل فانه لا يكون من خواص المعرب

يريد بالفعل

والنوع

والكسر

فاعليه مفعوليه اثنينيه

ولا يتم اعرابا واما تقييده بغير التام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم
والفتح والكسر ولو حمل السبب على السبب التام لكان لوجد لان الاختلاف يوجد مع كل
واحد منها بناء على ان الاسم زيد وضع غير معرب اولا ثم اعرب بسبب العامل فحصول كل واحد
منها بعد ما لم يكن موجب الاختلاف اخر الكلمة قوله ليدل على المعاني المعتورة
عليه متعلق باختلف في قوله ما اختلف اخره به وهو اشارة الى علة وضع الاعراب
في الاسماء وهي انه لما كان في الاسماء معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة
وجب اعراب الاسماء ليتميز تلك المعاني بعضها عن بعض نحو ما احسن زيد اوما
احسن زيدٍ وما احسن زيدٍ وان معنى الاول شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما
صار زيد ذا حسن ومعنى الثالث اي مضوٍ من اعضاء زيدٍ حسن اي خلق من اخلاق
زيدٍ حسن ومعنى المعتورة المتداولة اعتورا الشيء اذا تداولوه قوله
وانواعه رفع ونصب وجر اي انواع الاعراب رفع ونصب وجر انما لم يذكر
الجزم مع انه من انواع الاعراب لانه ههنا ذكر احوال الاسم والجزم ليس من احواله
قوله فالرفع علم الفاعلية الى آخره انما قال فالرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل
لانه ليس علما للفاعل فقط لوجوده في غير كالمبتدأ بل علم للفاعل والاشياء منسوبة الى الفاعل
كالمبتدأ والخبر واسم كان وما وغيرها ولهذا لم يقل النصب علم المفعول
قال النصب علم المفعولية

واعلم

واعلم انه لما لم يقل الجر علم الاضافة لكونه علما للاضافة ولا يوجد في غيرها بخلاف النصب والرفع
والمراد بقوله الجر علم الاضافة انه علم المضاف اليه قوله والعامل ما يقوم
المعنى المقتضي اي العامل ما به يتحصل المعنى المقتضي للاعراب بمعنى ان العامل موجب
مقتضي للاعراب فالعامل نحو قام زيد مثلا فالعامل
قام والمعنى المقتضي للاعراب هو الفاعلية وهي انما تحصلت وتقومت بقام
بمعنى ان العامل موجب مقتضي الاعراب فالعامل
وفيه نظر لانه يخرج منه عوامل الفعل لان عاملا ليس بسبب مقتضي اعرابه
وجوابه انه ذكر حد عوامل الاسم قوله فالمجرد المنصرف الى آخره اعلم انا
نذكر مقدمة قبل الشروع في تفسير هذا الكلام وهي ان اصل الاعراب ان يكون
بالحركات لكونها اخص من الحروف فان كان بالحروف فلعلة واصل ما كان
اعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة
فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحروف ان يكون رفعه
بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب
فان كان بخلاف ذلك فلعلة واذا عرفت ذلك فنقول لما كانت انواع الاعراب
مختلفة بان كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات
والحروف مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام كل قسم منها مشترك

في نوع واحد من الاعراب **قوله** فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الى اخره اى اعراب
المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة
وحال الجر بالكسرة لفظا او تقديرا نحو جاني زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا
ومررت بزيد ورجال واعلم انما جاز على الاصل وانما قيد المفرد والجمع المكسر
بالمنصرف لانهما لو كانا غير منصرفين لم يكن جرهما بالكسر وانما قيد الجمع بالمكسر
لانه لو كان سالما لم يكن اعرابه كذلك لانه ان كان مذكرا كان بالحروف وان كان مؤنثا
لم يكن نصبه بالفتحة ولقايل ان يقول في العبارة نظر والعبارة الصحيحة ان يقول
الضمة او اعرابه الضمة رفعا ولقايل ان يقول ذكر المفرد ههنا غير جايز لان المراد به
انما مقابل المثنى والمجموع واسما مقابل المركب مع الغير له سبيل الى الاول لان الاسماء
الستة المضافة الى غير ياء المتكلم المكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها ليس
كذلك وله سبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه مع ان اعرابه
كذلك فان قيل المراد به الاول لكنه خرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها بعد
فلنا الاحتياج حينئذ الى ذكر قيد المنصرف لذكر احكام غير المنصرف بعد
واذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة **قوله**
جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة اى رفع جمع المؤنث السالم بالضمة ونصبه و

وجره بالكسرة فنصبه غير جار على الاصل لان جمع المؤنث السالم فرع جمع
المذكر السالم ونصب جمع المذكر السالم تابع لجره لما يجئ فجعل ههنا كذلك لئلا يلزم
الفرع زيادة مؤنة على الاصل **قوله** غير المنصرف بالضمة والفتحة اى رفع غير المنصرف
بالضمة ونصبه وجره بالفتحة لما يجئ تعليله اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما
لان غير المنصرف مشابه الفعل كما يجئ وكلام المصنف كالصريح في خلافه
فانه غير منصرف مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المصنف كما ذكره في بعض
كتبه ويمثل جواز حالة الجر فانه ليس بالفتحة لا لفظا ولا تقديرا والا لكان
مفتوحا
لخفة الفتحة **قوله** اخوك وابوك واحوك الى آخره انما قيد اعراب هذه الاسماء
بالحروف بكونها مضافة لانها لو كانت مفردة كان اعرابها بالحركات تقول
جائني اب ورايت ابا ومررت باب وانما اشترط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم
لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابها تقديري
نحو جائني ابي ورايت ابي ومررت بابي وكان من الواجب عليه ذكر شرط
آخر وهو ان لا تكون مكبرة لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات تقول جائني اخيك
ورايت اخيك ومررت باخيك وهذا النوع جار على خلاف الاصل من حيث
ان اعرابها بالحروف وانما جعل اعرابها بالحروف لانه كان في اواخرها حروف
يصلح ان تكون اعرابا من غير الحركات بان يحصل نقل حركته الى ما قبله حال الرفع

ابوك اصله ابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركتها وبان تحصل قلبت حالة
النصب لحن رايت اباك اصله ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
رايت اباك وبان تحصل نقل حركتها الى ما قبلها بعد سلب حركته وقلبه ياء حال الجر
نحو مررت بابيك اصله مررت بابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركتها
الباء ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مررت بابيك **قوله**
المثنى وكلا مضافا الى آخره اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان اعرابها
بالالف حال الرفع والياء حالتي النصب والجر نقول جاءني الزيدان وكلاهما واثنان
ورايت الزيدين وكليهما واثنين ومررت بالزيدين وكليهما واثنين وانما قيد
كلا بقوله مضافا الى مضمر لانه لو كان مضافا الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل يكون
اعرابه تقديريا نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
وانما افرد ذكر كلا واثنين لانهما ليسا بداخلين في حد المثنى لان المراد بالمثنى اسم
مفرد الحق بآخره الف او ياء ونون مكسور وظاهر ان كلا واثنان ليسا كذلك **قوله**
جمع المذكر السالم واولو الى آخره اعلم ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون الى تسعين اعرابها
حالة الرفع بالواو وحالتي النصب والجر بالياء نقول جاءني الزيدون واولو مال وعشرون
ورايت الزيدين واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين وانما افرد

اولو وعشرون واخواتها بالذكر لانهما ليسا داخلين في جمع المذكر السالم لان
المراد بالجمع المذكر السالم اسم مفرد الحق بآخره واو وياء ونون وظاهر ان اولو
وعشرون ليسا كذلك فانه قيل عشرون كذلك لان واحده عشرة قلنا
لم يجز ان تكون عشرون جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق
على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد لكنه ليس كذلك ولوجب
ان يقال عشرون بفتح العين والشين وانه يدل على عدد معين ولا شيء من الجمع يدل
على عدد معين فلا تكون عشرون جمعا ثم اعلم ان اعراب المثنى والمجموع جار
على خلاف القياس من وجهين احدهما من حيث ان اعرابهما بالحروف والثاني
من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب المجموع ليس بالالف
واما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان على الآحاد
والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات واعراب بعض الآحاد وهي
الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان الفرع مزية على الاصل فانه
غير جايز ولانه كان في اواخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع نصلح ان تكون
اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف بغير الحركة
اخف من الحروف مع الحركة واما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني

حروف الاعراب ثلثة والاعراب ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعرابهما

حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء لم التبس المثنى بالمجموع

لا سيما حالة الاضافة الا ترى انك لو قلت رايت زيدا كم لم تعلم انه مثنى او مجموع

ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع

كذلك دون المثنى لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت هذه الحروف على المثنى

والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى حال الرفع بالالف لان الالف تقع ضمير المرفوع للمثنى

نحو ضربا ويضربان واعراب المجموع حال الرفع بالواو لوقوع الواو ضمير المرفوع

للمجموع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا

بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا

في الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب الجر دون الرفع

من حيث ان كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث المخرج لان الفتح من اقصى الحلق

والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين اعلم ان الالف والياء في المثنى للاعراب

وكل واحد منهما مع فتح ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة التثنية والواو والياء

في الجمع للاعراب وكل واحد منهما وكسر ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة الجمع

فالنون حالة الاضافة بمنزلة التنوين وبدونها للعلامة فقط ولبس النون عوضا من

من الحركة والتنوين الى آخره اعلم ان الاعراب تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضعين

احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن

يستثقل اما الاول ففي موضعين احدهما المسمى المقصورة ومي اسم ذو آخرها الف

مقصورة نحو حبلى وعصا وفتى تقول جاني فتى ورايت فتى ومررت بفتى واما

تعذر فيه الاعراب لفظا لكون الالف واخرها وامتناع قبول الالف الحركة فان قيل

لم نسلم وجود الالف في فتى لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالتي

اللام والاضافة ظاهر واما حال التنكير فمقدر وطذا لم تجر الاعراب على ما قبله

والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم المضافة الى ياء المتكلم نحو غلامي

وغلماني ومسلماتي واما تعذر فيه الاعراب لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة

لاجل الياء وحينئذ يمتنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك

الحرف الواحد بحركتين مختلفتين واما الكسر فكذلك لامتناع تحرك الحرف الواحد

بحركتين متماثلتين لا يقال لم لا يجوز ان يكون هذه الكسرة كسرة الاعراب

للياء لانا نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب

متاخرة عن التركيب فيكون غير كسرة الاعراب وانما قال مطلقا للخلاف فيه لانه قال

بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري حالتي الرفع والنصب دون حالة الجر
لوجود الكسرة في حالة الجر واختار المصنف انه تقديري في الاحوال الثلث
لما ذكرنا واما المستثقل ففي موضعين احدهما الاسماء المنقوصة وهي اسماء
في آخرها ياء قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب نحو
جاني قاضٍ اصله قاضيٌ ومررت بقاضٍ اصله مررت بقاضيٍ استثقلت الضمة
والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان فحذفت الياء دون التنوين
لكونه للعلامة وهي التمكن بخلاف الياء فصار جاني قاضٍ ومررت بقاضٍ
ونقول في النصب رأيت قاضيا لخفة الفتحة على الياء والثاني جمع المذكر
السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديري رفعا دون النصب والجر نقول جاني
مسلمي اصله مسلمونى اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما الاخرى بالسكون
فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء وابدلت ضمة ما قبل الواو كسرة
للياء فصار مسلمي واما النصب والجر فلفظي لانه كان من الواجب ان يكونا
بالياء وقد مر كذلك واذا عرفت ان الاعراب التقديري في اي صورة وما سواه اللفظي

قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما اي بل علتان
غير المنصرف اسم معرب يكون فيه علتان من تسع علل او علة واحدة من هذه التسع

فرع الواحد والتركيب فرع الافراد واما الالف والنون المزيدتان فاختلف فيه فقال
البصريون انه انما منع الصرف لمشابهته الفي التانيث وحينئذ لم يقل انه
فرع لشئ وقال الكوفيون انه يمنع الصرف بالاصالة لانه للمشابهة وحينئذ
يكون فرعا على ما زيد عليه ووزن الفعل فرع لوزن الاسم فكما ان الاسم اصل
والفعل فرع كذلك وزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ المصنف عن
ذكر العلل اورد امثلتها على ترتيب ذكر العلل بقوله نحو عمر واحمر الى آخره
فعمر غير منصرف للعدل والتعريف واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة للتانيث
اللفظي والعلمية وزينب للتانيث المعنوي والتعريف وابرهيم للعجمة والعلمية
ومساجد للجمعية المكررة ومعدي كرب للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون
والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اى وحكم
غير المنصرف ان لا يدخله كسر ولا تنوين التمكن اذا كان الكسر مخصوصا بالاسم
فانه يجر لو كان منصرفا ولهذا لو سميت امرأة بمسلمات كان حالها في الاعراب حال كونها
منصرفة قبل التسمية كحالها غير منصرفة حال التسمية وانما لم يمنع الكسر حينئذ
لانه ليس علامة للجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب
من غير المنصرف وانما كسر حال الجر ايضا لان غير المنصرف جعل جره كنصبه

يفعل في سايرالمواضع لكونه معربا حالة الجر وانما لم تحذف التنوين لانه لا يمنع غير
من التنوينات الا التنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا
التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع وانما لم يدخل غير المنصرف التنوين والكسر
لانه لما شابه الفعل من وجهين منع مما منع من الفعل وهو الكسر والتنوين وانما قلنا انه
الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين كما في كل اسم غير منصرف علتان كل واحدة
منهما فرع لشئ كما ذكرنا وانما قلنا ان في الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة
الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب مشتقان من الضرب ومن
جهة ان فائدة لان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة

قوله وجوز صرفه للضرورة او التناسب اى وجوز صرف غير المنصرف للشئين
احدهما ضرورة الشعر ان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف
ان يكون منصرفا مثاله اعد ذكر نعم لنا ان ذكرها الى آخره والمثل ما كررته بعضوف
والثاني تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا واغلالا فان سلاسلا غير منصرف
للجمع لكنه صرف لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله وما بعده منونا صرف وتنون
ايضا للتناسب لان التناسب مقصود عندهم قوله وما يقوم مقامهما
والالف التانيث اى وما يقوم مقام العلتين الجمع والالف التانيث المقصورة نحو جمزى
نحو حمراء

وثلث واربع واحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وثلاث
ومثلث عن ثلثة ثلثة ورباع ومربع عن اربعة اربعة فهي غير منصرفة للعدل والصفة كما في
قوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع واما ما فوق الاربعة يعني خماس ومخمس وسداس
ومسدس الى عشار ومعشر هل يقال ام لا فيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف الرواية وانما تحقيق
العدل في آخر فلانه افعل التفضيل وقياس افعل التفضيل اذا كان مع لام التعريف او الاضافة
وجب ان يكون على صيغة افعل من وههنا آخر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب
ان يكون على صيغة آخر فلما قيل آخر علم انه معدول عن آخر من وتحقيق العدل في جمع جمع
وجمعاء على وزن فعلاء غير صفة قياسه ان يجمع على فعالي او فعالات كما يجمع صحراء على صحاري
او صحراوات فقياس جمعاء ان يجمع على جماعي او جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقل جماعي
او جمعاوات علم انه معدول عن جماعي او جمعاوات قوله او تقديرا اي العدل التقديري
انه اذا نظر الى الاسم المعدول لم يوجد قياس يدل على ان اصله شيء آخر غير انه وجد
غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم وهي ان الاسم لم يمنع الصرف
الا اذا كان فيه سببان مثل عمر فانه اذا نظر اليه لا يوجد قياس يدل على ان اصله شيء آخر
غير انه وجد غير منصرف وليس فيه سوى العلمية فقدر العدل فيه لامكان تقدير العدل وامتناع
تقدير غير فيه حفظا لقاعدتهم قوله واما قطام ففيه اشكال وذلك عند بني تميم غير منصرف

واذ جاء واما ذكرته ههنا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة
منها تقوم مقامهما فاحتاج ههنا الى بيان العلة التي تقوم مقام العلتين فالعلة التي
تقوم مقام العلتين اثنتان احدهما الجمع واما قام مقام العلتين لان كونه جمعا
بمنزلة علة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير صيغة الجمع السالم
يمنع جمعا جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين لانه لو كان الجمع يقوم مقام
وصيغة منتهى الجموع سببا آخر لكان مثل حمر غير منصرف للجمع والصفة لانا
نقول له نسلم ذلك لجواز ان تكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف
وله تكون مع الصفة كذلك والثانية الف التانيث وانما قام الف التانيث مقام
علة تامة لان التانيث بمنزلة علة ولكون التانيث لازما للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة علة
فكان فيه علتان قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية الى آخر اي العدل
خروج الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقي
تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المعدول وجد قياس غير منع الصرف
يدل على ان اصله شيء آخر كثلاث ومثلث ورباع ومربع واحاد وموحد وثناء ومثنى
وتحقيق العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد قياس غير منع الصرف يدل
ان اصله شيء آخر وذلك انه من الاعداد والاعداد من الواحد الى العشرة واحد واثنان

للعلمية والتانيث فلم يوجد الصرف على تقدير العدل فيه والذى يمكن ان يقال فى توجيهها ان
فعامية عند اهل الحجاز واما عند بنى تميم فان لم يكن فى اخره راء فمصروف غير منصرف وان كان
فى اخره راء نحو حضار وبوار فمبنى وليس فيه الا سببان وهما العلمية والتانيث والسببان
لا يوجبان البناء فقدر فيه العدل للضرورة ليحصل موجب البناء فلما قدر العدل فيما اخره
راء فقدر فى غيره لاطراد الباب وضعف هذا ظاهر لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه وانما وجدت
نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصنف فلم يكن فيها لفظ قطام فسالت قارئها عنها فقال اخذ فيها
المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم المطابقة لما لمقصوده قوله الوصف شرط ان يكون
فى الاصل الى اخره اى يشترط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا
فى الاصل صرف اربع فى قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن الفعل والصفة فلو كان الو
صف العارض مانعا من الصرف لكان اربع غير منصرف فى العلتين بتقدير فلم يكن الوصف العارض
مانعا من الصرف ولا يقال ان وزن الفعل المانع من الصرف مشتق به اربع لان شرط ان لا يقبل
التاء لانا نقول ان التاء الذى فى اربعة ليس للتانيث بل علامة للتذكير والمراد بالتاء تاء
التانيث والاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لا تمنع اسود وارقم وادهم
للعبد وبيانه ان اسود صفة الاصلية فى الاصل ثم جعل اسما للحية وارقم صفة فى اصل

الوضع

الوضع ثم جعل اسما للحية وكذلك ادهم صفة فى اصل الوضع لشئ فى السواد ثم جعل اسما للقيد
فاسود وارقم وادهم صفات فى الاصل واسماء بسبب العارض فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية
الاصلية مضرة فى تاثير الوصف الاصلية لكان اسود وارقم وادهم منصرفا لكنها غير منصرف
فلم تضر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية قوله وضعف منع افعى الى اخره اعلم ان فى افعى
للحية واجدل للصقر واخيل للشقراق مذهبين احدهما منع الصرف لتوهم الخبث فى افعى
وكون الاجدل من الجدل وهو القوة وكون الاخيل من الخيلاء فيمتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة
حسان بن ثابت ذريني وعلمي بالامور تشيني فما طايري فيها عليك باخيلا والمذهب الثانى
الصرف لعدم العلم بكونها صفات فى اصل الوضع واصل الاسم الصرف ولهذا قال وضعف
منع افعى واجدل واخيل قوله التانيث بالتاء بشرط العلمية الى اخره اى بشرط التانيث
بالتاء فى منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما كان ذلك التاء فى معرض الزوال فلا يكون لازما
والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف قائمة فى قولنا مررت باسرة قائمة مع تحقق
الوصف فيها والتانيث بالتاء فيها من غير العلمية وانما قيد التانيث بتقييده بالتاء احترازا
عن التانيث بالالف كحبلى وحمراء فان العلمية ليست بشرط فيه قوله والمعنوى كذلك اى
وشرط التانيث المعنوى فى منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما كان ذلك التانيث
فى معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف صرخ فى قولنا مررت

باسرة جرح مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي من غير العلمية وكذلك صرف ارنب
مع تحقق التانيث المعنوي وزن الفعل فيه من غير العلمية قوله وشرط تحتم تاثيره الى اخره اي
وشرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور الثلثة وهو ان يكون زايدا على ثلثة
احرف او وسط متحركا او العجمة معللا انه لو انتفى هذه الامور الثلثة باسرها كان الاسم ثلاثيا ساكن
الاوسط من غير العجمة فيكون غاية الخفة تقاوم احد السببين الذين فيه فلم يبق في الاسم الا سبب
واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فهند يجوز صرفه لانتفاء شرط
وجوب تاثير التانيث المعنوي والا يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية هي شرط حتم منع الصرف
وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها او هو
الزيادة على الثلثة وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها
وهو تحرك الاوسط وباه وجور وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها
وهو العجمة وانما اختص المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظي اليها لانه لا يوجد مؤنث
بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط ولقائل ان يمنع ذلك لوجود نحو شاة وذات ويمكن ان يجاب عنها
بانها لما تحركت الاوسط تقديرا الا انه يلزم من هذا الجواب ان يكون المراد بتحرك الاوسط الذي
هو احد امور شرط تحتم التانيث تحرك الاوسط لفظا او تقديرا ويلزم منه انه ان سمي بمثل
شاة وذات مذكر وجب منع صرفه وفيه نظر والذي يحتم مادة هذا الاشكال بكليته

ان المراد

ان يقال
ان المراد بالتاء في قوله التانيث بالتاء شرط هو التاء المتمحض للتانيث والتاء في شاة
وذات ليست كذلك لانها بدل من شيء واصل شاة شاهة فهي ليست بثلاثية قوله فان سمي به
مذكر الى اخره اي فان سمي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرط في منع الصرف ان يكون زايدا على ثلثة
احرف لانه لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه تانيث حتى من حيث اللفظ اما من حيث المعنى فلكونه
اسما لمذكر واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا من علامة التانيث ومن قايم مقام حرف التانيث
وهو الحرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع قايم مقام حرف التانيث لانك تصغر قدما بقريمة
وعقرب بعقيرب والتصغير ترد الاشياء الى اصولها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث
لزم الاتيان بالتاء في تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي به مذكر انصرف لانتفاء
شرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلثة احرف وعقرب وثلث من نسوة ثلث اذا سمي
به مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع صرفها فلهذا كان كواع غير منصرف
مع كونه اسما للفعل فان قيل يلزم مما ذكرتم منع صرف مثل كار اذا سمي به رجل لكون تانيثه
معنويا مثل عناق قلنا لا نسلم ان التانيث في الجمع حقيقة بل لكونه بمعنى الجماعة قوله
المعرفة شرطها ان يكون علمية اي شرط المعرفة في منع الصرف ان يكون علما لان المعارف
خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها معنى وما سوى
العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المبهم والمضمر مبنيان وباب

غير المنصرف من المعربات واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدهما فلانهما
يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فالاولى ان لا يجعل المنصرف
غير منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية هذا اذا لم
يعتبر تعريف التوكيد اما اذا اعتبر فشرط التعريف احد الامرين وهو اما تعريف العلمية واما
تعريف التوكد وهو بتقدير اللام او الاضافة نحو الجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف
واعتباره اولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض التوكيد وقبل تعريف التوكيد تعريف العلمية
لان الفاظ التوكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي فعلى هذا لا يحتاج الى شرط احد الامرين

قوله العجمة شرطها ان يكون علمية الى اخره اي شرط العجمة في منع الصرف امران احدهما ان يكون علما
في العجمة لانها لو لم يكن علما في العجم لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف او الاضافة او التنوين
او غير ذلك فصار من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع الصرف ولهذا لو سمي رجل بالجام
لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علما في العجم والشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك
الاوسط او زيادته على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم على ثلثة احرف ساكن الاوسط
فيكون في غاية الخفة وغاية خفة يقاوم احد السببين فلم يبق فيه الا السبب الواحد فلم يمنع
الصرف واذا تقرر ذلك فنوح اذا سمي به منصرف لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط
او زيادته على ثلثة وشتر وابراهيم اذا سمي بهما امتنعا من الصرف للعلمية والعجمة وحصول

الشرطين

الشرطين معا قوله الجمع شرط صيغة منتهى الجموع الى اخره اي شرط الجمع المانع من الصرف
ان يكون على صيغة منتهى الجموع بغير تاء والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة غير منصرف
صيغة جمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير وانما قلنا يمتنع جمع التكسير لانه يجوز جمع السلامة
نحو الصطبلات ولهذا الجمع ثلثة امثلة احدها ان يكون بعد الالف التكسيري حرفان متحركان
نحو مساجد والثاني ان يكون بعده حرفان اولهما مدغم في الثاني دواب والثالث ان يكون بعده
ثلثة احرف او سطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير هاء لان لو كان بهاء نحو صياقلة لتشابه
المفرد لفظا ومعنى كراهية وطواعية وكان حكم المفرد اما مشابهته كراهية وطواعية لفظا فظاهرة
واما مشابهته معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثيرين اما الجمع فظاهر واما المحكوم كراهية فلكونه مصدرا
ووقوع المصدر على كثيرين واعلم ان المراد بالهاء هاء التانيث ليلا ينتقض بمثل فوارة جمع فاره و
لو قال بغير هاء وياء النسبة لكان اصوب ليلا ينتقض بمثل مدائني فانه على صيغة منتهى الجموع بغير
هاء مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه ان المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله هو صيغة منتهى الجموع بجميع
الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدائني كذلك لانه على صيغة المنتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان
هذا الجواب يغني عن قوله بغير هاء لان الاحتراز به عن مثل صياقلة وليس مثلها على صيغة منتهى
الجموع بجميع حروفه فيلزمه احد الامرين وهو اما الاحتراز عن مثل مدائني او ترك الاحتراز
عن مثل صياقلة واذا كان كذلك فوارة منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف فكونه مع الهاء قوله

وحضاجر علم للضبع هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما يمنع الصرف
للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية في حضاجر لانه علم للضبع وجوابه ان
يقول لانسلم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية وهي متحققة
ههنا لانه منقول عن الجمع حظر حضجر والحضجر هو العظيم البطن فان قيل هذا السوال غير متوجه
في حضاجر وان لم يعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا الجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما
اذا كان فيه فيمنع الصرف وان لم يعتبر الجمعية عملا بالعلتين كحضاجر فان فيه العلمية والتانيث
لانه علم للضبع والضبع مؤنث قلنا لانسلم ان في حضاجر تانيث لان حضاجر علم للجنس
فهو جنس علم للحقيقة المشتركة بين المذكر والمؤنث كاسامة للاسد واذا كان كذلك لم يكن فيه
تانيث سلمنا ان فيه تانيثا لكن لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية
فيه غير مؤثرة لهذا الوزن كان غير منصرف ولقائل ان يقول حتى يلزمه ان يقول ان شرطه ان يكون
جمعا في الاصل كما قالوا في اليمن قوله وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر ابي اخر هذا جواب
ايضا عن اشكال مقدر وهو ان يقال هذا الوزن انما يمنع الصرف اذا كان جمعا او منقولا عن
الجمع وسراويل ليس كذلك وجوابه اذا لم يصرف وجهان احدهما انه لفظ اعجمي فلما استعملته
العرب حملته على الالفاظ التي على وزنه في العربي وكانت الالفاظ التي على وزنه في العربي
غير منصرفة فيمنع صرفه ايضا والوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام

العرب ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه جمع سروالة تقدير الحفظ
قاعدة العرب اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على الجواب الاول
وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي وتقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض المصنف لهما في
مواضعهما واما اذا صرف سراويل وهو القليل فلا اشكال لان هذا الوزن انما يمنع الصرف
لاجل الجمعية والجمعية منتفية ههنا فوجب صرفه قوله ونحو جوار غير مصروف اكقاض اعلم
ان مثل جوار كقاض رفعا وجرا من حيث اللفظ بالاتفاق بين النحاة المحققين كما تقول جاءني
قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف الياء وتقول جاءني جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف
الياء واما من حيث التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما ينصرف اذا كان
بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد واولئة احرف فاوسطها ساكن نحو مصابيح وليس ههنا
بعد الف التكسير حرفان ولا ثلثة احرف فيكون جواري مثل كلام وسلام فيكون منصرفا وقال
سيبويه ومن تابعه لانسلم انه ليس بعد الف التكسير حرفان فان الياء مقدرة بعد الراء والذي
يدل على ذلك انك تقول جاءني جوار بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان
الاعراب جاريا على الراء فتقول جاءني جوار بالرفع واذا كانت الياء مقدرة للاعراب
كانت مقدرة لمنع الصرف والجامع كون كل واحد منهما حكما لفظيا فان قيل
فاهذا التنوين عند سيبويه فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض من الياء او من حركة

الياء لان اصل هؤلاء جوار جواري استثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار هؤلاء
جوار فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد نحو قوله تعالى والليل اذا يسر والكبير
المتعال كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من المفرد اولى فلما حذفت الياء والحركة
عوض التنوين عن الياء او عن الحركة فهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس بتنوين
التمكين بل تنوين العوض وعند الاخفش تنوين التمكين واما حال النصب فبالاتفاق
غير منصرف تقول رايت جواري بحذف الفتحة ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان وجه
لكون غير منصرف وخفة الفتحة على الياء كقوله فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله
مولي قوله التركيب شرط العلمية الى اخره اي شرط التركيب المانع من الصرف
وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما ففي معرض الزوال
فلم يكن لازما والتركيب المقتضي هو اللازم والعدمي هو ان يكون باضافة وان لا يكون باسناد
وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة تجعل غير منصرف منصرفا او في حكم المنصرف
على المذهبين ان لا تجعل المنصرف غير منصرف وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد
لكان مبنيا او محكيا على حاله نحو تابط شرا او شاب قرناها او ذرى حبا واعلم انه لو قال ولا بان
يكون الثاني صوتا ولا متضمنا للحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه النقض عليه بمثل
سيبويه وخمسة عشر اذا جعل في المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه نقض بمثل ذلك لكونه

علم ان ليس بمثل سيبويه وخمسة عشر
كان منصرفا في المذهب الاصح

مبنيا

مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذن الى الاحتراز عن التركيب
الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزمه احد الامرين وهو ما تركه الاخفش عن التركيب
الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب
تركيب اسمين ليتلايث كل بمثل زيد علما قوله الالف والنون اذا كانا
في اسم اخره اعلم ان الالف والنون انما يمنع الاسم من الصرف عند لحاظ البصرة بسبب شابهته
للفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول اذا كان الف
والنون في اسم فشرطه في منع الصرف ان يكون علما ليصح شابهته للفي التانيث لانه لو لم
يكن علما لم يمنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان لنبت وسعدانة وحمدان وحمدانة
جانة ونحو عمران وفعلان وسبحان وان كان في صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء فعلانة
ليتحقق شابهته للفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث وقيل شرطه في منع الصرف
وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه لما وضع المؤنث صيغة غير صيغة المذكر
لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التانيث وعدمه نحو سكران وسكرى والاول هو
الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو
شرط بالذات قوله ومن ثم اختلف في رحمن الى اخره ومن اجل انه اختلف في شرط
منع صرف الالف والنون في صفة اختلف في رحمن ولم يختلف في سكران ونحوه لان

مع كونه مركبا من الاسم والفعل

من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمان لتحقق شرطه وهو انتفاء فعلانة
من رحمن ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء شرط منع صرفه وهو
وجود فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمن وانما لم يختلف في سكران لتحقق الشرطين معًا وهما
انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف ايضًا في ندمانٍ لانتفاء
الشرطين معًا لمجيء فعلانة وعدم مجيء فعلى فصرف بالاتفاق **قوله** ووزن الفعل شرطه ان
يختص الى اخره اي شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين وهو اما ان يختص بالفعل
ولا يوجد في الاسم الا منقولًا من المجيء الى العربي كبقّم او منقولًا من الفعل الى الاسم العلم
كضَرِبَ وَشَتَمَ اذا سميت رجلًا بهما وكذا فعلل وتفعلل واستفعل وافتعل وما شابهها
واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير قابلٍ لتاء التانيث ليتآكد مشابهته
الفعل او وزنه افعل وفعل وتفعل ويفعل وافعل امرًا للمخاطب ولا تفعل نهيًا له ونحوه
فان سميت رجل بنرجس لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون في اوله لعدم
مجيء مثل جعفرٍ بكسر الفاء فهو كينضرب اذا سميت به لا يقال انه اعجمي فمن اين عرف
زيادة النون في اوله لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المنقول الى لغتهم
في زيادة حرف من حروفها واصالته كاللفظ العلمي العربي واذا قالوا النون في
نرجس زايد اردنا به انه لو اخذ الفعل منه لقيل رجس بخلاف ما لو سميناه

رجلا

رجلًا بنهشل فانه ينصرف لان في الاسماء فعلل مثل جعفر فلم يكن نونه زيادة ولا يشكل
بقبوله التاء كقولهم نرجسة لانه غير قابل للتاء حال كونه علمًا واعلم انه يشكل
باسود اسمًا للحية فانه غير منصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه قابلًا للتاء كقولهم
اسودة للحية الانثى واجاب عنه بعضهم بان قبوله التاء طارٍ بعد استعماله اسمًا ومعناه
ان المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذا استعمل صفة فكان غير منصرف للوصف ووزن
الفعل وح لا يتوجه الاشكال بنرجس علمًا ولا باسود اسمًا للحية **قوله** ومن ثم امتنع
احمر وانصرف بعمل اي ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين المذكورين
امتنع صرف احمر لكون الامر الثاني موجودًا فيه وهو ان في اوله زيادة كما في اول الفعل غير قابل
للتاء لان الهمزة في اوله زيادة لانه من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل
هذا انصرف بعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل لانتفاء الامرين معًا اما الاول فظاهر
واما الثاني فلكونه قابلًا للتاء تقول هذا اجمل بعمل وهذه ناقة بعملة بهم اذا سميت به كان غير
منصرف لانه غير قابل للتاء ح وكذلك حكم ارملٍ وارطالٍ **قوله** وما فيه علمية مؤثرة اذا تكرر
لما اخره اي كل غير منصرف فيه علمية مؤثرة اي العلمية سببٌ في منع الصرف فانه اذا تكرر فانه
تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة الا والعلمية بشرط في تاثير تلك العلة الا
العدل ووزن الفعل فانها تجامع نحو العدل ووزن مؤثر وليست بشرط في العدل ووزن

يكون

بل يقال حمراء

الفعل وانما قلنا انه تبين ان للعلمية المؤثرة لا تجامع علة الا وهي شرط فيها الا ان تلك
العلة ان كانت الوصف فلانها لا تجامعه من حيث ان بينهما التضاد وان كانت التانيث
بالتاء والتانيث المعنوي او المعرفة او العجمة او التركيب او الالف والنون في الاسم
فالعلمية شرط فيها وان كانت تنافي الصفة فان العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد وان
كانت الجمع او التانيث بالف فلانها لا تجامعهما مؤثرة لاستقلالهما في منع الصرف
بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة مع العدل ووزن لمنع صرف عمر للعدل او العلمية
ولمنع صرف احمد العلمية ووزن الفعل وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة وليست بشرط في العدل
ووزن الفعل لمنع صرف العدل من غير العلمية في نحو ثلاث ورباع ولمنع صرف ووزن الفعل من غير
العلمية في احمر اذا كان صفة **قوله** وهما متضادان اي العدل ووزن الفعل متضادان وهو
اشارة الى جواب سوال مقدر وذلك السوال ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل
ووزن الفعل فيجوز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن والعلمية فاذا نكرت زالت العلمية
ولم يزل العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست شرط فيهما فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية
مؤثرة انا نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل ووزن متضادان اي لا تجتمعان معا بالاستقراء
فاذن لا يكون مع العلمية الا احدهما في السوال المذكور نظرا لانه لا يتوجه السوال المقدر
ح لان العلمية في الكلمة المفروضة غير مؤثرة وجوابه انا لا نسلم ان العلمية ليست بمؤثرة ح

والا لزم

والا لزم الترجيح من غير مرجح وليس مثل مساجد علما كذلك لان الجمع وحده مانع من الصرف
من غير النظر الى العلمية وليست العلمية كذلك ولا شئ من العدل ووزن الفعل كذلك واذا عرفت
ذلك فنقول ان لم يكن في غير المنصرف الذي فيه العلمية المؤثرة شئ اعني العدل ووزن الفعل فانكر
صرف لبقاية بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هي شرط فيه وان كانا احدهما فانكر صرف ايضا لبقاية
على سبب واحد لانه زال العلمية ولم يزل احدهما واعلم انه انما قيد العلمية بالمؤثرة لانها لو لم تكن
مؤثرة لم يصدق **قوله** كل ما فيه علمية انكر صرف لان مثل مساجد وحبلى وحمراء اذا سمي به فيه
علمية وليس من حكمه انكر صرف لان العلمية غير مؤثرة لان منع صرفه انما هو لجمعية الاصلية والتانيث
قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر اعلم ان نحو احمر غير منصرف للصفة ووزن الفعل
واذا سمي به فكذلك غير منصرف ووزن الفعل اما اذا نكر بان يقع فيه الاشتراك ائتلافي ففيه خلاف
بين سيبويه والاخفش فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة وقال الاخفش انه منصرف
لانه انه انكر ما لم يعتبر فيه الوصفية فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل وصرف وجوابه
اذا كان علما انه انكر ما لم يعتبر فيه الوصفية لكن لم قلتم انه لم تعتبر بعد ذلك وبيان
ذلك ان احمر اذا كان علما لم يمكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية والوصفية من
من التضاد واذا نكر زال ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفة مع سبب اخر نحو
سكران ولهذا قال في مثل احمر ولم يقل في احمر وباب ثلاث [illegible] من هذا الحكم

مستثنى

أن يقول المسلم

لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية **قوله** ولا يلزمه باب حاتم ايد ولا يلزم
سببين به باب حاتم اذا سمي به هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لو كانت الاصلية معينين
بعد العلمية في احمر ان كانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة
فيه لكان حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه كذلك فلم يكن الصفة الاصلية معتبرة
وجوابه ان يقول لانسلم ان صفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت في مثل
حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل لان اللوصفية لو اعتبرت في حاتم علما لزم اعتبار المتضادين
في حكم واحد وهو منع الصرف لان العلم لا يقع على كثيرين والصفة يقع على كثيرين واعتبار
المتضادين في حكم واحد غير جايز وليس كذلك احمر بعد تنكيره لعدم اعتبار العلمية ح في منع
الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين وانما قال في حكم
واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين كقوله انا ابن وعيد الحوصي من ارجف
فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا اعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على
احاوص واعتبر الصفة من جهة جمعه على الحوص واعلم ان قوله وكل ما فيه علمية مؤثرة فانه اذا نكر
صرف انما يكون كلب على راي الاخفش لا على راي سيبويه **قوله** وجميع الباب باللام او الاضافة يجر بالكسر
اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر لفظا ان كان
اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا في ان دخول الكسر عليه من حيثية انه منصرف او لا من تلك الحيثية فقال

فقال قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعني
اللام والاضافة اخرجه من مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخله الكسر وقال
قوم انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين فيه بل انما دخله الكسر فيه لان الكسر انما حذف
تبعا للتنوين وحال اللام او الاضافة لم يوجد التنوين فتحذف فتتبعه الكسر وقال قوم ان
بقي العلتان حال التنكير كان غير منصرف كمساجد وحمراء وحبلى وسكران صيغة
عملا بالعلتين وان لم يبقيا او لم يبق احديهما كان منصرفا كبعلبك وابرهيم واحمد وعمر
وهذا اقرب الى الحق من المذهبين الا ولين **المرفوعات** هو ما اشتمل على اعلم
الفاعلية اي المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع
ليدل على ان تعريف الشيء بما هو مساو له في المعرفة والجهالة فالمرفوعات خبر مبتدا محذوف
اي هذا الباب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية
لا لافرادها كتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع **قوله** فمنه
الفاعل اي فمن المرفوع الفاعل انما ابتدا بالفاعل من المرفوعات لان الرفع للفاعل
في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع **قوله** وهو ما اسند اليه الفعل الى آخره وانما
قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل الامر والنهي وانما قال ما اسند الفعل ولم يقل
اسم اسند الفعل اليه ليدخل الفاعل الذي ليس باسم نحو اعجبني ان ضرب زيد

فان مع الفعل في محل المرفوع بانه فاعل العجبني وليس باسم وان كان في تقدير الاسم

ففوله او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما كالمصدر

واسم التفضيل واسماء الافعال والظروف والجار والمجرور كما سيأتي المفعول

لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه وزيد حسن

ابوه فانه فاعل اسم الفاعل في الاول وفاعل الصفة المشبهة في الثاني وقوله لو قدم

عليه اي وقدم الفعل او شبهه على الفاعل لرفع وهم من يتوهم ان زيدا في قولنا

زيد قام مسند اليه فيكون فاعلا له لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه ليس

الفعل مقدما عليه وقوله على جهة قيامه به اي على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج

عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند الفعل اليه وقدم عليه

لا من جهة قيامه به لان الفعل وهو التأثير لم يكن قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل

وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم به الفعل

حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم به الفعل حقيقة نحو قرب زيد و

زيد ولم يقم زيد فالفاعل عندنا انما يكون فاعلا بثلثة شروط احدها ان يكون الفعل

او شبهه مسندا اليه والثاني ان يكون الفعل مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل

قائما به ولم ينتقض الحد بمثل زيد قام لانا نقول ان المراد بالكمال

اعم من الاسناد بالفعل او تقدير الاسناد ولا يمثل لم يقم زيد مع انه مما اسند الفعل اليه

لان المراد بالاسناد هو الاسناد في الايجاب او السلب ولقائل ان يقول المخاطب

ان يراد بالفعل في قوله ما اسند اليه الفعل الفعل الاصطلاحي والفعل الحقيقي الذي

هو المصدر واما ما كان فيه اشكال اما ان اريد به الفعل الاصطلاحي فلان

غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول واما ان اريد به الفعل الحقيقي فلانه

حينئذ الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي

وهو الحدث المقترن باحد الازمنة الثلثة او شبهه اعني الحدث فقط

بالزمان والضمير في فيه يعود الى ما دل عليه الفعل الاصطلاحي لجواز عود الضمير

الى بعض مدلول المذكور وحينئذ لا يشكل الحد وفيه نظر لانه سيفسر احد التوابع

نحو اعجبني ان زيد حسنه مع ان حسنه اسند اليه الفعل مقدما عليه على جهة

وليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند اليه هو المسند اليه اولا

والاصل ان يلي فعل اي واصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول وسائر

الاشياء المجوزة للفعل لان قربه بالفعل اكثر من قرب سائر الاشياء بالفعل لان الفعل

لا يفيد بدونه ويفيد بدون سائر الاشياء ولكونه موجد الفعل غالبا

بخلاف سائر الاشياء قوله فلا يكون ضرب غلامه زيد الخ اي ولا يجوز ان

الفاعل ان يلي فعله وينقدم على المفعول جازان يقال ضرب غلامه زيد فانه لولا ان زيدا
المؤخر لفظا عن غلامه مقدم رتبة على غلامه اللزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ولو
غير جايز وهذا اجازان يقولوا ظنهما الزيدان منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم
المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
اما لفظا فظاهر لان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد مؤخر لفظا واما
رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيدا مفعول ضرب والفاعل مقدم على المفعول رتبة
فان قيل لم جوزتم اضمار قبل الذكر في مثل قولنا الكرمني وضرب زيدا ولم تجوزوا
فيما نحن فيه وجوه المفسر بعده في الموضعين قلنا لضرورة تحسين اللفظ ثم هي وجوب
وجوه الفاعل وامتناع وجوه الجامع الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني
وهي مفقودة ههنا جواز تقديم المفعول على الفاعل اعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت
بمنزلة الفاعل في مثل اخذ والثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ عند البصريين في عدم
جواز اعطيت صاحبه الدرهم وجواز اعطيت درهمه زيدا ومنه قوله ومن
يعط حقتهن الفصايد قوله واذا انتفى الاعراب الى اخره اي واذا انتفى الاعراب
في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب من على الباب
من على السطح وجب تقديم الفاعل على المفعول فعلا للالتباس وانما قال والقرينة

انه لو انتفى الاعراب لفظا ولم ينتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل نحو اكل موسى الكمثرى
فان من المعلوم ان موسى آكل والكمثرى ماكول وضرب موسى العاقل عيسى العاقل وضربت
موسى سعدى فلم تحصل الالتباس بناء خبر الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا منفصلا
وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون منفصلا وقد فرض انه منفصل
هذا خلف واذا لم يجز ان يكون الفاعل منفصلا مؤخرا عن المفعول المتصل لكرامتهم ان
يقدم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قال مضمرا لانه لو كان الفاعل
مظهرا لم يجب تقديمه على المفعول وانما قال منفصلا لانه لو كان مضمرا متصلا لم يجب
على المفعول نحو ما ضربني الا انت وما ذكره يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت فان فاعله
مضمر متصل مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب
الفاعل على المفعول امتناع تقديم المفعول عليه فقط وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد الا وجب
تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيدا الا عمرا لانه لو اخر انقلب المعنى لان معنى
ضرب زيدا الا عمرا الحصار ضرب زيد على عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بالشخص
واذا قيل ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز ان يكون
عمرو مضروبا لآخر وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول على
الفاعل من غير ان اداه او قدم عليه مع اللام فلم يلزم انقلاب المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب

الا عمرا زيد لا يقال لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد فلا يخلو من ان يجوز مع تعدد المستثنى
المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول بمعنى ما ضرب احدا احد الا عمرا زيدا وله
مع تعدد مستثنى المفرغ فان كان الاول كان الحصر فيهما والمقصود الحصر احدهما
نحو ما خلق وان كان الثاني كان القول بما ضرب الا عمرا زيد ممتنعا لانه يبقى الفعل
بلا فاعل وله قائم مقام الفاعل لان زيدا يمتنع ان يكون فاعلا لما ضرب حينئذ لانا نختار
القسم الثاني وهو ان يجوز مع تعدد المستثنى المفرغ وتمنع بقاء الفعل بلا فاعل
زيدا الموخر لفظا المقدم رتبة يكون فاعلا للفعل ويكون تقديره ما ضرب زيدا الا عمرا
وحينئذ لم يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاخفش اجازه في كتابه الكبير ولذلك عبد
الفاعل ولذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو ما ضرب زيد عمرا الا في معناه ما ضرب
زيد الا عمرا فالعلة التي ذكرناها هاهنا الموجودة مهنا قوله واذا اتصل به ضمير مفعول
الى آخره اي واذا اتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب زيدا علامه وجب
الفاعل عن المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب علامه زيدا لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
وانه ممتنع كما مر اعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من باب اعطيت ضمير المفعول الثاني نحو
وجب تاخير الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين لان نحو المفعول الاول
ان يتقدم على الثاني ولذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب تاخير الفاعل عن المفعول نحو

ما ضرب عمرا الا زيد لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان
عمرا ليس مضروبا الا لزيد وزيد جاز ان يكون ضاربا لغير عمرو واذا قدم الفاعل على
المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا جاز ان يكون عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون
زيد ضاربا لغير عمرو وفيه من الاشكال الذي عرفته فيه وكذلك اذا وقع الفاعل بعد
معنى الا نحو ما ضرب عمرا زيد وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه في المعنى ما ضرب
عمرا الا زيد فالعلة التي ذكرناها في الآية موجودة ههنا وكذلك اذا
اتصل مفعول الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل نحو ضرب غلامه زيد وجب تاخير الفاعل
لانه لو قدم لزم انفصال المفعول والتقدير انه متصل هذا خلف وانما قال والفاعل
غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول
نحو ضربك زيدا ذكرناه قوله وقد حذف الفعل لقيام قرينة الى آخره اعلم ان الفعل
الرافع للفاعل يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل
الوجوب اما على سبيل الجواز فكقول القائل زيدا وجواب من قال اضرب زيدا قال ان قام زيد صح
فيجوز اظهار قام وحذفه وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
فمن قاله قال من يبكي يزيد فقال ضارع اي يبكيه ضارع لخصومه فضارع
مرفوع بانه فاعل فعل محذوف والضارع الضعيف الذليل والمختبط الكسائل الذي

اى بعشى بالليل والطراح جمع المطيحة على خلاف القياس ومثله قوله تعالى يسبح له
فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه
فاعل فعل محذوف فكان قائلا قال من يسبحه فقيل رجال اى يسبحه رجال ولا يجوز
ان يكون رجال مرفوعا على انه مسالم يسم فاعله لقوله يسبح لان الرجال ليسوا مسبحين في البيوت
بالغدو والاصال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي كل موضع له مفسر
كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاحد مرفوع بانه فاعل فعل محذوف اى
ان استجارك احد واما وجب حذفه لانه فسر هذا الفعل بفعل بعده فلو اتى به لزم
جمع المفسر والمفسر وهو غير جايز لان ذكر المفسر يصير حشوا بلا فايدة واما قلنا
انه فاعل فعل محذوف ولم نقل انه مبتدا اما بعده خبره لان ان حرف الشرط يجب ان
يدخل الفعل لفظا او تقديرا قوله وقد يحذف اى وقد يحذف الفعل والفاعل
في جواب من قال اقام زيد فيقال في جوابه نعم اى نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل
وحده او هما معا واما قدر الجملة الفعلية في قولك نعم لانه سمعه ومتى المبتدا والخبر
ليكون الجواب مطابقا للسوال قوله واذا تنازع الفعلان الى آخره اى اذا تنازع العاملان
او اكثر اسما ظاهرا بعدهما سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا او
نحو انا ضاربت ومكرم زيدا بمعنى ان كل واحد منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم
ضربت وضربني زيد وانا قال في الفاعلة والمفعولة ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول

فهذا التنازع قد يكون في الفاعلية اى كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له
او قابلا مقامه نحو ضربني واكرمني زيد وضرب واكرم زيدا وقد يكون في المفعولية
اى كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا
او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة وقد يكون في الفاعلية
والمفعولية اى احدهما يقتضي الفاعلية والاخر يقتضي المفعولية وهو على ضربين احدهما
ان الاول يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا والثاني ان يقتضي
المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت وضربني زيد واكرمت وضرب زيد واشار الى
الضربين صريحا بقوله مختلفين اى متعاكسين ليكون الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل وهو
عن الفعلين المقدرين بعد قوله وقد يكون في الفاعلية اى فقد يكون تنازع الفعلين
والمفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضي الفاعل والثاني المفعول او بالعكس وانما لم يكن
ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية لانه لا يقع زايد غير محتاج اليه ولانه لو كان
تاكيده ويمكن ان يقال ايضا انما قيد الفعلين بمختلفين لدفع ومنهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب
زيد وضربت ضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني تاكيد للاول
والمراد بالمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان في لفظهما او في عملهما حتى لا ينتقض بمثل
ضربت وضربني زيد وانا

ولما قال ظاهرا بعدهما لانهما اذا تنازعا مضمرا بعدهما لم يكن الحكم مثل ما ذكرنا بل استوى الفعلان في الاضمار اما اذا تنازعا ظاهرا نحو ضربني واكرمت زيدا ضربني واكرمني فظاهر واما اذا تنازعا مضمرا مخاطبا نحو ضربت واكرمت او متكلما نحو ضربت واكرمت فلان يكون فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه بعد من غير فاصل وعدم عامل آخر عليه و

زيد في المثالين الآخرين لان يكون مفعولا للضرب لما ذكرنا وفي لزوم الامر الثاني نظر فان اعملت الثاني اضمرت في الاول ضميرا يعود الى الثاني كما هو رأي البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول فان كان يقتضي الفاعل اضمر الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع نقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربتني واكرمت الهندات ولم يحذف فاعل الفعل الاول خلافا للكسائي فانه يجيز حذف الفاعل هو بانا من الاضمار قبل الذكر والحذف لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل بدونه والفرق بين والاضمار انما يظهر في التثنية والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف ضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت هندا وضربني واكرمت الهندين وضربني واكرمت الهندات والمراد بالفاعل في قولنا اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل مثل ضرب وضربت زيدا ونعلم ان المراد ذلك من قوله قبل في الفاعلية قول وجاز خلافا للفراء اي وجاز مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول الخو ضربني واكرمت

مخطوطات

مفعولا ما لم يسم فاعله والجار والمجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني في ذلك للقرب والجوار والكوفيون يختارون اعمال الفعل الاول في ذلك لاسبقيته لكونه اتم في التقدم واعمال الاهم اولى ولكل واحد من الفريقين حج ومناقضات كثيرة لا تطول الكتاب بذكرها وانما قال ظاهرا بعدهما لامتناع تنازعهما مضمرا بعدهما لاستواء الفعلين في الاضمار سواء كان مضمرا غائبا نحو زيد ضربني واكرمني او مضمرا مخاطبا نحو ضربت واكرمت او متكلما نحو ضربت واكرمت لدفع الالتباس وكذا في غيره وقف نظر لجواز ان يقال ما ضرب واكرم الا انا او انت وما ضربت واكرمت الا اياك ولما اجاب عنه بان معمول احدهما محذوف لم يضر لان الكلام في تنازع الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الآخر او اضمر وانما قال بعد ما لم يكن الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع او لم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعلية نحو زيد ضربني واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما نحو زيد ضربني واكرمت وزيدا ضربت واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الامر الاول لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضيا المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو زيدا واكرمت لزم الامر الثاني وملوعدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول

خلافا للفراء ونعلم منه انه لو اقتضى العاملان الرفع او النصب او الاول النصب والثاني

الرفع او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول دون الثاني لخوضربني واكرمني زيد

لجاز عند الفراء والذي اخترج به الفراء انه لو جاز مثلها لزم احد الامرين وملوما حذف

من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جايز والذي يبطل قول الفراء

قول الشاعر ولكنما مدرمانا كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

فان جرى واستشعرت لون مذهب وجرى اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى

النصب واعمل استشعرت دون جرى قوله وحذفت المفعول الاول اي

لاعمال الفعل الثاني كما ملوراي البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول حذف المفعول

من الفعل الاول ان استغنى عن ذلك المفعول لخوضربت واكرمني زيد وانما لم يجز اضمار

هو بانا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يجيزوا منه في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول

فان تكلموا في الفاعل اضمارا قبل الذكر مع تفسيره للضرورة ولم يجز تكلموه في المفعول لعدم

الضرورة وان لم يستغن عن ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول لخوحسبني منطلقا

وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت

فوجب اظهار مفعول حسبني وملو منطلقا الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف

احد مفعولي باب حسبت كما يجيء ولا يجوز اضماره لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر في

بعد البيت مما تنازع فيه الفعلان ظاهر انه لو تنازعاه لفسد المعنى لانه يلزم منه

اجتماع النقيضين وذلك مبني على معرفة مقدمتين احديهما ان لو لانتفاء الثاني

لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفي

لصار ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم المعطوف على جواب لو حكم جواب لو فقوله

لم اطلب لكون جواب لو واذا تقررهاتان المقدمتان فنقول لو تنازع كلا من

فلم اطلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله

لو انما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى

معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى معيشة لم يكن طالبا القليل من المال واذا كان

لم اطلب قليل من المال في حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا القليل من المال فاذا

يلزم ان يكون طالبا القليل من المال وان لا يكون طالبا القليل من المال وهو اجتماع النقيضين

وانه محال واذا لم يكن من هذا الباب فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك

والمجد ويدل عليه البيت الثاني لهذا البيت وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل

وقد يدرك المجد المؤثل امثالي قوله مفعول ما لم يسم فاعله الى آخره اعلم انه انما

ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم

يسم فاعله وجب اولا وهو بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول ما لم يسم فاعله متوكل مفعول

حذف فاعله واقيم مقامه مفعوله نحو ضرب زيد وشرطه ان تغير صيغة الفعل
الى فعل ان كان ماضيا والى يفعل ان كان مضارعا اى يضم اوله ويكسر ما قبل اخره ان
كان ماضيا ويضم اوله ويفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا ويعلم من قوله وشرطه
تغير صيغة الفعل ان التغيير المذكور شرط فيما اذا كان عامله فعلا اما اذا كان اسما نحو
مضروب غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا ويتناول حده
المذكور القسمين قوله ولم يقع المفعول الثاني الى آخره اى ولم يقع المفعول الثاني من باب
علمت نحو علمت زيدا قائما مقام الفاعل لان المفعول الثاني من باب علمت مسند الى
الاول دليل كونهما مسندا وجوازا الاصل فلو وقع مقام الفاعل لكان منفصلا ومسندا اليه
في حالة واحدة وهو غير جائز وكذلك لم يقع المفعول الثالث من باب اعلمت نحو اعلمت
عمرا خبر الناس موقع الفاعل لان المفعول الثالث مسند الى المفعول الثاني فلو وقع موقع
الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وانه غير جائز وكذلك المفعول له
نحو ضربت زيدا تاديبا لم يقع موقع الفاعل لان النصب هو المشعر بالعلية فلو اقيم
مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر بالعلية وكذلك مفعول معه نحو استوى الماء
والخشبة لم يقع مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو نحو
الماء والخشبة او لا مع الواو نحو استوى الخشبة لا سبيل الى الاول لانه يلزم

في المفعول الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار المفعول الثاني لحسبني بعد ذكر
منطلقا نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه قوله وان اعملت الاول الى آخره اى وان
الفعل الاول كما هو رأي الكوفيين فالفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى
الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني موافقا للظاهر تقول ضرب واكرمني زيدا وضربت
واكرماني الزيدين وضربت واكرموني الزيدون والمراد بالفاعل في قولنا اضمرت الفاعل
هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل فيه ضرب واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني
المفعول اضمرت ذلك المفعول على المختار ليطابق اللفظ المراد ولرفع التباس المفعول
بما هو غير مفعول وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع لوجود القرينة الدالة عليه مثله تقول
في الاضمار ضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون
وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت
الزيدون اما اذا امتنع مانع من الاضمار والحذف وجب الاظهار نحو حسبني وحسبتهما
الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار
المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقا لانه لو لم الاظهار لزم اما الحذف واما الاضمار
والاول غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت والثاني غير
جائز اما لانه لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما

اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت مبتدأ وجب ان يكون المفعول
الثاني كذلك ليكون الثاني خبارة عن الاول في المعنى وله سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال
حسبني وحسبتها اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلق
والضمير الذي يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس من هذا
الباب وانما يكون منه ان لو تنازعا الفعلان معمولا واحدا لكنه ليس كذلك من
الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا اسم فاعل الظاهر
من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى والافراد انما لزم من حيث انه اعمل فيه الاول
فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية **قوله** وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب الخ هو
اسند الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقول امرئ
القيس وهو **ولو ان ما اسعى لادنى معيشة** كفاني ولم اطلب قليل من المال
ووجه الاستدلال به ان كفاني ولم اطلب تنازعا قليلا ولكفاني اقتضى رفع قليل ولم
اطلب اقتضى نصبه وهو اختيار اعمال الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول
من الثاني ولم يلزم حذف شئ على تقدير اعمال الفعل الثاني ولو سلمنا ان اعمال الفعل الاول
من اعمال الفعل الثاني لم نسلم ان قول امرئ القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح
لم نختار الا ما هو الافصح واجاب عنه المصنف بقوله ليس منه لفساد المعنى اي ليس هذا

يدون المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة اللغوية
والاسبيل الى الثاني لان المفعول معه هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتمييز مع انهما
لم يتعان موقع الفاعل لانه يعلم من قولنا كل مفعول حذف فاعله لانهما لسا
بمفعول **قوله** واذا وجد المفعول به الى آخره اي اذا وجد المفعول به ووجد ظرفا
الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به لان تقوم مقام الفاعل
لمناسبته الفاعل اكثر فتقول في ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا زيدا
في داره ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا زيدا في داره فتقيم زيدا مقام الفاعل
وتنصب ما سواه على ما كان وانما نصب المصدر بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل
الا بعد تقييده بامر زائد على مدلول الفعل من صفة او غيرها لتفيد فائدة زائدة
على مدلول الفعل **قوله** فان لم يكن فالجميع سواء اي فان لم يوجد المفعول به فالجميع
اعني ظرفي الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء في قيامه مقام الفاعل
فانت مخير في ذهب بزيد يوم الجمعة امام الامير دهابا شديدا في اقامة اي واحد
منها مقام الفاعل فاي واحد منها اقمته مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا **قوله**
والاول من باب اعطيت اولى من الثاني اي اقامة المفعول الاول من باب اعطيت نحو
اعطيت زيدا درهما اولى من اقامة المفعول الثاني لان مناسبة المفعول الاول الى الفاعل
اكثر من مناسبة المفعول الثاني لان الاول آخذ والثاني ماخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ
اكثر من نسبة الماخوذ الى الفاعل واراد بباب اعطيت كل فعل كان في مفعوله الاول

مبتداء والزيدان مبتداء لانها لوكانت مبتداء والزيدان فاعل لها سادّ مسدّ
الخبر لم يثنى لان الفعل او شبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثنّ ولم يجمع كما هو المقرّر
من قاعدتهم فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان مبتداء وليس كذلك لانه خبر مبتداء وفيه
نظر والصواب ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج منه مثل اقايمان الزيدان
واقايمان هما ويدخل فيه اقايم الزيدان واقايم انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالظاهر في قوله رافعة لظاهر هو اللفوي دون الاصطلاحي وح لم يتوجه النقض
بمثل اقايم انتم ظاهر في اللفظ ولقائل ان يقول ان الحد يشكل بمثل اقايم ابوه زيدا ذا
جعلت زيدا مبتداء واقايم خبره وابوه فاعلا لقايم لانه يصدق عليه الحد المذكور
مع انه خبر مبتداء والجواب ان اقايما مبتداء في جملته والجملة خبر زيد اعلم ان هذا
الحد غير شامل لاسم الفعل مع انه مبتداء على ما اختاره في باب اسماء الافعال
قوله مثل زيد قايم وما قايم الزيدان فالمثال الاول للمبتداء الذي هو اسم مجرد عن
العوامل اللفظية مسند اليه والمثال الثاني للمبتداء الذي هو صفة واقعة بعد
حرف نفي رافعة لظاهر والثالث للمبتداء الذي هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام
قوله فان طابقت مفرد لجاز الامران اسمان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف
والف الاستفهام الرافعة لظاهر مفردا واقعا بعدهما نحو اقايم زيد وما قايم
زيد واقايمان جاز الامران اي جاز ان يكون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها
وح يكون داخلة في تعريف المبتداء لكونها رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها
مبتداء وهي خبره وح لم يكن داخلة في تعريف المبتداء لكونها رافعة لمضمر وانما قال
مفردا لانها لو طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الامران كما مر قوله والخبر هو المجرد

فاعلة تما وفي مفعوله الثاني مفعوليتها قوله ومعنى المبتداء والخبر اي من الموقوف عا
المبتداء والخبر نحو قولك المبتدا ملوالاسم المجرد الى آخره نحو قولك الاسم ملو المقصود بانه
لم يكون الا اسما او ما في معنى الاسم نحو عندي الكر عالم وتسمع بالمعيدي خير من ان
تراه اي ان تسمع بالمعيدي اعني سماعك بالمعيدي وقولك المجرد عن العوامل
اللفظية احترازا به عن الاسماء التي لم تكن مجردة عن العوامل اللفظية كاسمي ان
وكان واسمي ما ولا والمفعول الاول من باب علمت والثاني من باب اعلمت وقولك
مسندا اليه احترازا به عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية التي هي حكم الاصوات
التي يتبعق بها وهي الاسماء الغير المركبة مع غيرها واحترازا به ايضا عن خبر المبتداء
فانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسند اليه قوله
او الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام او حرف النفي ليدخل فيه مثل اقايم زيد
وما قايم زيد فان قايما مبتداء مع انه ليس بمسند اليه وزيد فاعل له سادّ مسدّ
الخبر على معنى ان الفايدة التي تحصل من المبتداء والخبر تحصل منهما فلو لم يقل او
الصفة لخرج من تعريف المبتداء هذا النوع من المبتداء وانه غير جايز واعلم انه
لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه مثل هل قايم زيد وانما قال بعد
الف الاستفهام ولم يقل بعد حرف الاستفهام كما قال بعد حرف النفي لامتناع هل قايم
زيد على ما يجيء قوله رافعة لظاهر احترازا به عن الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام
وحرف النفي رافعة لمضمر نحو اقايمان الزيدان فانها لم تكن مسندا اليه بل خبر مبتداء

المسند به المغاير للصفة المذكورة فقوله المجرد احتراز به عن خبر ان وكان وغيرها و
انما قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان خبر المبتداء قد يكون غير اسم قوله المسند اليه
احتراز به عن المبتداء الذي هو المسند اليه قوله المغاير للصفة المذكورة احتراز به
عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر لان الفعل
المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة مع
انه ليس بخبر مبتداء وينتقض ايضا بمثل اقايم في اقايم انتم لكونه مجردا مسندا به مغاير
للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند
المسند الى المبتداء وعن الثاني بان المراد بالظاهر اسم ملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا
قوله واصل المبتداء التقديم اي واصل المبتداء ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوم
عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به قوله ومن ثم جاز في دار زيد
الا آخره اي ومن اجل ان اصل المبتداء التقديم جاز ان يقال في دار زيد لان زيدا وان
كان متاخرا عن في دار لفظا فهو مقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها
في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير في صاحبها يعود الى الدار
وهو مقدم على الدار لفظا ومعنى اما تقدمه لفظا فظاهر واما معنى فلان صاحبها
مبتداء وحقه ان يكون مقدما على الخبر قوله وقد يكون المبتداء نكرة اعلم ان
حق المبتداء ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة ليمكن
ان يخبر عنه بخبير والا لم يفد ولكن جاز ان يقع نكرة انما تخصصت تلك النكرة بوجه
من الوجوه لانه حينئذ يقرب من المعرفة والمخصصات عد ذكره في الكتاب ستة احدها
تخصصه بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فقوله ولعبد مبتداء

ومؤمن

ومؤمن صفة خير من مشرك خبره فالمبتداء ههنا نكرة تخصصت بالصفة والتصغير
كالصفة نحو رجيل قايم لانه في معنى الصفة والثاني تخصصه بالعلم بثبوت الخبر له كقولك
ارجل في الدار ام امراة فرجل مبتداء نكرة وخبره في الدار وامراة عطف عليه رجل و
المبتداء النكرة تخصص ههنا بحصوله في الدار لانه ثبت من استعماله انه انما سئل
بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن لاعلى التعين والثالث تخصصه بالعموم
كقولك ما احد خير منك فاحد مبتداء وهو نكرة وخير منك خبره والمبتداء النكرة تخصص
بالعموم الذي افادة حرف النفي الداخل عليها المأخوذ في كلامهم ان حرف النفي اذا دخل
النكرة افاد العموم فلولا افاد العموم لم يجز كما لم يجز ان يقال احد خير منك لعدم الفائدة
وكذكر في كل موضع يفيد العموم نحو تمرة خير من كسيرة ونحو من عندك وما عندك وما
احسن زيدا والرابع تخصصه بكونه فاعلا في المعنى او موصوفا بصفة في المعنى كقولهم
شر اهر ذا ناب فشر مبتداء نكرة واهر فعل ماض فاعله ضمير عايد الى شر وذا ناب
منصوب بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتداء فالمبتداء النكرة
تخصص اما بالصفة المحذوفة تقديره شر عظيم اهر ذا ناب او تخصص بما تخصص
به الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة وهو تقدم الحكم عليه وانما قلنا انه تخصص بما تخصص
به الفاعل لانه فاعل في التقدير لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر والخامس تخصيصه
بكون الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتداء وهو نكرة وفي الدار
خبره وتخصص المبتداء النكرة بالحكم المقدم عليه مع الاتساع في الظروف فهذا لم يجز
قايم رجل والسادس تخصصه بالمتكلم وهو في الدعاء له او في الدعاء عليه نحو سلام
عليك فسلام مبتداء نكرة وعليك جار ومجرور في محل الرفع بانه خبر للمبتداء وتخصص

المبتداء النكرة بالمسلم لان معناه اسلم سلاما عليك فحذف فعله كما يحذف افعال
المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن النصب الى الرفع للثبات والبقاء لان النصب
مشعر بالفعل المقدر وهو سلمت او اسلم فان كان الاول لم يدل الا على الماضي وان كان
الثاني لم يدل الا على الحال او على الاستقبال والرفع غير مشعر بالفعل فيكون معنا ه
سلام عليك مطلق من غير اعتبار الماضي او المستقبل او الحال وان كان كذلك كان
سلام مختصا بالمسلم كما كان حال النصب وفيه نظر لان المراد بالمسلم بقوله سلام
عليك مطلق السلام لا السلام من قبله فقط لانه للدعاء المطلق وهو به ظاهر قوله
والخبر قد يكون جملة الاخره اعلم ان اصله ان خبر المبتدا ان يكون مفردا نحو زيد قايم والمراد
بالمفرد ههنا هو في مقابل المركب الاسنادي بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة
عن مثل اسمي الفاعل والمفعول المسندين الى الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وقد
يكون جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب ولا يشكل بمثل قولهم زيد اضربه
او اقربه لانه على تاويل زيد مقول فيه اضربه او اقربه فالخبر مفرد وهو مقول
وما بعده مقول القول وهي اما اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسما نحو
زيد ابوه قايم او ابوه قام فزيد مبتداء وابوه مبتداء ثان وقايم خبره والجملة
اعني المبتداء الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتداء الاول واما فعلية وهي
التي يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قايم ابوه فزيد مبتداء وقام فعل ماض
وفاعله ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتداء وغير المصنف ذكر
جملتين غير الاسمية والفعلية وهما الشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك
والظرفية نحو زيد في الدار والمصنف لم يذكرهما لان الجملة الشرطية

جملة

جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك لانها ان كانت مقدرة بالمفرد تقديره زيد حاصل
في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا في الجملة وان كانت مقدرة بالفعل تقديره
زيد حصل في الدار كانت جملة فعلية قوله فلا بد من عايد اي لا بد للجمله
الواقعة خبر المبتداء من ضمير يعود الى المبتداء او قايم مقام الضمير نحو اللام
في نعم الرجل زيد وذا في حبذا زيد ولهذا قال من عايد ولم يقل من ضمير ليحصل
الفايدة الايري انك لو قلت زيد عمرو قايم لم يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية
بالمبتداء واذا عرفت ذلك فالصواب ان يقول لا بد من عايد اذا لم يكن الخبر
عبارة عن المبتداء لئلا ينقض بالخبر الجملة عن ضمير الشان نحو زيد قايم وليه لزم
احتياج هذا الخبر الى العايد كونه بمنزلة المفرد لكون المبتداء عبارة عنه في المعنى
قوله وقد يحذف اي وقد يحذف الضمير العايد الى المبتداء الاول اذا وجد
قرينة دلت عليه نحو قولهم البر الكر بستين فالبر مبتداء والكر مبتداء ثان و
بستين خبره والجملة اعني الكر بستين في محل الرفع بانه خبر البر وليس فيها
ضمير يعود الى المبتداء لكنه محذوف وهو منه لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه لما
جرى ذكر البر ثم ذكر الكر بستين علم ان الكر الذي بستين من البر وتقديره
البر الكر بستين منه وكذلك قولهم السمن منوان بدرهم فالسمن مبتداء
ومنوان مبتداء ثان وبدرهم خبر المبتداء الثاني والجملة اعني منوان بدرهم
في محل الرفع بانه خبر السمن وليس في الخبر الجملة ضمير يعود الى المبتداء لكنه محذوف
لوجود القرينة وهي انه لما جرى ذكر السمن ثم ذكر منوان بدرهم علم ان منوان منه
وتقديره السمن منوان منه بدرهم فالجار والمجرور في الصورة الاولى في محل النصب بانه

حال والعامل فيه ستين وفي الصورة الثانية في محل الرفع بانه صفة منوان وهو الذي
صحح وقوع منوان مبتداء نكرة قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اعلم
ان خبر المبتداء يقع ظرفا نحو زيد خلفك او زيد في الدار وهو يجب تقدير العامل لان
الظرف معمول والمعمول لابد له من عامل وبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم
الفاعل وتقديره زيد حاصل خلفك او في الدار وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتداء
واصل الخبر ان يكون مفرد العدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون الى ان ذلك
المقدر هو العامل في الظرف واصل العمل للافعال وعلى التقديرين لما حذف العامل
انتقل الضمير الذي كان في العامل الى الظرف فيقال ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا
وكذلك الظاهر نحو زيد في الدار ابوه فانه يقال ابوه مرفوع بالظرف مجازا قوله
واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام الى آخره اعلم ان اصل المبتداء ان يكون
مقدما على الخبر مع جواز تاخيره لكنه تعرض له اشياء فتوجب تقديمه على الخبر بعد ان
كان جايز التاخير عنه فمنها ان يكون المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام
والشرط والتعجب والقسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك فمن مبتداء وابوك خبره
ومن تكرمني اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك لافعلن وما زيد الا قايم ولزيد قايم
وانما وجب لهذه الاشياء صدر الكلام ليعلم في اول الامر ان الكلام من اي نوع من
انواع الكلام ولانه مغير والمغير قبل المغير اما قوله خالي لانت ومن عويف خاله
نال السماء واكرم الاخوال افشاذ وقيل خالي مبتداء ولانت خبره الا انه اخر الكلام الى
الجر ضرورة وفيه نظر ايضا ومنها ان يكون المبتداء والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما
قلنا انه يجب تقديم المبتداء ههنا على الخبر لانه لو قلنا المتاخر هو المبتداء والمقدم

هو الخبر

هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا احتياج ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس
بالخبر ومنها ان المبتداء والخبر متساويين في التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان
المبتداء والخبر افعل التفضيل مع من وانما قلنا وجب تقديم المبتداء ههنا لما عين ما
ذكرناه ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتداء نحو زيد قام وانما وجب تقديم
المبتداء على الخبر لانه لو اخر التبس بالفاعل الا انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه
فاعل ام مبتداء وانما قال فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتداء لم يجب
تقديم المبتداء على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس بالفاعل فيجوز ان
يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا له مفردا كان اصوب ليلا
يشكل مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قوله واذا تضمن الخبر المفرد الى
آخره اعلم ان هذا الكلام اشارة الى اشياء يتعرض له فتوجب تقديم الخبر
على المبتداء مع ان اصله التاخير فمنها ان يتضمن الخبر المفرد ما له صدر
الكلام كالاستفهام مثلا نحو اين زيد فزيد مبتداء واين خبره ويجب
تقديم الخبر لكونه للاستفهام واقتضاء الاستفهام صدر الكلام وانما قيل الخبر
بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا على ما له صدر الكلام لم يجب تقديم
الخبر على المبتداء نحو زيد من ابوه فان زيدا مبتداء ومن مبتداء ثان وابوه
خبره والجملة في محل الرفع بانه المبتداء الاول وهذه الجملة مشتملة على
ما له صدر الكلام لان من في من ابوه يتضمن الاستفهام والاستفهام له
صدر الكلام وانما يجب تقديم الخبر ههنا على المبتداء لان الاستفهام
يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل كلام ولقائل ان يقول

الخبر في قولنا اين زيد جملة لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة وجوابه
انا لانسلم ان الظرف مقدر بجملة فان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد
سلمنا انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر الجملة اذا تضمن
ماله صدر الكلام لم يجب تقديم على المبتداء الجملة اذا تضمن ماله صدر
الكلام لم يجب تقديم على المبتداء الجملة الصريحة والجملة ههنا غير صريحة
بل بمنزلة المفرد ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتداء مصححا لوقوع
النكرة مبتداء نحو في الدار رجل وقد مر ومنها ان يكون لمتعلق الخبر
ضمير في المبتداء اي ان يكون في المبتداء ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو على
القمرة مثلها زبدا فمثلها مبتداء والضمير الذي في مثلها يعود الى القمرة وهو
متعلق الخبر لان الخبر بالحقيقة حاصل او حصل كما ذكرناه غير مرة وعلى القمرة
متعلق بحاصل او حصل وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتداء لئلا
يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه غير جائز وفيه نظر لجواز ان يقال
على الله عبده متوكل فالجواب ان يقول ان متعلقه ضمير في المبتداء
وكان الخبر ظرفا كالمثال الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور
بانه اراد بالخبر الخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور
فقط فلم يقع الاشكال ح ومنها ان يكون للخبر خبر اعن ان نحو عندي انك قايم
فان مع الاسم والخبر في محل الرفع بانه مبتداء وعندي مقدم عليه
وهو خبره وتقديره عندي قيامك اي قيامك حاصل عندي وانما وجب
تقديم الخبر ههنا على المبتداء لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة في الكتابة

في تقدم كون الخبر ههنا ظرفا لان الخبر متوكل ح

لانه

لانه لو اخر عندي وقلت انك قايم عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قايم
واحتمل انها المفتوحة ومعي ومع ما بعدها مبتداء وعندي خبرها قوله وقد
يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اي وخبر المبتداء جاز ان يكون اكثر من واحد
لان الخبر للحكم فكما جاز الحكم على شيء واحد باحكام كثيرة فكذلك جاز الاخبار
عن شيء واحد باخبار كثيرة نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد
فعال لما يريد وهو مبتداء والبواقي اخباره قوله وقد يتضمن المبتداء
معنى الشرط الى اخره اعلم ان المبتداء اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء
في خبره كما صح دخول الفاء في جزاء الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث ان المراد
كونه سببا للخبر ومن حيث الابهام ومن حيث انه ذكر معه ما يصلح دخول حرف
الشرط عليه وذلك اذا كان المبتداء موصولا صلته فعل او ظرف نحو الذي ياتيني
او في الدار فله درهم او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل ياتيني فله درهم
او في الدار فله درهم وانما اشترط ان يكون صلته او صفتها فعلا ليتأكد مشابهته
الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك اذا كان صلته او صفتها ظرفا لان الظرف
معمول يحتاج الى عامل وذلك العامل هو الفعل دون اسم الفاعل ليتحقق مشابهتها
الشرط ويجب ان يعلم انه لا بد لصحة دخول الفاء في خبره من ان يقصد ان
المبتداء سبب للخبر وانه غير معين وانه لم يدخل عليه ما لم يدخل عليه الشرط سوى
ان نحو ما الذي ياتيني له درهم ولم يكن صلته او صفتها جملة شرطية نحو الذي
ان يكرمني اكرمه له درهم لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب فلم يحتج الى
جواب آخر قوله وليت ولعل بالاتفاق اي ليت ولعل يمتنعان بالاتفاق

النحاة دخول الفاء على خبرهما اذا كان اسمها موصولا صلته فعل او ظرف او نكرة
صفتها فعل او ظرف مثالا لايقال ليت او لعل الذي في الدار او يا تيني فاله
درهم لانه لم يبق المشابهة بين اسم ليت ولعل وبين الشرط وذلك لان الشرط والجزاء
يحتمل الصدق والكذب لكونهما خبرا والكلام الذي فيه ليت ولعل لم يحتمل
شيأ من الصدق والكذب لكونهما انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت
ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء كباب كان وعلمت واعلمت
وما ولا وان المفتوحة مانع بالاتفاق قوله والحق بعضهم ان بها اي
والحق بعض النحاة ان ليت ولعل في امتناع دخول الفاء على خبرها
ونقل الاكثرون على ان سيبويه لم يجوزه والاخفش جوزه وذكره
قليل منهم ان سيبويه جوزه والاخفش منعه حجة المانع انه كما لم يجز دخولها ان
على الشرط لم يجز دخوله على ما يشبهه وحجة المجوز ان ان لم تغير معنى الكلام بل
تؤكده وكما جاز دخول الفاء قبل دخول ان وكذلك يجوز بعد دخول ان وكل واحد
من التعليلين حسن الا ان الواقع هو الجواز كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا
فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق لايقال المثال الاول لايدل على المطلوب
لانه ليس بموصول ولا موصوف مذكورين لانا نقول لما دل على جواز دخول الفاء
على المبتداء الذي هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول ان فدلالته على
جواز دخوله على الموصول اولى الا يلزم ان يكون المبتداء الذي يدخل الفاء على خبره ثلثة
موصول صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف او اسم موصوف بالموصول الذي

صلته

صلته فعل او ظرف واعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة ولكن بليت ولعل ايضا والتصحيح
عند بعضهم جوازه دخول الفاء على خبرها واعلم ان بعضهم جوز دخول الفاء على خبر ليت
ولعل وح يكون في قوله وليت ولعل ما نعان باتفاق نظر قوله وقد يحذف المبتداء لقيام
قرينة جوازا اي وقد يحذف المبتداء على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة تدل عليه كقول
المستهل الهلال والله اي هذا الهلال والله وكقوله تعالى فصبر جميل ويحتمل ان يكون
تقديره فصبر جميل اجمل وح يكون الخبر محذوفا ولكن الاول اولى قوله والخبر جوازا
اي وقد يحذف خبر المبتداء جوازا ووجوبا اما جوازا فلقرينة مثل قولك خرجت فاذا السبع
واقف او مفاجئ او نحوه يدل عليه اذا التي للمفاجاة يجوز حذفه ويجوز اثباته واما
حذف الخبر وجوبا بشرطين احدهما وجود قرينة تدل على خصوصية الخبر والثاني التزام
عن الخبر موضعه لتوفيه حق اللفظ والمعنى وانما لم يذكر الشرط الاول ههنا استغناء بذكره
في جواز حذف المبتداء والخبر ووجوب الحذف في مواضع احدها بعد لولا الامتناعية نحو لولا
زيد لهلك عمرو اي لولا زيد موجود لهلك عمرو فزيد مبتداء وخبره محذوف وهو موجود
وانما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين لان لولا يدل على خصوصية الخبر
لان لولا الامتناعية الثاني لوجود الاول وان جواب لولا التزم في موضع الخبر وفيه نظر لان
خبر المبتداء بعد لولا قد يكون خاصا وح لم يدل لولا عليه كقول الشافعي ولولا الشعر
بالعلماء ويزري لكنت اليوم اشعر من لبيد ولولا خشية الرحمن عندي جعلت الناس
كلهم عبيدي وهو مذهب الزمخشري والثاني بعد كل مبتداء هو مصدر منسوب الى الفاعل
او المفعول او اليهما مذكور بعده الحال او افعل التفضيل مضافا الى مصدر المذكور بعده
الحال مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل نحو ذهابي راجلا ومثاله اذا كان منسوبا

الى المفعول نحو ضرب زيد قايما اذا كان زيد مفعولا به ومثاله اذا كان منسوبا اليهما نحو
ضرب زيد قايما وضربي زيد اقايمين وانما لم يقل مضاف بدل منسوب ليدخل فيه مثل
ضربي زيد اقايما فانه ليس بمضاف اليهما بل منسوب اليهما فضربي في تقدير
الرفع بانه مبتداء وهو اضيف الي الفاعل وزيد منصوب بانه مفعول ضربي و
خبر المبتداء محذوف تقديره ضرب زيد احاصل اذا كان قايما وقايما منصوب بانه
حال والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون خبر كان والا لجاز تقريبه ولم يكن فيه دلالة
على الظرف بخلاف الحال فان لها دلالة على الظرف وذو الحال الضمير الذي في
كان وهو عايد الى زيد وحذف خبر المبتداء اذا كان لدلالة الحال عليه اذا
كان وهو قايما لان الحال تدل على الوقت والزمان وانما وجب حذف
الخبر ههنا لحصول الشرطين لان قايما يدل على اذا كان لدلالة الحال على الظروف
اذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العام فقايما يدل على الخبر لان الدال
على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء ولان غير الخبر والتزم موضعه وهو قايما
ومثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب مايكون الامير قايما اي
اخطب كون الامير بمعنى وجوده حاصل اذا كان قايما جعل وجوده خطيبا
مبالغة او اخطب اوقات كون الامير اذا كان قايما فيكون
اخطب بمعنى الزمان فعلى التقدير الاخير لايكون افعل التفضيل
مضافا الى المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف
الى المصدر والثالث بعد كل مبتداء عطف عليه بالواو التي
بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل وضيعته فكل

مبتداء

رجل وضيعته فكل مبتداء ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة
على كل رجل والواو بمعني مع وثمة محذوف تقديره كل رجل
وضيعته مقرونان كل رجل مبتداء الثاني او مقرون مع
ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان او
او العطف بمعني مع فيدل على خصوصية الخبر وهي المقارنة فتوان غير الخبر وهو صيغة التزم موضع الخبر لان حق الخبر ان
يكون بعد المبتداء فيهنا وقع بعده غيره وهو المعطوف و
الرابع بعد المبتداء متسلم به مثل لعمرك لافعلن كذا فلعمرك
مرفوع بانه مبتداء خبره محذوف تقديره لعمرك قسمي او يميني
وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لانه لما قيل لعمرك علم ان ثم قسما وان غير الخبر وهو جواب التسم التزم
موضعه فقامت اعلم انه قد يحذف المبتداء والخبر معا جوازا كقولك لمن
انهم بجواب من قال ازيد قايم قوله فجه ان واخواتها هو
المسند الخبر الي اخره اعلم انه انما ذكر فجه ان مع انه فجه المبتداء
بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه مخالف فجه المبتداء
من بعض الوجوه وهو جواز تقديم فجه المبتداء عليه و
عدم جواز تقدم فجه ان على اسم ان في غير الظرف ومن

لايقال ان قايم زيدا

لا تساع في الظروف

لا تساع في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها لانه ما من اسم وفعل الا ومنوع زمان او مكان
الا نادرا واذا كان كذلك جوزوا في الظروف ما لم تجوزوا في غيرها قوله خبر لا التي
لنفي الجنس اعلم ان لا التي لنفي الجنس بعد عمل ان لمشابهتها بان اماله جاز ان
للاثبات ولا لاجل النفي فحمل على ان حملا للنقيض على النقيض كما حمل النظير على
النظير واما لاجل ان لتحقق الاثبات ولا لتحقق النفي فحمل على ان من حيث
نظيران من حيث التحقق وتعريفه انه هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس
المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها
وبقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء وانطبق التعريف عليه مثاله لا غلام
رجل ظريف فظريف هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس وانما اورد هذا
المثال ولم يورد المثال المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة
لرجل قوله وبحذف كثيرا اى وبحذف خبرها هن كثيرا اذا كان الخبر عاما
كالموجود والحاصل او عبر ذلك لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا علي
ولا سيف الا ذو الفقار اى لا آله موجود الا الله قوله وبنو تميم لا يثبتونه
اى وبنو تميم لا يثبتون خبرها هن اى لا يظهرونه اذا كان عاما لحصول العلم
فاذا قالوا لا رجل افضل منك نصبوا افضل على الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو
العام كالموجود وغيره ويعلم من قولنا اذا كان عاما انه اذا كان خبرها ظرفا لم يجز
لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات

حيث دخول ان وعدم دخولها ان فعرفه وقال انه المسند
بعد دخول هذه الحروف اي كل واحدة من هذه الحروف وهو بعد ان
فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا
وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي بمعنى ليس
وغيرها فقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه
الاشياء عنده وان انطبق التعريف عليه مثاله ان زيدا قائم فقائما
هو المسند بعد دخول ان وفيه نظر لانه يشكل بمثل يقوم في مثل
قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم مسند بعد دخول ان مع انه
ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة اعني يقوم مع فاعله وهذا الاشكال
وارد على خبر كان وخبر ما ولا يمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
المسند الى اسم او ضمير او ما سيبه فالام للعهد قوله وانما كان
خبر المبتدا اي وانما خبر ان كان خبر المبتدا من حيث انه يجوز ان يكون
مفردا وجملة يكون فعلية واسمية وظرفية وشبيهة فلا بد في الجملة
من الضمير يعود الى المبتدا وكذلك خبر ان والحاصل ان حكم
حكم خبر المبتدا الا في شيء واحد وهو ان الخبر المبتدا يجاز ان يكون متقدما على
المبتدا وخبر ان لم يجز تقديمه على الاسم ان لضعف عملها الا اذا كان الخبر
ظرفا فحينئذ يجوز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا لا
لتقديم الخبر على الا وغيرها وكذلك وانما جاز
لكونه قائما مقام الفعل

الخبر اصله وتوجيهه ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول دل على عدمه في الدار
لاستلزام نفي العام نفي الخاص **قوله** اسم ما ولا المشبهتين بليس اعلم ان ما ولا
لا يعملان عند بني تميم لانهما تدخلان الاسم والفعل وكل ما يدخل القبيلين لا يعمل وعند
اهل الحجاز يعملان وبه ورد القران كقوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما عمله
لمشابهتهما بليس من حيث ان ما للنفي ونفي الحال والدخول على المعارف والنكرات وعلى
المبتدا والخبر ودخول الباء على خبره كما ان ليس كذلك واذا شابه بليس بهذه الوجوه عمل
عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند اليه شامل للمبتدا واسم كان وان واسم
لا التي لنفي الجنس وبقوله بعد دخولها خرج ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه
بعد دخول ما ولما كان مشابهة لا بليس اقل من مشابهة ما بليس لان مشابهة لا
بليس انما هي للنفي والدخول على المبتدا والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف ودخول
الباء في خبرها كان عملها قليلا ولاجل هذا قال وهو في لا شاذ اي عملها بمعنى ليس شاذ وقد جاء
في الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي اي ليس لي براح **قوله**
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية اي ما اشتمل على النصب وانما عدل عند
لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله وانما قال هو بلفظ التذكير لانه يعود الى المنصوب
المنصوبات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد او لانه في المعنى عبارة عن ما هو
مذكر لفظا **قوله** فمنه المفعول المطلق انما ابتدا بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه فعل الفاعل
بالحقيقة دون ما عداه الا يرى انك اذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا

تاديبا له فان فعلك هو الضرب فقط وانما سمي مفعولا مطلقا اما لهذا المعنى واما لانه
غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به وله ومعه وفيه **قوله** وهو اسم ما فعله فاعل
فعل مذكور بمعناه اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فقوله
اسم احترز به عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم له نحو ضرب الثاني في
قولنا ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه
لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم ولقائل ان يقول المراد بضرب الثاني
لفظه او مدلوله الذي هو الضرب واياما كان فلا حاجة الى لفظ الاسم اما اذا
كان المراد لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب
لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذي هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يحترز
عنه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم وان
لم يكن صادرا عنه وفي الجواب نظر من وجهين احدهما ان زيدا في المثال المذكور
ليس بفاعل لضرب الثاني بل لضرب الاول والثاني تاكيد للاول والثاني انه
لا يطلق بالاصطلاح على لفظة ضرب انه فعله زيد في المثال المذكور وان اطلق
بالاصطلاح انه فعله لانه انما فعله المتكلم بالتلفظ به وجوابه الصحيح ان المراد بضرب
الثاني مدلوله الذي هو الضرب قوله فلا يحترز عنه لانه مفعول مطلق قلنا لا نم
انه مفعول مطلق وانما يكون كذلك ان لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه
بالفعل فلا فقوله فاعل احتراز عما لم يفعله فاعل فانه ليس بمفعول مطلق وقوله فعل

فعله نحو حمدت حمدا وسقاك السقيا فالجواب ان نقول ان المراد به واجب الحذف عند
استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا له وانتم ما بتنتم التخلف فيه او نقول انه واجب
الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون البعض قوله وقياسا اى سيبويه
اى لجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا في مواضع منها موضع وقع فيه
المفعول المطلق مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على الاسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك
الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك
فقوله ومنها ما وقع مثبتا احتراز عن ان وقع منفيا فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد
يسير سيرا او قوله بعد نفي احتراز عن ان وقع مثبتا بعد غير نفي نحو زيد يسير سيرا فانه ليس
من هذا القبيل قوله او معنى نفي ليدخل فيه مثل انما انت سيرا فان سيرا مثبت بعد معنى نفي
وان لم يكن بعد نفي لان تقديره ما انت الا سيرا قوله داخل على اسم احترازا به عن ان وقع
بعد نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا فان سيرا مثبت بعد نفي داخل على فعل فانه ليس
من هذا القبيل لان فعله مذكور قوله لا يكون خبرا عنه اى لا يكون المفعول المطلق خبرا
عن ذلك الاسم احترز به عن ان وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبرا
عن ذلك الاسم نحو ما سيري الا سير شديد فان مثبت بعد نفي داخل على اسم لكنه
خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل قوله او وقع مكررا احتراز او وقع المفعول
المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه نحو ما زيد
زيد سيرا سيرا تقديره ما زيد سير سيرا وانما قلنا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه

لفظ آخر
مقامه وهو مقدار من
المصدر فقدار من
باب ما حذف فيه خبر
المبتدا وجوبا ٥ ي

عنه ليلة ينقض عشر قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا ان دكا دكا يصلح ان يكون خبرا
الارض فلولا هذا القيد لجاز دكت الارض دكا دكا مع انه ليس مفعولا
مطلقا وقوله ما انت الا سيرا فسير مثبت بعد نفي وهو ما داخل على اسم وهو انت وليس
يخبر عن انت وكذلك قوله ما انت الا سير البريد بتقدير ما انت تسير الا سيرا
وما انت تسير الا سير البريد وانما اوردنا مثالين ليعلم ان الاسم الواقع موقع الخبر وان
لم يكن خبرا للمبتدا على ضربين احدهما انه فعل للمبتدا كالمثال الاول والثاني ان يعمله
مشبه به كالمثال الثاني وقوله انما انت سيرا فسير مثبت بعد معنى نفي داخل على اسم
وهو انت وليس سيرا خبرا عن انت وقوله وزيد سيرا سيرا فسيرا سيرا اوقع مكررا
في موضع خبر عن زيد وليس خبرا عنه قوله ومنها ما وقع تفصيلا الى آخره اى ومن
المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا قياسا ان يقع المفعول
المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة فقوله تفصيلا احتراز عن ان وقع اثر
مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا نحو فشدوا الوثاق فنقلوا قتلا
فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لاثر مضمون جملة احتراز عن ان
يقع تفصيلا لاثر مضمون جملة بل تفصيل مضمون مفرد او تفصيل مضمون جملة متقدمة
مثال الاول زيد مسافر سفرا قريبا او بعيدا والثاني زيد مسافر سفر القرب
او سفر البعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة لانها لم تكن الا كذلك لامتناع تقدم
الشيء على الشيء ومثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وقتلا

هذا القسم توكيدا لغيره لانه يوكد مضمون الجملة وهو غيره ولقائل ان يقول مسافرة
في قولنا زيد يسافر مسافرة مضمون الجملة هي اما ان تحتمل غيره او لا تحتمل فان احتمل
اشكل ضابطة القسم الثاني وان لم تحتمله اشكل ضابطة القسم الاول وجوابه ان المراد
بالقسم الاول ما وقع تاكيدا لمضمون الجملة لا يحتمل غيره وبالقسم الثاني ما وقع
تاكيدا لمضمون الجملة لها يحتمل غيره ويدل عليه قوله يسمى الاول تاكيدا لنفسه
والثاني تاكيدا لغيره لا يقال المسافرة في المثال المذكور تاكيد لمضمون الجملة وهو لا يكون
الجواب جوابا عن الاشكال المذكور لانا نقول لا نسلم انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير
في قولنا ضرب الامير فان قيل هلا قال ومنها ما وقع تاكيدا لمضمون جملة ومعنى
عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية
احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وباسم ومنها ما وقع تاكيدا لنفسه وتاكيدا لغيره قوله
ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك اى ومن المواضع التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق قياسا ان وقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك
فان تثنية المصدر اغنت عن ذكر الفعل تقديره اقمت اقامة بعد اقامة واطعت
اطاعة بعد اطاعة وانما قلنا للتكثير احترازا عن ان يقع المفعول المطلق مثنى للتثنية
اى من غير النظر الى الكثرة بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتين
قوله المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء ولا يعقل
الا بعد تعقل ذلك الشيء وله يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل لا يتم بعد تعقله بل الامر

بالعكس فان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام ولقائل ان يقول لا نسلم ان دلالة الفعل على
الزمان بالالتزام فان الفعل بهيئته يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر ولا شك ان المصدر
لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام ولقائل ان يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل
متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل
الشيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام قوله وقد يتقدم على الفعل اى وقد يتقدم
المفعول به على الفعل العامل فيه فان الفعل اقوى في العمل فحق زيدا ضربت وانما قال وقد يتقدم
بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم فان المفعول به قد يمتنع تقدمه عليه في بعض الصور نحو ما احسن
زيدا واوله انه لا يتقدم عليه في اكثر المواضع التي يجوز تقديمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به
على عامله الا اسم نحو هذا زيدا ضارب قوله وقد يحذف الفعل اى وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول به لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز
فكقولك زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت حذفت واما
الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول اسماعي اى مقصور على السماع وله
يتجاوز السماع وهو مثل قولهم امراء ونفسه اى اترك امراء ونفسه وقولهم بالعالي البتوا
خير لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ويمكن ان يحمل على انتهوا عن خبر لكم
الامر بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا اى اتيت مكانا ما انهوه اى معمورا او اتيت
مكانا سهلا دون حزن قوله الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله فحرف الى اخره الى الباب الثاني

من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل فيها نصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله
بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فقوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادى نحو
اطلب اقبال زيد فلما قال بحرف نائب مناب ادعو خرج مثل اطلب اقبال زيد وقوله لفظا
مثل يا زيد فان يا قائم مقام ادعو لفظا واصل يا زيد ادعو زيدا وانما حذف الفعل واقيم
يا مقامه ليدل على الانشاء والتخفيف وقوله او تقديرا مثل يوسف اعرض اي يا يوسف اعرض
فيا نائب مناب ادعو تقديرا وانما وجب حذف الفعل ههنا لان حرف النداء قائم مقام
الفعل ونائب منابه فلم يجز الجمع بين النائب والمنوب ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند
حرف النداء ليلا يلتبس بالاخبار قوله وبني على ما يرفع به الى آخره اي وبني المنادى
اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه لفظا او
تقديرا فيبنى على الضم لفظا او تقديرا ان كان اعرابه بالضم لفظا او تقديرا نحو يا زيد ويا
قاضي ويا فتى وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو
نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ههنا ما لم يكن مضافا ولا مشبها به والجملة لا يقال لو فرض
يبنى على ما يرفع به او يترك على ما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب لان فعل فيه مثل يا هذا
ويا هو لان المراد من قوله يبنى بناء المنادى بسبب حرف النداء ويدل عليه قوله يبنى على
ما يرفع به وليس يا هذا ويا هو كذلك وانما اورد يا زيد ويا رجل كليهما لان كل واحد منهما قبل
النداء ابيض والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة حال النداء وانما بني هذا القسم مع ان اصله ان يكون
معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه مشابها لكاف الخطاب في قولنا ادعوك من حيث الافراد

والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وانما بني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا
وبين ما كان بناؤه عارضا وانما بني على الضم لانه لو بني على الكسر التبس بالمنادى المضاف
الى ياء المتكلم المحذوف الياء اكتفاء بالكسرة عن الياء نحو يا غلام ولو بني على الفتح
التبس بالمنادى المحذوف الف اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلام

قوله وبخفض بلام الاستغاثة انما خفض المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو
يا لله للمسلمين لانه حينئذ ضعف لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد
لانه مركب لانضمامه مع حرف الجر قوله وفتح لالحاق الفها فلا تلم ويفتح المنادى
عند الحاق الف الاستغاثة به وحينئذ لم يكون اللام ثمة معها لامتناع اجتماع لامين
الاستغاثة مع الالف لان اللام تخفض المستغاث والالف تفتحه فلو جمع بينهما لزم ان يكون
مخفوضا ومفتوحا وانه محال فيجوز الحاق الهاء حينئذ للوقف فيقال يا زيداه قوله وينصب
ما سواها اي وينصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة وسوى المستغاث لفظا او تقديرا
ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وما سواها المضاف نحو يا عبد الله والمشبه
بالمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا لغير معين وانما نصب
هذه الاشياء الثلاثة لكونها مفعولا بها على الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول فلعدم
مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثاني فلكونه مشابها للمنادى
المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما كانه
عدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة اعلم ان

جميع الاسماء المضافة جاز ان يكون منادى الا المضاف الى المضمر المخاطب فلا يقال
يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب
من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما قوله وتوابع المبنى المفردة الى
اى وتوابع المنادى المبنى اذا كانت مفردة او في حكمها نحو يا زيد العاقل
حملا على لفظه وتنصب حملا على محل مفعول المبنى احترز به عن المنادى المعرب نحو يا عبد الله
الظريف فان تابعه لا يرفع ومفرد احترز به عن التوابع المضافة فان التوابع
المضافة نحو يا زيد ذا المال لم يجز فيها الا النصب لان المنادى اذا كان مضافا
لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة لم يجز فيه الا النصب بالاولوية
وتلك التوابع التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخول يا عليه
اى المعرف بلام التعريف وانما قال الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو
يا زيد وعمرو لم يكن حكمه كذلك مثال التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال
الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف البيان يا زيد بطة وبطة ومثال
المعطوف الممتنع دخول يا عليه يا زيد والحارث والحارث وكقوله تعالى يا جبال اوبي
معه والطير والطير ترفع هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبنى وتنصب حملا على محله
فان قيل لم جاز الرفع حملا على لفظه وكان من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبنى
وتوابع المبنى توابع محله فلا يقال مضى امس الدابر بكسر الدابر بل يرفعه وكذلك لا يقال
جاني هؤلاء الكرام بكسر الكرام بل يرفعها قلنا انما جاز لمشابهة حركة المنادى المبنى حركة

حركة الاعراب من حيث العروض يعني ان حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة
المعرب عارضة ولهذا لم يجز يا هؤلاء الكرام بكسر الكرام لان حركته غير عارضة
ومن هذا يعلم ان المراد بالمنادى المبني في قوله وتوابع المنادى المبني المفرد هو المنادى
المبني بسبب النداء فان قيل يقتضي ما ذكرتم ان لا يجوز رفع التوابع في قولنا يا هذا
الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادى ليس بمرفوع حتى تحمل على لفظه لكنه يجوز فيها
تريد باللفظ في قوله ترفع على لفظ ما يرفع المنادى به حركا كان او حركة لفظا نحو يا زيد
او تقديرا نحو يا فتى ويا قاضي او محلا نحو يا هذا ويا هؤلاء فانه مضموم محلا يعني انه
لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل كان مضموما كما ان مثل هذا وهؤلاء
في جاني هؤلاء مرفوع محلا بهذا المعنى ويجوز ان يكون للشيء الواحد محلان باعتبارين كهذا
في قولنا عجبت من ضرب هذا الظريف فان هذا محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه اي ضرب
والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى فجاز في الظريف الرفع والجر
باعتبارين فان قيل ما ذكرتم تقتضي ان يقال ترفع على لفظه او محله وتنصب على
محله قلنا لما كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة الاصل البناء على الضم او على ما يقوم
مقامه وكان حق غيره ايضا البناء على الضم لصيرورة الضم او ما يقوم مقامه
علامة للمنادى المفرد المعرفة كالرفع للفاعل كان الضم او ما يقوم مقامه كاللفظ
مع ان له محلا آخر غير هذا المحل فلو اطلق المحل على الضم المقدر ايضا كما يطلق على النصب
حصل الالتباس اعلم انه لو قال ترفع حملا على لفظه او تقديرا او محله وتنصب حملا على

محله لكان اصوب ليشتمل مثل يا ذبي العاقل ويا قاضي العالم ويا هذا الرجل ويا
هؤلاء الكلام في المنادى في هذه الصور ليس بمضموم لفظا حتى يحمل على لفظه بل
مضموم تقديرا في المثالين الاولين ومضموم محلا في المثالين الاخيرين فان قيل المنادى
في المثالين الاخيرين ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل لانه مفعول به قلنا انه
مضموم المحل في المراد بمضموم المحل انه لو وقع موضعه مفرد معرفة معرب في الاصل
لفظا كان مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين
لهذا في قولنا عجبت من ضرب هذا الرجل زيدا فان محله الجر باعتبار كونه مضافا
اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع
والجر كذلك المنادى ههنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد
المعرب لفظا ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به قوله والخليل في المعطوف
المختار الرفع الى آخره اعلم ان الخليل بن احمد مختار في المعطوف الممتنع دخول يا عليه
الرفع تنبيها على انه منادى ثان وابا عمرو الجرمي مختار النصب لانه تابع وتابع
المبني يكون تابعا لمحله قوله وابو العباس ان كان كالحسن الى آخره اى ان كان المعطوف
الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اى من الاسماء المعرفة بلام التعريف التي لجواز
انتزاع الالف واللام عنها لختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه حينئذ يمكن انتزاع
الالف واللام منه وتقدير حرف النداء فيه فتكون وجوه اللام فيه كعدمه فاعرفه
باعراب يدل على انه منادى ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مما لم يجز

انتزاع الالف واللام عنه لختار النحو والصعق فانه لختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يمكن
انتزاع الالف واللام عنه لم يمكن تقدير حرف النداء فيه فكان تابعا للمبني فاله ولي ان يكون
تابعا لمحله ولقائل ان يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع اللام من الكلمة كالنجم والصعق
كان حكم اللام ههنا ولم يكن للتعريف واذا كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع
اولى تنبيها على انه منادى ثان واذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف فلم يجز تقدير
حرف النداء فيها حينئذ فالنصب اولى ويمكن ان ينصر مذهب ابي العباس بان الاعتبار
في اللام عند عدم صورة لام التعريف ولهذا لا يقال يا النجم ويا الصعق ونحتاج الى العذر
في جواز يا الله ومن اجلك يا التي تيممت قلبي وانت نحيلة بالوصل عني وبدل
على جواز يا زيد ويا هذا وامتناع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من تعريف العلم
والاشارة واذا كان كذلك كان الرفع اولى فيما ينتزع اللام عنه لزوال مانع دخول حرف
النداء عليه في بعض الاوقات والنصب اولى فيما لم ينتزع عنه للزوم مانع دخول حرف
النداء عليه اعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال ابو العباس ان كان المعطوف علما معرفا
بلام التعريف نحو يا زيد والنضر كان الرفع اولى وان لم يكن علما نحو يا زيد والرجل
كان النصب اولى وفرق بينهما بان النضر وان علم وليس الالف واللام لمعنى في
النضر بخلاف الرجل فان الالف واللام فيه معاقب للاضافة ولما كان الواجب في المضاف
النصب كان الاختيار والوجه فيما هو بمنزلة المضاف النصب هذا عبارته وهذا
انتقل مخالف ما ذكرنا اولا بعض المخالفة قوله والمضافة تنصب الى آخره عطف

على قوله المفردة اى وتوابع المبنى اذا كانت مضافة اضافة حقيقية لم يجز فيها الا النصب
لان المنادى اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة
فبالطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب لبعدها عن حرف النداء الذى هو موجب
للبناء وانما قيدنا الاضافة بالحقيقة ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه
يجوز فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه فى تقدير الانفصال
فان وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها للمضاف
لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع دخول حرف النداء عليه لانه معرف قوله
والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا اى حكم البدل والمعطوف غير
ما ذكر وهو الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكم المنادى المستقل سواء كان بدلا او معطوفا
على المنادى المبنى او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا فان حكمهما حكم المنادى المستقل
فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين معرفين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين
لم يجز فيهما الا النصب تقول فى البدل والمنادى مفرد يا زيد اخا عمرو ويا زيد بشر
وتقول فى البدل والمنادى مضاف يا عبد الله اخا كل ويا عبد الله زيد وتقول فى العطف
والمنادى مفرد يا زيد وعمرو وتقول فى العطف والمنادى مضاف يا عبد الله وزيد
ويا عبد الله واخا عمرو وانما كان حكمهما ذا الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل اما
فى البدل فلانه بتكرير العامل كما مر فى بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه واما فى المعطوف
فظاهر لان حرف العطف قايم مقام حرف النداء قوله والعلم الموصوف بابن مضافا

الى علم مختار فتحه اعلم ان المنادى المبنى العلم اذا وصف بابن والابن مضاف الى علم
آخر نحو يا زيد بن عمرو وتجوز فى المنادى الضم والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول
فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضافة فيكون منصوبا
ويعلم جواز الضم من قوله مختار واما اختيار الثانى فلانه حينئذ اشتد امتزاج الموصوف
والصفة مع كثرة الاستعمال فصارا بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت
ويعلبك واذا كان كذلك فتح آخر المنادى كما يفتح آخر الاسم الاول المركب مع عين واعلم
ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه للابن اما ان يكونا علمين او
يكونا غير علمين او الاول علما والثانى غير علم او بالعكس فان كان الاول مختارا مبنيا على
الفتح مع جواز ضمه لما ذكرنا وان كان احد الباقية لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق
بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من كثرة الامتزاج وكثرة الاستعمال فى الاول دونها
واما نصب مضافا على الحال من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ دون المعنى
لانه منون والتنوين افاد التنكير لان لفظ الابن لا شركة فيه لان الشركة انما يقع فى المعنى
المسميات دون الاسامى قوله واذا نودى المعرف باللام الى آخره اى اذا نودى المسمى
المعرف بلام التعريف نحو الرجل مثلا توصل فى ندايه الى الاسم المبهم فيقال فى ندايه يا ايها
الرجل ويا هذا الرجل ويا ايتها الرجل ثم اعلم ان هاء يا ايتها الرجل هو هاء التنبيه
الرجل لانه فى هذا زيد بدليل انه لم يسمع يا ايذا الرجل ثم لقابل ان يقول ان هاء التنبيه فايدة فى
اسم الاشارة بعد اى لاحتياج اى الى اسم جنس فيه اللام لانها لا تدخل الموصول

الى نداء مثل الرجل بواحدٍ منهما فله حاجة الى الآخر وانما احتيج الى التوصل بالمبهمات
في ندائه لكراهتهم اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة واحدة لكون اللام للتعريف
وحرف النداء مع القصد للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف ونحو غير
جائز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا حرف النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف تابعًا
له اصله ما للفظ **قوله** والتزموا رفع الرجل الى آخره اى التزموا رفع الرجل حال
كونه صفة للمنادى المبهم مع انه صفة مفردة للمنادى المبني وانه جاز ان تكون
المفردة تابعة للفظ المبني ومحله واما التزموا رفعه لتكون تنبيهًا على انه هو
المقصود بالنداء والتزموا ايضًا رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة لانها
توابع المعرب ولوجوب كون توابع المعرب تابعة للفظ المعرب تقول يا ايها الرجل
ذو المال ويا ايها الرجل الظريف وفيه نظر لجواز ان تكون توابع المعرب تابعة
لمحله اذا غاير اعراب محله اعراب لفظه نحو ما زيد بقائم وقاعدًا بالنصب والجر
فالاولى ان يقال لوجوب رفع متبوعه لعم جواز نصب ذا المال على ان تجعله بدلًا من
كانك قلت يا ايها الرجل يا ذا المال وكذا الكلام في يا زيد العاقل ذو المال فان جعلت ذا
المال تابعًا للعاقل والعاقل مرفوع لم تجز فيه الا الرفع وان جعلته لزيد بدلًا او
تعين النصب واعلم انه قيل ان قصد في نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا
بمنزلة اي وان قصد نداء هذا كان بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل النصب ايضًا
قوله وقالوا يا الله خاصة اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم اذا

نودي المعرف باللام قيدًا يا ايها الرجل فالله معرف باللام فوجب ان يقال يا ايها
الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان نقول انما يقال يا الله ولا يقال
يا ايها الله اما لان اللام الذي في الله ليس للتعريف بل عوض عن حرف اصلي
ويلوهن في الآله واما لعدم الاذن الشرعي في اطلاق المسمى المبهم على
الله تعالى **قوله** ولك في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب الى آخره اى ولك في المنادى
اذا كرر بلفظه مضافا الى اسم آخر نحو يا تيم تيم عدي لما بالكم لا يلقيتكم في سوءة
عمر الضم والنصب في الاول مع النصب في الثاني واما ضم الاول فظاهر لانه
منادى مفرد معرفة مبني على الضم وكذلك نصب الثاني ظاهر لانه اما منادى حرف
نداء محذوف واما تأكيد للاول واما نصب الاول فاما على تقدير ان يكون
مضافا الى عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي للاول واما على تقدير ان يكون
مضافا الى عدي محذوف وتقدير يا تيم عدي تيم عدي فحذف المدلول الثاني
عليه وانما قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه معرب حينئذ لكونه
مضافا على ما ذكرناه **قوله** والمضاف الى ياء المتكلم الى آخره اى المنادى المضاف
الى ياء المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلامي بفتح الياء وهو الاصل في الياء
فيه بمنزلة الكاف في غلامك ويا غلامي بإثبات الياء وسكونه تخفيفًا ويا غلام
بحذف الياء وان اكتفي بالكسرة ويا غلام ما بقلب الياء الفا تخفيفًا **قوله** وبالهاء
وقفا اى ويجوز الحاق الهاء بالكل فتقول يا غلامية ويا غلامه ويا
غلامه

للفرق بين الوصل والوقف قوله وقالوا يا ابنى ويا امى الى آخره اى اذا كان المنادى
المضاف الى ياء المتكلم اباً او اماً يجوز فيه ما جاز فى سائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم
ويجوز فيه زوائد وهى يا ابتِ ويا امتِ بكسر التاء لقلب الياء تاء ومناسبة
الكسرة للياء ويا ابتَ ويا امتَ بفتح التاء لقلب الياء تاء وكون التاء بدلاً عن
حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا بتعويض الالف والتاء عن الياء ولم يقل يا ابتى لان
التاء بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل عنه وهو غير جائز قوله
ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة الى آخره اى اذا كان المنادى ابناً مضافاً الى العم او الى
الام المضافين الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم
نحو يا غلامى فتقول يا ابن عمّى ويا ابن امّى بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن
عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن امّا ويا ابن عما بقلب الياء الفا ويجوز فيه
وجه آخر وهو يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتح وانما جاز فيه
هذا الوجه مع انه لم يجز فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم على اللغة المشهورة لانه ابن اللام والمضاف
انقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم لزيادة التركيب وانما قال خاصة لعدم
جواز ما جاز فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم فى غيرهما سواء كان المضاف غير ابن
نحو يا غلام امّى او عمّى او كان المضاف اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخى او كان المضاف
والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخى ويا غلام غلامى وانما اختصا بهذا الحكم
دون غيرهما لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما قوله وترخيم المنادى جائز

اى ترخيم المنادى جائز فى سعة الكلام والاختيار والترخيم فى غير المنادى جائز
للضرورة كقوله ديار مية اذ مى شاعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب
اى اذ مية قوله وهو حذف فى آخره تخفيفاً لا لعلة اخرى قوله وشرطه ان
لا يكون مضافا اى وشرط الترخيم ان لا يكون مضافاً لان المضاف لو رخم
لرخم آخره او آخر المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف لم يكن الترخيم اخراً لان
المضاف اليه من تمة الاول معنى ولو رخم آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم فى
آخر المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظاً وان لا يكون مستغاثا
لان المطلوب من المستغاثة مد الصوت والتطويل والترخيم مناف له
وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير وان يكون احد الامرين اما
علماً زائداً على ثلثة احرف واما بتاء التانيث لانه اذا كان علماً كان معلوماً اذ احذف
عنه شئ واذا كان زائداً على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف فى نفس الكلمة بالحذف
التخفيف واما اذا كان بتاء التانيث فلا يشترط فيه ان يكون علماً وان يكون زائداً
على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف منه الا تاء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة
فاذن لم يلزم من حذف تاء التانيث الحذف من الكلمة فلم يلزم الاجحاف فى نفس الكلمة
بسبب حذفها اعلم ان سيبويه احد شروط فى ترخيمه على لغة من يجعل الباقى
اسماً برأسه ان يكون علماً ليلا يلتبس بما لا تاء فيه فلا يقال فى ترخيم حنيفة اذا
كان صفة يا حنيف اقبلى لحصول الالتباس لجواز تانيث فعل المذكر غير العلم اذا

أريد به النفس واما اذا كان علما فله خصوص الالتباس لانه لا يؤنث للمذكر وبالعكس
في العلم حمله على المعنى قوله فان كان في آخره زايدتان الى آخره اعلم ان هذا اشارة الى
ما يحذف من المنادى للترخيم فانه قد يحذف له حرفان وقد يحذف له اسم برأسه
وقد يحذف له حرف واحد اما الاول وهو انه يحذف له حرفان فاذا كان في
آخر الاسم حرفان زايدتان زيدتا معا في حكم الزيادة الواحدة وذلك كالف التأنيث
الممدودة نحو اسماء وحمراء او الالف والنون المزيدتان نحو سكران ومروان او ياء
النسبة نحو كوفي وبصري او علامة التثنية والجمع نحو زيدين وزيدين فانه يحذف
حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف احترازا
عن مثل يدين ودمين وكذلك يحذف له حرفان اذا كان في آخر الاسم حرف صحيح
قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين فانه يحذف له
حرفان اما الراء فلانه في آخر الاسم ووجوب الترخيم في آخر الاسم واما الواو فلانه
حرف علة زايدة وحرف العلة الزايدة اولى بالحذف وانما قال وهو اكثر من اربعة احرف
احترازا من ان يكون على اربعة احرف نحو عمرو وسعيد فانه لا يحذف له حرفان
لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم الذي هو لمطلق التخفيف وعليه بيت الكتاب
تذكرت منا بعد معرفة لمي وبعد التصابي في الشباب المكرمي اي يا لميس فحذف السين
وبقي يا فعيل والمراد بالمدة حرف زايد من حروف المد ساكن في الاصل ولهذا حذف
حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم يحذف من مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا بانبات

الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف غير زايدة بل بدلا عن
ياء متحركة في الاصل اذ اصله مختير او مختير وكذلك مستميل او مستمال واعلم
انه لو قال او قبل اخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل
مرمي فانه يحذف منه حرفان ايضا للعلة المذكورة اعلم ان اسماء على وزن
فعلة عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة وعلى افعال عند سيبويه رحمه الله
اسم اصله اسماو قلبت الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار المصنف ممتنع اخره
زايدتان وعلى الثاني ممتنع آخره حرف صحيح قبله مدة قوله وان كان مركبا
حذف الاسم الاخير اي وان كان المنادى مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه
يحذف الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث في نحو قائمة فكما يحذف تاء التانيث للترخيم
وكذلك يحذف الاسم الاخير فيهما قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اي وان كان المنادى
غير ما ذكر اي غير ما حذف له حرفان او الاسم اخير حذف له حرف واحد عملا بالاصل
اذ الاصل هو ان يحذف حرف واحد والزيادة بسبب عارض والعارض منتف
قوله وهو في حكم الثابت الى آخره اي المحذوف من المنادى المرخم يكون في حكم الثابت
على مذهب الاكثرين وهو الاصح فعلى هذا المراد بقول القايل يا حار هو يا حارث لفظا
ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا فلان المراد هو ذلك الاسم واذا
كان المحذوف في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف على ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال
يا حار ويا عمرو ويا بكر قوله وقد يجعل اسما برأسه الى آخره اي وقد يجعل الباقي من
المنادى

المرخم اسما برأسه فيقال يا حار بالضم لانه حينئذ منادى مفرد معرفة ووجوب بناء
المنادى المفرد المعرفة على الضم فيقال يا عمر اصله يا عمو لما حذف منه الدال
وجعل الباقي اسما برأسه كان في آخره واو قبلها ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة
كما في ادل جمع دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم يا
بكر وان لم يجعل الباقي اسما برأسه يا بكرا لم نصل حذف الالف والنون بقي يا بكرو وقعت
الواو متطرفة متحركة ما قبلها مفتوح وجب قلبها الفا لما ثبت في كلهم هذه القاعدة

قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب اعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء
اعني حرف النداء ومنويا فقط في المندوب مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب
اما المنادى فهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب
هو المتفجع عليه بيا او وا او ايا صيغة النداء يستعمل في المندوب ايضا لمشابهة المندوب
المنادى من حيث التخصيص اذ كل واحد منهما مخصوص من بين قومه ولكن المندوب اخص
بوا ليكون نصا على الندبة قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى اي وحكم المندوب
في الاعراب والبناء حكم المنادى فكما ان المنادى اذا كان مفردا معرفة مبنيا على الضم
فكذلك المندوب واذا كان مضافا منصوبا فكذلك المندوب الا ان المندوب لا يقع
نكرة ولا مشابها للمضاف وكذلك حكم توابع المندوب مفردا او مضافا كحكم توابع المنادى
مفردا او مضافا واما كان حكمه مثل حكم المنادى في الاعراب والبناء لانه لما اجرى مجراه
في صيغته اجري مجراه في احكامه من الاعراب والبناء قوله ولكن زيادة الالف والنون

اي ولكن زيادة الالف او ما يقوم مقامها في آخر المندوب هي المطلوب فيه مد الصوت
والتطويل اذا كان مضافا او موصوفا الحق بآخر المضاف اليه والصلة قوله قال خفت
اللبس قلت واغلب مكيه الى آخره اي فان خيف الالتباس بزيادة الالف لم يزد الالف بل تزيد حرفا مجانسا لحركته او مجانسا له نحو يا غلاما مخاطبة فتقول في غلام
مخاطبة واغلب مكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في آخره الف وقيل واغلاه مكاه النبي
بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء المناسب بالحركة الكاف وهي كسرة والحق غلام جماعة
مذكرين فانك لو الحقت بآخره الفا فقلت واغلاه مكاه لالتبس بغلام المخاطبين
فالحقت بآخره الواو التي هي مناسبة للجمع فقلت واغلاه مكنون قوله ولكن الهاء اي ولكن
زيادة الهاء مع زيادة الالف والياء والواو فتقول وازيداه واغلاه مكيه واغلاه مكيوه على
المطلوب فيه مد الصوت والتطويل وهل الهاء في الوقف بزيد بيان هذه الحروف
قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه انما لم يندب النكرة لان المراد بالندبة
تهييج العذر للمتفجع عليه والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهذان المطلوبان لا
يحصلان لان الابعدان يكون المندوب معروفا فلا يقال وارجلاه واما قولهم وامن حفر
بئر زمزماه فانما جاز لانه في قوة قولنا واعبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر
زمزم هو عبد المطلب وكونه معروفا كاف في جواز كونه مندوبا علما ليس بشرط حتى
لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته ولهذا قال ولا
يندب الا المعروف ولم يقل ولا يندب الا العلم قوله وامتنع مثل وازيد الطويلاه خلافا
ليونس

اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب
يونس الى جوازه واستدل الخليل على مذهبه بانه لو جاز وازيد الطويله جاز جاني
وزيد الطويله مررت بكل واحد منهما غير المندوب ومنع يونس ذلك لان الاول وان لم يكن
هو المندوب لكنه متعلق المندوب والثاني ليس المندوب ولا متعلق المندوب
فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل على مذهب الخليل بان
المندوب قديم والصفة ليست من جملته وانما هي اسم جيء به للتخصيص والتوضيح
فلم يلحق به علامة الندبة وهذا اتفاقا على جواز الحاق علامة الندبة بالمضاف اليه مع
ان المضاف بمنزلة كلمة واحدة ولذا اتصلت مع الموصول ولهذا لم يجز السكوت عن المضاف
وعن الصلة دخلت في الصفة والموصوف قوله ويجوز حذف حرف النداء الى آخره اعلم انه
يجوز حذف حرف النداء من ثلثة اشياء وسيأتي العلم لحو يوسف اعرض عن هذا اي يا
يوسف والمضاف نحو عبد الله أفعل كذا اي يا عبد الله واي لحو ايتها الرجل افعل كذا
اي يا ايتها الرجل اما جواز حذف حرف النداء عن العلم فان العلم مشهور وكثير استعماله
فلو حذف منه حرف النداء لم يلتبس بغير النداء واما حذف حرف النداء عن
المضاف واي فلكونهما مشابهين للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي فان كلا من العلم
والمضاف واي لما لم يقع صفة لاي وحينئذ لم يجز حذف حرف النداء من الجنس والمفرد
من الجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعل صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة
لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك عن اسم الاشارة نحو يا هذا الجواز وقوعه صفة لاي نحو

لحويا ايها ذا ولم يجز حذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب لان المطلوب
فيهما التطويل ومد الصوت وحذف حرف النداء ينافي لهما قوله وشذ اصبح ليل
الى آخره هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ليل في قولهم اصبح ليل جنس مع
انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذا كرى في اطرق كرى مع انهم حذفوا عنه حرف النداء
وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء عن الجنس وجوابه انه شاذ لا يعول ولا يقاس
عليه اعلم ان في اطرق كرى شذوذين احدهما حذف حرف النداء والثاني الترخيم
لان اصله كروان قوله وقد يحذف المنادى الى آخره اي ويجوز حذف المنادى
اذا دل عليه قرينة لانه مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله
قوله تعالى ألا يا اسجدوا اي ألا يا قوم اسجدوا قوله الثالث ما اضمر عامله على
شريطة التفسير اي الثالث من المواضع الاربعة التي وجب حذف عامل المفعول به
فيها ان يكون العامل مفسرا بشيء فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر
قوله وكل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضمير او متعلقه الى آخره فقوله
كل اسم لا بد ان يكون اسما لانه مفعول به وقوله بعده فعل احتراز عن مثل
قولنا زيد قائم فانه ليس من هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل زيدا
انت محبوس عليه فان زيدا ههنا اسم لبني بعده فعل لكن بعده شبهه وهو محبوس
اسم المفعول شبه الفعل كما يجيء في موضعه وقوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل زيدا ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضمير بل به فانه ليس

لانه منصوب بالفعل الذى بعده فقوله ومتعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان
زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضمير لكنه مشتغل متعلق ذاك الاسم وهو الغلام فلو قال
او متعلقه طرح عنه وهو منه وقوله لو سلط عليه احتراز عن الاسم الذى لا يصح تسليط
الفعل ولا مناسبته عليه من حيث اللفظ كالاسم الذى يتوسط بينه وبين الفعل
حرف له صدر الكلام نحو حروف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد هل ضربته فان
زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمير لكنه لا يصح تسليطه عليه لفظا لان ما بعد
الاستفهام لا يعمل فيما قبله واحتراز عن الاسم الذى لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبته عليه
من حيث المعنى كقولك تعالى وكل شئ فعلوه فى الزبر اعلم ان عبارته عن الاحترازين قاصرة
وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد يدل على هذين الاحترازين ونعلم منه انه لا يجوز
نصب زيد فى زيدا ضاربه ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد على
صاحبه او الهمزة او حرف النفى ومنها لم يعتمد وقوله او مناسبه اى فى معناه او
لم يتم معناه ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او حبست عليه فان زيدا اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضمير وليس اذا سلط عليه لنصبه لكن مناسبه وهو حاوزت
او لازمت لو سلط عليه لنصبه ومثاله ما ذكره من الصور الاربع ومعنى قولنا زيدا
ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضرب غلامه وزيدا حبست عليه بتقدير الاول
ضربت زيدا وبتقدير الثانى جاوزت زيدا وبتقدير الثالث اهنت زيدا لان ضرب
غلام زيد مستلزم لاهانته وبتقدير الرابع لم بست او لازمت زيدا لاستلزام

كونه محبوسا عليه ملازمته وملابسته له والحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل
المفسر قدر والا لم يمكن فان امكن تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر قدر والا لم
يمكن فلا يلزم من معنى الفعل المفسر والقابل ان يقول يدخل فى التعريف المذكور
خبر كان لان زيدا فى قولنا زيد اكنت اياه يصدق عليه التعريف المذكور فيكون
مفعولا به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان خبر كان ليس
ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله
من المفعول به مع انه قسم من اقسامه لجواز كون الشئ اعم من الآخر من وجه دون وجه
والمراد بالاسم فى قوله كل اسم بعده فعل هو المفعول به فكانه قال كل اسم المفعول به
بعده فعل الى آخره ولم يذكره اعتمادا على فهم المتعلم لانه لما قسم المفعول به الذى
ناصبه الى الاقسام الاربعة علم ان كل قسم منها مفعول به فلم يحتج الى ذكره قوله
الرفع بالابتداء الى آخره اى ويختار رفع الاسم الذى بعده فعل مشتغل عنه بضميره او
متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع اى عند عدم قرينة النصب التى
تكون النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو زيدا ضربته فان النصب والرفع
جايزان فيه لوجود قرينة النصب لكن الرفع اولى من النصب لان النصب مقتض للحذف
والرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا كانت
قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب المختار نحو اما مع غير الطلب نحو جاءنى زيد واما عمرو
فانه لو لا اما لكان النصب هو المختار لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية

على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والاولى
للتناسب لكن مع وجوه اما كان الرفع هو المختار لان الفعل لم يقع بعدها الا نادرا
فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع والآخر
للنصب فيترجح الرفع لاستلزام النصب لحذف دون الرفع قال مع غير الطلب لانه واما
اما لو كان مع الطلب كان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه
على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتداء وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق
والكذب والطلب لا يحتمل الصدق والكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف
الفعل الناصب له وحذف الفعل شايع كثير وتقدير الفعل بعد اما وكان مما اكثر
من وقوع الطلب خبرا للمبتداء وكذلك الرفع مختار بعد اذا للمفاجاة نحو جاءني زيد
واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية تعارضها
ندرة وقوع الفعل بعد اذا للمفاجاة فيترجح الرفع لعدم استلزامه حذف الفعل
قوله ولختار النصب بالعطف على جملة فعلية اى ويجوز الرفع ولختار النصب
بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد وعمرا اكرمته لانه على تقدير
يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية على
جملة فعلية والاول اولى حفظا للتناسب قوله وبعد حرف النفي اى ولختار النصب
بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا ضربته وما زيد اضربته و
على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام

داخلين على الفعل ولا شك ان دخولها على الفعل اولى من دخولها على الاسم لكن الرفع بعد ما
الاستفهامية اضعف من الرفع بعد الهمزة لما يذكر في باب الاستفهام وانما قال بعد
حرف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام نحو من لعدم ترتب هذا الحكم على اسم
الاستفهام قوله واذا الشرطية وحيث اى ويجوز الرفع ولختار النصب بعد اذا
الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما كان
النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث مضافين الى
الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية
اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط وحمل حيث عليها لمشابهتها
اياها ولانه يستعمل ايضا للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن اذا للمفاجاة فان
الرفع هو المختار بعدها قوله وفي الامر والنهي اى ويجوز الرفع ولختار النصب اذا كان
بعد الامر نحو زيدا اضربه او النهي نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم
وقوع الامر او النهي خبرا عن المبتداء وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب
والامر والنهي لا يحتملان الصدق والكذب وانما جاز على تاويل بعيد وهو ان يقال
ان تقدير زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب لم يلزم الا حذف
الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اى
وتجوز الرفع ولختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع
احتمل ان تكون المفسر صفة فلا تفيد معنى وهو مقصود وعلى تقدير النصب لا يفيد

الا مع تقدير في دار او عنده او غير ذلك لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب ويمتنع
للمعطوف عليه **قوله** ويجب النصب اي وجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا
ضربته ضربك وبعد حرف التحضيض نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته ط
حرف الشرط والتحضيض واجبة الدخول على الفعل لفظا او تقديرا كما يجئ ومنا
لما لم يكن داخلة لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها ولم يقدر الفعل الا من جنس المفسر
وهو الذي بعد الاسم وذلك الفعل ناصب فوجب النصب اعلم ان المراد بحرف الشرط
ان ولو دون اما **قوله** وليس مثل ازيدا ذهب به منه اي وليس قولنا ازيدا
ذهب به من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير ط شرطه انه لو سلط الفعل
او مناسبه عليه لنصبه ومنا ليس كذلك ط ذهب لو سلط على زيد لم ينصب
ولا مناسبه ط مناسب ذهب به اذهب وهو لم يقتض النصب فالرفع لازم
حينئذ على الابتداء والجملة التي بعده خبره **قوله** وكذلك كل شيء فعلوه في الزبر اي وكذلك
قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان
كان منه ظاهرا الا انه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان التقدير فعلوا كل
شيء في الزبر وهو باطل وذلك ط الجار والمجرور وهو في الزبر انما صفة لشيء او متعلق
بفعلوا وكل واحد منهما باطل اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شيء مسطور في الزبر من الواجب
والنواهي والثاني كذلك لانهم ما فعلوا في الزبر شيئا فالرفع لازم فكل شيء مبتدأ وفعلوه
في الزبر اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر بانه صفة لشيء والجار والمجرور قد يحل

الا معنى مقصودا كقولك يعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الآية خلقنا كل شيء
بقدر فاذا نصب كل شيء كان التقدير انا خلقنا كل شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا
من الآية واذا رفع كل شيء احتمل ان يكون كل شيء مبتدأ وخلقناه بقدر جملة من الفعل
ومن الفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل الرفع بانها خبر كل شيء وحينئذ يفيد معنى
معنى مقصودا من الآية واحتمل ان يكون كل شيء مبتدأ وخلقناه في محل الجر بانه صفة لشيء
وبقدر اعني الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء واراد بليس المفسر بالصفة
هذا الاحتمال وحينئذ لم يفد معنى مقصودا من الآية ط معناه حينئذ ان كل ما هو
مخلوقنا هو بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء مخلوقنا بقدر وهو المقصود من
الآية هو الثاني دون الاول كما ذكرنا واذا كان النصب منصوصا فيما هو المطلوب
والرفع غير منصوص فيه بل محتمل له ولغيره كان النصب اولى بالضرورة **قوله**
ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي ويستوي الرفع والنصب في المعطوف
على جملة ذات وجهين اسمية وفعلية في زيد قام وعمرا اكرمته ط الجملة الاولى
ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدأ والخبر
كونها جملة فعلية وهي الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع
عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية وهي الكبرى ونصب عمرو على
تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى فان رجح النصب بقرب
المعطوف عليه رجح الرفع بعدم حذف العامل فيتعارضان لكن هذا المثال غير مستقيم

الرفع بانه خبر المبتداء بتقديره كل شئ مفعول لهم ثابت في الزبر قوله والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة اعلم ان ظاهر هذه الآية يدل على انها من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع فالمراد منها غير الظاهر فذهب المبرد الى ان الزانية مبتداء والزاني عطف عليه وقوله تعالى فاجلد واخبر المبتداء وانما ادخل الفاء على خبر المبتداء لشبه الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى الذي والذي في تقدير الذي زنى والتي زنت وتبين من قبل ان المبتداء اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فجاز دخول الفاء على الخبر هنا كذلك ووقوع الامر خبر المبتداء على تاويل مقول فيه اجلدوا كل واحد منهما وحينئذ لم يكن من هذا الباب لان ما بعد هذه الفاء لم يعمل فيما قبله وذهب سيبويه رحمه الله الى ان الزانية مبتداء على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم فحذف جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية بيان الجملة الاولى وحينئذ لم يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدوا لا تعلق له بالزاني من حيث العمل فيه لكونه من جملة اخرى قوله والا فالمختار النصب اي ان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما في القراءة الشاذة لانه من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومعه اقوى وقرينة النصب المختار وهي الطلب اعني الامر كما مر قوله الرابع التحذير الى آخره اعلم ان الباب الرابع من جملة الابواب الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير والتحذير

معمول بتقدير اتق تحذيرا متابعه او معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر فقوله معمول بتقدير اتق تحذيرا متابعه اي لان يتابعه في جواب من يقول من اضرب فقوله بتقدير اتق تخرج عنه مثل فان زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس بمعمول بتقدير اتق بل معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا متابعه احتراز عن مثل زيدا في جواب من يقول من اتقى فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا متابعه فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله وقوله او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا متابعه لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر وقوله او ذكر معطوف على فعل ناصب لتحذيرا تقديره وهو معمول بتقدير اتق حذر تحذيرا متابعه او ذكر متابعه فتحذيرا على التقدير الاول مفعول مطلق وعلى التقدير الثاني مفعول له واما وجب حذف الفعل العامل له لعدم الفرصة بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه ومثاله اياك والاسد اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان تتعرض لنفسك فحذف اتق لما ذكرنا فاستغنى عن النفس لعدم موجب الاتيان وهو كراهة الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل للضرورة فقيل اياك والاسد وكذلك قوله اياك وان تحذف اي اتق نفسك ان تتعرض للحذف والحذف ان تتعرض لنفسك والحذف هو ضرب الارنب بالعصا ولكن فيه عبارة اخرى وهو اياك من الاسد واياك من

ان تحذف ولكن فيه عبارة اخرى ومي اياك ان تحذف اى من ان تحذف لجواز
حذف من وساير حروف الجر عن ان وان لطلب الخفة لطولها بالصلة ولا يجوز
ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير اياك والاسد او بتقدير اياك من
الاسد والاول غير جايز لامتناع حذف حرف العطف ولا الاسد على اياك والثاني
كذلك غير جايز لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة الا في المواضع
التي حذفتها العرب فيها الا ترى انك تقول اخذت من زيد درهما ولا تقول
اخذت زيدا درهما وتقول اخترت من الرجال زيدا اخترت الرجال زيدا الا اذا
اتسعوا فحذفوا حرف الجر للعلم بتعدية الفعل الى الاسم بواسطة ذلك الحرف
كقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفر الله دنبا وما نحن
فيه ليس منها حذفت العرب حرف الجر منه **قوله** المفعول فيه ما فعل فيه
فعل مذكور اى المفعول فيه اسم فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله مثل
فيه يتناول مثل قولنا يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة فعل فيه فعل وقوله
مذكور خرج عنه مثله لانه وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم
الفعل ههنا لفظا او تقديرا **قوله** من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه
والزمان هو اليوم والليلة واجزاؤهما وما يتركب منهما والمكان ما يشغله الجسم
قوله وشرط نصبه تقديره اى وشرط نصب المفعول فيه ان لا يكون ملفوظة
لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه والا لزم كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا

حالة واحدة وان يكون في مقدرة لانها لو لم تكن مقدرة لكان اسما صريحا ولم يكن
قوله وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اى وظروف الزمان معينا كان او مبهما
يقبل النصب بتقدير في لدلالة الفعل عليها كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر
معرفة كانت او نكرة وينصب ظرفا الزمان مبهما كان او معينا **قوله** وظروف المكان
ان كان مبهما اى ان كان ظرف المكان مبهما قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلف
المسجد وان لم يكن مبهما بل كان معينا لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل
عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل على المكان
المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان المبهم لان الضرب يستلزم
من الامكنة ولما كان كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظروف
المكان النصب بتقدير في الا ما كان مبهما نحو جلست خلف المسجد بتقدير في خلف
المسجد **قوله** وفسر المبهم بالجهات الست الى آخره لما كان ظرف المكان المبهم قابلا
للنصب بتقدير في والمعين غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم ففسره وقال
المكان المبهم هو الجهات الست ومي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال
وما في معناها **قوله** وحمل عليه عند ولدى اى وحمل على المكان المبهم عند ولدى
وشبههما لخمودون ومع لكونها مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا
ترى انك اذا قلت جلست خلف المسجد فانه مبهم يتناول كل ما كان خلف المسجد الى
انقطاع الارض وكذلك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التي حواليك

قوله ولفظ مكان لكثرته اى وحمل على المكان المبهم لفظ مكان ونحو لك جلست مكانك مع كونه
معينا لكثرة استعماله او لانه مبهم كالجهات لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة المبهمة غير
الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال فى تعريف المبهم انه مكان له اسم تسمية به
امر غير داخل فى مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان بالخلف انما هى بسبب كون
الخلف فى جهته وهو غير داخل فى مسماه والمكان المعين مكان له اسم تسمية به
بسبب امر داخل فى مسماه كالدار فان تسميته بها بسبب الحايط والسقف وغيرهما
وكلها داخلة فى مسماها قوله وما بعد دخلت اى وحمل على المكان المبهم من الامكنة
المعينة ما بعد دخلت فى نحو دخلت الدار على المذهب الاصح لكثرة الاستعمال و
قال على الاصح لان فى دخلت خلافا فقال بعضهم انه متعد بنفسه فما بعده حينئذ مفعول به
ولم يكون من هذا القبيل والاصح وهو مختار المصنف انه غير متعد فما بعده مفعول
وهو من المصادر اللازمة غالبا وهو نظير وهو حرب غرث وقبضه وهو
خرجت لازمان فكون دخلت كذلك قياسا عليهما قوله وينصب بعامل مضمر اى
وينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن قال متى اصوم اى صم يوم الجمعة
قوله وعلى شريطة التفسير اى وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كما فى
المفعول به بتفاصيله يعنى نحو النصب ويختار الرفع فى نحو يوم الجمعة صمته و يجوز
الرفع ويختار النصب فى مثل ايوم الجمعة صمته ويوم الجمعة صمته او لا تصمه و
يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه فصمه و

الجمعة سافرت فيه صمته ويتساوى الامران فى نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت
سافرت فيه ويجب النصب فى نحو ان يوم الجمعة صامه زيد صمت وهلا يوم
الجمعة صمته قوله والمفعول له مو ما فعل لاجله فعل مذكور قوله ما فعل لاجله
فعل متناول للغير نحو اعجبنى التاديب وكرهت التاديب لانه فعل لاجله فعل
من الضرب والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور
مثاله ضربته تاديبا له والتاديب فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وكذلك قولك
قعدت جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور ههنا
المصدر لان الفعل الاصطلاحى قال المصدر ما ذكر ضمنا ما ههنا فالمفعول له علة
غائية للفعل اى سبب حامل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له
فى الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود
سببا للجبن فى الخارج ولهذا اوردنا المثالين قوله خلافا للزجاج اى التاديب والجبن
فى المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب عند الزجاج فى قولك
ضربته تاديبا له مصدر من غير لفظ الفعل وكانه قال ضربته ضربا او ادبته تاديبا له
ومو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه
العلية قوله وشرط نصبه تقدير اللام اى وشرط نصب المفعول له ان يكون اللام
مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يمكن نصبه مع الجر
ولو لم يكن مقدرة لم يفهم منه العلية التى هى شرط المفعول له قوله وانما تجوز حذف

بيكون المفعول له والفعل لفاعل واحد

الى آخره اى انما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول شرطين احدهما
ان يكون المفعول له فعلة لفاعل الفعل المعلل اى يكون فعلا لفاعل فعل علل
هذا الفعل به كما كان الضرب فى المثال المذكور فعلة للمتكلم كذلك التاديب فعلا
للمتكلم لم يقال انه منقوض بقولنا تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له
مع انه ليس فعلة لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع لما نقول لانا نم
انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف
اى ارادة خوفكم وطمعكم او لكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع والثانى
ان يكون المفعول له مقارنا للفعل فى الوجود وذلك بان يكون التاديب مقارنا للضرب
فلو اتفق احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثله اذا لم يكن فعلة لفاعل الفعل المعلل
لم يجز حذف اللام سواء لم يكن فعلة لخوجيتك للسمن او كان فعلة لكن لغيره نحو جيتك
لاكرامك اياى او لم يكن مقارنا للفعل فى الوجود نحو جيتك اليوم لاكرامى لك امس او لم
يكن فعلة لفاعل الفعل المعلل ولم يكن مقارنا للفعل فى الوجود نحو جيتك اليوم لاكرامك
اى امس لم يجز حذف اللام واما اشترط فى جواز حذف اللام شرطين مذكورين
المصدر الذى من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما فعلة للفاعل ومقارنا له فى
الوجود متصفا بهذين الشرطين فلما شابه المصدر تعدى الفعل اليه من غير اللام
كما يتعدى الى المصدر ولما اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه علة حاملة
للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام ونعلم من قوله اما انه اذا لم تحصل الشرطان لم يجز حذف

اى انما يجوز

اللام ونعلم من قوله يجوز انه يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغى ان
يعلم ان اثبات اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير جايز لانه حينئذ يشبه الحال والتمييز
لما فيه من البيان وكونه نكرة كالحال والتمييز ولقايل ان يقول ان الاجراء ولبس
بشرط فان الجنس فى المثال المذكور منصوب مع انه ليس فعلة لفاعل الفعل المعلل
لانه اختيار له فيه وجوابه ان الانسلم ذلك لان الجنس فعل واثر لنفسه ومزاجه
ولم يلزم من عدم اختيار فاعله فيه ان لم يكون فعلة له لان الفعل قسمان اختيارى
وطبيعى فان الثانى متحقق ههنا قوله المفعول معه مذكور بعد الواو الى آخره
فقوله مذكور بعد الواو احتراز به عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو زيد فعمرو وقوله
لمصاحبة معمول فعل احتراز به عما لم يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو اخوان او يكون
معمول فعل لكن لا لمصاحبة نحو جانى زيد وعمرو قبله او بعده ولا يشكل الحد المذكور
بمثل قولنا جانى زيد وعمرو معه مع ان عمرا ليس بمفعول معه لان المراد بالمصاحبة
هى المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل عليه تقييد الواو بالمصاحبة وههنا ليست الواو
للمصاحبة والا لكان ذكر مع تكرارا قوله لفظا او معنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول
معه فان كان الفعل لفظا الى آخره اعلم ان العامل للمفعول معه لا يخلو من ان يكون
لفظا او تقديرا والمراد بالفعل لفظا الفعل واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكر مما يستنبط منه معنى الفعل فان
كان الفعل لفظا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان

العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه نحو جئت انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب

واما جاز العطف ههنا لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل وهو نظر لانه يشكل بمثل ضربت

زيدا وعمرا فانه جاز العطف مع انه لم يجز عندهم ان يقال نريد بالجواز جواز العطف

وعدمه وههنا يجب العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك والذي يدل عليه قوله

ذلك وان كان فعلا معنى وجاز العطف تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع

انه واجب وفيه نظر من وجه آخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين و

يجوز النصب ان لو اريد المصاحبة وهو ممنوع وجواب الاخير ان الترديد في

عامل المذكور بعد الواو التي للمصاحبة وحينئذ لا شك انه يجوز فيه الوجهان فان قيل

انما اخذ المفعول معه لينصب اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب والجواب الذي ذكره

في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه لما يمكن ههنا لانه انما اخذ كل واحد منها بعد

ان علم ان قسيمة يرفع وهو الذي يقام مقام الفاعل قلنا انما جاز فيه غير النصب

ببيانه ههنا كما بين في غير قبل ذكر الحد فقوله بيانه ههنا جزمنا ان جميع اقسامه

منصوب لكن يلزم مما ذكرته ومن ترديده في الكتاب ان عمرا في قولنا قام زيد وعمرو

وما لزيد وعمرو مفعول معه لكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر وان لم يجز

العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت وزيدا وانما لم تجز العطف ههنا

لامتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد وله فصل كما مضى في بابه و

كان العامل فعلا او ما اشبهه لقدرته او له خلفا من ان لجواز العطف او لوجوب فان جاز العطف تعين العطف

العطف لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين النصب للضرورة

نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور

الا باعادة الجار ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف تعين النصب بانه مفعول معه

بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع وعمرا وانما اوردت ما الين لتعلم معنى الفعل مع

مع حرف الاستفهام والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام والاسم قوله الحال ما يبين

هيئة الفاعل او المفعول به الى آخره اي الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاءني زيد راكبا

او هيئة المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول به معا

نحو لقيت زيدا راكبين خرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كان مبينا للذات كالتمييز

او لم يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول به النعت نحو جاءني زيد الراكب

ورايت زيدا الراكب لان الراكب مبين هيئة زيد بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به

ونحو الفقير في رجع الفقير لانها لا يبين هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما

المفعول به قوله لان الحال لا يقع بيانا للساير المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى

المفعول به ولا يشكل بمثل جئت انا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه

لان مجيء الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لانه مفعول معه وانما قال ما يبين ولم يقل

اسم بين لان الحال يكون جملة والجملة لا تكون اسما اعلم انه لو قال ما يبين هيئة الفاعل

او المفعول به او متعلقا باحدهما كان اولى ليدخل فيه جاءني زيد راكبا غلامه قوله لفظا او

معنى اي الفاعل الذي يكون الحال حالا عنه فاعل لفظا او فاعل معنى وكذلك المفعول الذي

تكون الحال حالا عنه مفعولا لفظا او مفعولا معنى مثال الفاعل والمفعول لفظا
ضربت زيدا قائما فان قائما يحتمل ان تكون حالا من التاء في ضربت وهو فاعل لفظا
ويحتمل ان تكون حالا من زيد او زيد مفعول لفظا ومثال الفاعل معنى زيد في الدار
قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدأ لكنه فاعل معنى
لانه فاعل حصل او حاصل الذي هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول
معنى هذا زيد قائما فقائما حال عن زيد وهو مفعول معنى لقدرين انبه عليه
او اشير اليه قائما ومنه قوله تعالى هذا بعلي شيخا فشيخا حال عن بعلي وهو مفعول معنى
وتقدير انبه على بعلي او اشير الى بعلي شيخا ولقائل ان يقول المثالان الاخيران
غير مطابقين للمقصود لان زيدا ليس بذي الحال والا لزم اختلاف العامل في
الحال وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء وذي الحال معنى الفعل الذي هو
في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة في المثال الثاني وهو غير جايز
في كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال الاول الضمير المستكن في الظرف وفي
المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه او انبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان الطلاق
ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشيء باسم العايد اليه واما اطلاق الحال
عليه لكون الضمير العايد اليه غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه اياه في المعنى قوله وعاملها
الفعل او شبهه او معناه اي وعامل الحال اما فعل نحو ضرب زيدا قائما واما شبه فعل
وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء الافعال نحو زيد ضارب عمرا

عمرا قائما واما معنى فعل وهو الذي استنبط منه معنى الفعل كحرف التنبيه واسماء الاشارة
والظرف والتمني والترجي وغيرها نحو لكن في الدار زيد قائما وهذا زيد قائما قوله وشرطها
ان يكون نكرة اي وشرط الحال ان يكون نكرة لعدم الاحتياج الى تقريبها قوله وصاحبها
معرفة اي وصاحب الحال ان يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه
ان يكون معرفة واما قال غالبا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجيء اعلم ان صاحبها
مرفوع وليس بمجرور لعطفه على الهاء في شرطها لان كون صاحب الحال معرفة
ليس بشرط قوله وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متناول هذا جواب
سوال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط الحال ان يكون نكرة والعراك في فعلهم وارسلها
العراك حال مع كونه معرفة وكذلك وحده حال مع كونه معرفة وجوابه ان يقول
لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفة احتاج هذا الى تاويل وتاويله ان
مصدرا عن حال محذوف تقديره ارسل الجمال تعترك ومررت به ينفرد وحده فلما
حذف الفعل قبل ان العراك ووحده حالا على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل او
نقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اي ارسلها معتركة ومررت به منفردا قوله
فان كان صاحبها نكرة وجب تقديم الحال اي وان كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم
الحال على صاحبها نحو جاءني راكبا رجل لانه لو اخر لالتبس بالصفة ومثل قولنا ضرب
رجلا مجردا عن ثيابه فقدم في ساير المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب قوله
ولا تقدم على العامل المعنوي بخلاف اي ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي فلا يقال

زيد قائما في الدار لضعف العامل لخلوه في الظرف اي لجوز تقدمه على العامل المعنوي
لخوفوهم الكل يوم لكل ثوب ثوب فثوب مبتدأ و لكل الجار و المجرور في محل الرفع بانه خبره
و كل يوم منصوب على الظرف و العامل فيه معنى الفعل و ملوكي و انما جاز تقديم
على العامل المعنوي لجواز الاتساع في الظروف بما لم يتسع به في غيرها و انما احتاج الى ذكر
جواز تقدم الظرف على العامل المعنوي لوجود مناسبة بين الحال و الظرف لدلالة
الحال على الزمان كالظرف و لكونهما فضلة في الكلام مع اختلف فيما في هذا الحكم و تعلم
جواز تقديم الحال على العامل الفعلي او شبهه لكن اذا لم يكن مانع اما اذا كان مانع فلا
تتقدم عليه اما الفعل فبان دخل عليه ان او ما المصدريتان و اما مشابهه فبان كان
مصدرا او اسمي الفاعل و المفعول المعرفتين بلام التعريف او الصفة المشبهة
بها بمنزلة الموصولات فلا تتقدم ما يجر ضا عليها و لضعف الصفة المشبهة
في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو و اما اذا كان بالواو فلا تتقدم على العامل
فعلا كان او غيره مراعاة لبابه الاول و هو العطف كما روي في المفعول معه قوله
و لا على المجرور في الاصح اي و لا تتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على المذهب
الاصح فلا يقال مر زيد راكبا هند الحال تابع لصاحب الحال معنى و التابع
لا يقع الا حيث يصح وقوع المتبوع و المجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم
عليه و انما قال على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقدم الحال على ذي الحال المجرور قوله
و كل ما دل على فهيئة الى آخره اي و كل ما دل على هيئة و صفة جاز وقوعه حالا سواء

كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اي هذا حال كونه بسرا اطيب
منه حال كونه رطبا فالبسر و الرطب حالان مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما الدالين على
الهيئة و الصفة و العامل في رطبا مواطيب بالاتفاق و في بسرا خلاف فقال ابو علي
الفارسي موهذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه لاختصاص العامل باسم الاشارة
و اسم التفضيل و احتاج لتقدم معمول التفضل عليه لضعفه في العمل و قال مصنف الكتاب
اطيب و يجوز عمل فعل التفضل فيما قبل لجواز قولهم تمرة خير منها رطبا مع ان
العامل في بسرا مواسم التفضيل بالاتفاق قوله و يكون جملة خبرية اي و يكون الحال جملة
خبرية كما يكون مفردا لان الحال خبر عن ذي الحال بالحقيقة و كما ان الاخبار عن الشيء بالمفرد يجوز
فكذلك بالجملة يجوز و انما قال جملة خبرية اي محتملة للصدق و الكذب لان الحال خبر
فيجب ان تكون محتملة للصدق و الكذب فلا بد و ان يكون في هذه الجملة رابطة
تربطها الى صاحبها و هي الضمير او الواو قوله فان سمدت بالواو الى آخره اي الجملة التي
تقع حالا اما ان تكون اسمية او فعلية و الفعلية اما ان تكون فعلها ماضيا مثبتا
او مضارعا منفيا او ماضيا منفيا او مضارعا مثبتا فهذه خمس جمل فالاولى اعني الاسمية
بالواو و الضمير نحو جاني زيد و غلامه راكب فغلامه مبتدأ و راكب جملة اسمية حال مع الواو
و الضمير او بالواو وحدها نحو جئتك و الشمس طالعة او بالضمير وحده على
ضعف لعدم العلم في اول الامر بكونها حالا بخلاف الاولين لوجود الواو في اولهما
نحو كلمته فوه الى في فقولنا فوه الى في حال مع الضمير وحده و هو قليل و الثانية و هي ان تكون

فعلها مضارعا مثبتا بالضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل واستحق الواو في اسم الفاعل نحو
جاني زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة حالية مع الضمير وحده ومنوسترتح يركب واما الباقية
وهي التي فعلها مضارع منفي او ماض مثبت او منفي فبالواو والضمير نحو جاني زيد وهو يركب
وجاني زيد وقد ركب وما ركب او بالواو وحده نحو جاني زيد وما تطلع الشمس وقد
طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جاني زيد ما يركب وجاني
زيد قد ركب وجاني زيد ما ركب **قوله** ولا بد ذا الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة
اي لا بد من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي حالا وذلك لان الماضي
يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد لتقريب الماضي
من الحال ومثال قد الظاهرة جاء زيد قد ركب ومثال قد المقدرة قوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وانما قيد الماضي بالمثبت لانه
لو كان منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم احتياج النفي الى ذلك لانه اذا نفي الفعل
الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى قد تخلصه في النفي فانه
يحتاج في استمراره الى فاعل ومبتدأ ولا مستمر دخول قد عليه لاقتضاء حرف النفي
صدر الكلام ولا قد للتحقيق فلا يليق بباب النفي **قوله** ويجوز حذف عامل الحال اذا
دل عليه قرينة كما جاز حذف عامل سابر الاسماء ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا
اي اذهب راشدا مهديا **قوله** ويجب في الموكدة اي ويجب حذف العامل في الحال
الموكدة والحال الموكدة هي التي لا تنتقل ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة بخلاف

ذلك فمثال الاول زيد ابوك عطوفا فان الابوة لا تنتقل عن العطف ما دام موجودا غالبا
واما يجب حذف عامل هذه الحال لانها تشعر بالعطف واثبات العطف له فاستغنى
عن التصريح بالعامل الذي موانئته او احقه او ثبت وحق حذف عاملها ولم
يستغل فحذه الحال حال عن المفعول او عن الفاعل **قوله** وشرطها ان تكون مقررة لمضمون
جملة اسمية اي وشرط هذه الحال ان تكون تاكيدا او مقررة او تابعة لمضمون جملة اسمية
لانها لو كانت تاكيدا او مقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف لكنه يجب
حذف **قوله** التمييز ما يرفع الابهام المستقر الى آخره اعلم ان التمييز هو الاسم النكرة الذي
يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فقوله ما يرفع الابهام احتراز به عما
لم يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا وقوله المستقر احتراز به عما يرفع الابهام الغير المستقر
كالصفة نحو رايت عينا جارية فان الجارية يرفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير
المستقر في العين لان العين في الاصل لم توضع مبهمة بل حصل الابهام عند الاستعمال
بالنسبة الى المخاطب وقوله عن ذات احتراز به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة
نحو الحال كقولنا جاني زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام المستقر عن صفة وهيئة لا عن ذات
لان زيدا لا ابهام فيه بل في صفة المجيء وقوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك الذات
ويرد عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها
معرفة ووجوب كون التمييز نكرة **قوله** فالاول عن مفرد مقدار غالبا اي التمييز الذي
يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هو التمييز عن مفرد والمراد بهذا بالمفرد ما يرفع

التمييز الابهام عن نفسه سواء تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة ومومنا مقابل
النسبة وذلك المفرد اما مقدار او غير مقدار والمقدار هو الغالب اما والعدد
نحو عشرون درهما وخمسة عشر درهما وسيأتي تمييز العدد في باب العدد
واما غير عدد وغير العدد اما ممسوح نحو ماء والسماء قدير راحة سحابا واما
موزون نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما محمل بها نحو على التمر منها رزبدا
واما مكيل نحو قفيزان برا قوله فيفرد ان كان جنسا اى فيفرد التمييز حال التثنية والجمع
ان كان التمييز جنسا والمراد من الجنس ما يطلق اسمه على القليل والكثير نحو الزيت
والماء والخل وغير ذلك تقول عندى رطل زيتا و رطلان زيتا وارطال زيتا
واما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير الا ان
تقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز ما قصد حينئذ لعدم دلالته عليها حينئذ
فتقول عندى رطل زيتا و رطلان زيتين وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع
ان كان المراد بالتمييز جمعا فيقال عندى قناطير اثوابا وعندى بيت كتبا قوله
ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية اى ان كان الاسم المفرد الذى يميز ثم بالتنوين او
بنون التثنية جازت اضافة ذلك الاسم الى ذلك التمييز وجاز ترك اضافته اليه تقول
رطل زيت وزيتا وقفيز بر وقفيزا بر بالاضافة وترك الاضافة وان لم يتم بالتنوين
او ورطل زيتا
و نون التثنية بل بتم بشئ آخر لم تجز الاضافة وذلك الشئ اما شبه نون الجمع نحو
عشرون درهما واما الاضافة نحو مثلها رزبدا واما لم تجز الاضافة في نحو عشرون
الى التمييز
يعني ان الخ
درهما

الابهام المستفر عن ذات مقدرة لما عن ذات مذكورة لانه ليس في زيدا ابهام
بل في ذات اسند اليه الطيب لجواز ان يسند الى زيد ظاهرا وان كان مسندا
الى ذات اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة الطيب اليه فيذكر ذلك
الذات لرفع الابهام المستقر وقوله او ما ضاهاها اي ما شابه الجملة وضاهاها وانما سمي
فعل ماض من المضاهاة وهي المشابهة والمشابهة للجملة اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة مع فاعلها وقوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي
والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيدا ابا وامه
وديارا وعلما فالمثال الاول عبارة عنه او عن متعلقه تعلق احد المنتسبين الى
آخر والثاني اضافة بينه وبين غيره والثالث متعلق به تعلق المملوك بالمالك
والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف قوله ثم ان كان اسما يصح جعله
لما انتصب عنه اي ان كان التمييز اسما صالحا لان يرجع الى من انتصب عنه والى
متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه نحو طاب زيدا بابا فالاب
ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون من ولد زيدا ونحو طاب زيد ابوة فالابوة
جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد او ابوة من ولد وان لم يكن صالحا للذكر
تعين ان يكون لمتعلق من انتصب عنه والا امتنع ان يكون تمييزا عنه نحو طاب
زيد علما وديارا فالعلم والدار لا يصلح الا لجهة واحدة وهي انه متعلق ما انتصب عنه
هذا ما فهمته من شرح المصنف في هذا الموضع وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الشرط

الشرط والجزاء واحدا وهو غير مفيد ولانه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور
ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون لما انتصب عنه كقولنا طاب زيد
نفسا والاولى ان النصب غير مساعد لهذا الشرح وان حملناه على مقتضى النص ليشكل
بمثل طاب زيد نفسا فان نفسا يصح جعلها لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه
وبالجملة لا نخلو الكلام معنا عن تعسف قوله فيطابق فيهما اي يطابق التمييز الصورتين
اعني ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب عنه قوله ما قصد اي ان قصد مفردا افرد التمييز
وان قصد مثنى ثنى التمييز وان قصد جمع جمع في الصورتين فتقول اذا كان التمييز عن
ما انتصب عنه طاب زيدا ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء وكذلك تقول اذا كان
التمييز متعلق ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد
ابوين اذا اردت ابا وجدا او ابا وامالة وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا له
قوله الا ان يكون جنسا اي يطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا اذا كان التمييز جنسا
فانه لم يطابق حينئذ كالعلم والابوة فاذا اردت العلم من حيث هو علم لم يطابق وكذلك
اذا اردت الابوة من حيث هي ابوة لم يثنى ولم يجمع الا ان تقصد الانواع المختلفة
فحينئذ يثنى ان كان المراد مثنى ويجمع ان كان المراد جمعا فقال طاب زيد علمين
ان كان المراد انه طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد
انه طاب بسبب علوم كثيرة ولقايل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله الا
ان يكون جنسا مستثنى من قوله فيطابق فيهما ما قصد والاستثناء الثاني استثناء

من الاستثناء الاول فيكون معناه فيطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا ان يكون التمييز
جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان تقصد به الانواع فانه يطابق ما قصد وفساده
ظاهر قوله الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد في الجنس والاستثناء
الثاني يقتضي مطابقة التمييز لما قصد في الجنس وجوابه انا لا نسلم استحالة ذلك
الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا لم تقصد
الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقته لما قصد من التثنية والجمع اذا قصدت الانواع
المختلفة فان قيل لم يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة
فيلزم المحذور قلنا لم نسلم ذلك لتكثر احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان تقصد
اثنان او ثلثة من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع وحينئذ لم يطابق التمييز
فان قيل هلا لم يطابق التمييز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق
ما قصد من انواع جنس واحد قلنا تحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة والماهية واختلافها
في العوارض والمشخصات واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقايق والماهيات مجاز
اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصدت لاتحادها في الحقيقة ولم
تجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها في الحقايق فانه نوع من جنس
قوله وان كان صفة اي وان كان التمييز صفة كان التمييز غير ما انتصب عنه
ومطابقا له كونه اياه في المعنى فنقول طاب زيد فارسا طاب الزيدان فارسين
الزيدون فوارس وكذلك قولك لله دره فارسا ودره من فارسين ودرهم من فوارس

واذا كان التمييز صفة احتمل تلك الصفة ان تكون حالا كما في مثال المذكورة لكن التمييز اقوى
من الحال لان المراد منه ذات ما مطلقا سواء كان حال كونه فارسا او غيره ومن ثم افهم منه
كان تمييزا دون ان يكون حالا والفرق بين التمييز في قولهم لله دره فارسا وبين قولهم
مثلها زيدا ان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير لما عن نفسي الدر وان
الزيد يرفع الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل الى الضمير بل في نفس المثل
قوله ولا تقديم التمييز اي لا تقديم التمييز على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او غيره
فعل لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة يعمل معها موخرا وان كان فعلا
فلان التمييز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم ما هو الذي عليه وانما قلنا
انه فاعل في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد واصل تصبب زيد عرقا
تصبب عرق زيد الا انه عدل عنه الى قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا
للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء مهما تم دل مفسرا اوجب التاكيد والمبالغة واما مثل
قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فحمل عليه اطرادا للباب قوله والاصح ان لا تقدم على
الفعل اي التمييز لا يتقدم على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق واما اذا كان فعلا فالاصح
ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازني والمبرد فانهما اجازا تقديم التمييز على العامل
الفعل متمسكين بقول الشاعر ما اتجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب
والجواب عنه ان الرواية ممنوعة بل الرواية هكذا وما كاد نفسي بالفراق تطيب قوله
المستثنى منصل ومنقطع اي المستثنى على ضربين احدهما متصل والآخر منقطع فالمتصل

هو الذى اخرج باتا او احدى اخواتها عما فيه تعدد وكثرة لفظا نحو جانى الرجال الا زيدا
فزيد مخرج عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جانى القوم الا زيدا فزيد مخرج
عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لاقل الكثيرين لا لفظا لانه ليس نحو لفظا
بل هو مفرد اللفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا تعتبر فيه لفظا بل معنى فالحق
ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو جانى القوم الا زيدا او عن
متعدد مقدر نحو ما ضربت الا زيدا او يكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن
متعدد نحو جانى القوم الا زيدا او المخرج تقديرا نحو جانى زيد لكن الا واخواتها
لتخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو اكرم بنى تميم العلماء
فان الجهال مخرجة عنهم بالصفة والمخرج عنه بالبدل كقوله تعالى ولله على
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا
الدار وبالجملة ليدخل فى الحد المخرج بغير الا واخواتها فانه لا يسمى مستثنى
واخوات الا وهى غير وخلا وعدا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وسوى وسواء
قوله والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اى المستثنى المنقطع هو الذى ذكر بعد الا او
احدى اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جانى القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور بعد الا غير مخرج
عن القوم لعدم تناول القوم اياه قوله وهو منصوب الى آخره اى والمستثنى منصوب اعلم
ان هذا الكلام شروع فى بيان ان المستثنى فى اى موضع واجب النصب وفى اى موضع
جايز النصب وفى اى موضع مخفوض فابتدأ بالصورة الاولى اعنى واجب النصب وهى

فى مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا التى لغير الصفة فى كلام موجب والمراد
بالموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو جانى القوم الا زيدا وانما قيد الا
بغير الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها تابعا
لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالله بعد الا التى هى للصفة
آلهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة وانما قال فى كلام موجب لانه لو كان فى كلام
غير موجب لم يجب النصب نحو ما جانى القوم الا زيدا فزيد يجوز رفعه على البدل
من القوم ونصبه على الاستثناء وانما وجب النصب معينا لامتناع البدل وامتناع
حمل الا على الصفة اما الاول فلانه يقتضى البدل فساد المعنى لان المبدل منه فى
حكم الساقط فيكون تقدير قولنا جانى القوم الا زيد ما جانى الا زيد ويلزم منه بحسب
جميع العالم اليه الا زيد وهو ظاهر الفساد واما الثانى فلانه انما تحمل الا على الصفة اذا
امتنع الاستثناء وههنا لا يمتنع ذلك والثانى من المواضع التى تجب النصب فيها ان
يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه كقوله ومالى الا آل احمد شيعة ومالى الا
مشيعهم قول الكميت
مشيعا الحق فقال احمد مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك
الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو مشيعا وانما وجب النصب اذا كان مقدما
على المستثنى منه لانه لم يصلح ان يكون بدلا ولا صفة لامتناع تقدم البدل على المبدل منه
وتقدم الصفة على الموصوف واشار الى هذا القسم بقوله او مقدما على المستثنى منه
من المواضع التى تجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو

ما خرجا في القوم الا حمارا واما وجب نصبه حينئذ لانه امتنع البدل لامتناع كونه احد
الابدال الاربعة اما امتناع الثلثة الاول فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلصدوره
عن قصد وارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم
الفايدة في الصفة ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر
ههنا واما فاقا في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقولك وبلدة ليس بها انيس الا
اليعافير والا العيس فاليعافير والعيس مستثنى منقطع بعد الامر فعه بالبدل
والجواب عنه عند الاولين ان المراد باله ليس ما يوانس ويلزم من عدم المكان فهو اعم
من الانسان واليعافير والعيس بدل من الانيس بدل البعض عن الكل والرابع
من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون بعد خلا وعدا عند الاكثرين نقول
جاني القوم عدا زيدا وخلا زيدا اى عدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم زيدا واما وجب النصب
لانه مفعول به ووجب نصب المفعول به واما قال في الاكثر لانهما حرف جر عند بعضهم
فكون ما بعدهما مخفوضا والخامس من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون المستثنى
بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون واما وجب نصبه بعدهما خلا وما عدا
لان ما مصدرية لا تدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا بعدها فعلين
فاعلها مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جاني القوم ما خلا زيدا
وما عدا زيدا اى ما خلا بعضهم زيدا اى جاني القوم خلو بعضهم زيدا فهو مصدر في موضع
الحال اى خالين بعضهم زيدا واما وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما
فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما وجب نصب خبرهما فوجب
النصب نقول جاني القوم ليس زيدا او لم يكون زيدا اى ليس بعضهم زيدا او لم
يكون بعضهم زيدا قوله وجوز النصب ويختار البدل الى آخره اى ويجوز نصب
المستثنى ويختار ابداله عن المستثنى منه فيما بعد الا في كلام غير موجب بشرط ان يكون
المستثنى منه مذكورا لجوز جاني القوم الا زيدا برفعه ونصبه فالرفع على البدل
والنصب على الاستثناء لكن البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه
والنصب فيه تكلف وتشبيهه بالمفعول به واما قال في كلام غير موجب لانه لو كان
في كلام موجب لم يجز البدل كما مر في مواضع وجوب النصب واما قال وذكر المستثنى منه
لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه على حسب العامل
كما يجيء ومثال ما جوز النصب ويختار البدل قوله تعالى ما فعلوه الا قليل برفع
القليل على البدل من واو فعلوه ونصبه على الاستثناء قوله ويعرب على حسب العوامل والاقلا
الى آخره اى ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه غير
مذكور واما جوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب لصحة المعنى ولم يجز
في الموجب لعدم صحة المعنى مثاله ما ضربني الا زيد فان اقتضى العامل المتقدم
الفاعلية يرفع ما بعد الا بان يكون فاعله نحو ما جاني الا زيد وان اقتضى العامل
المفعولية ينصب بكونه مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر
ينصب بكونه مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في سايرالاشياء وليس

قوله الا ان يستقيم المعنى استثناء من قوله وغير الموجب اى عدم ذكر المستثنى منه
اما موجب غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه حينئذ يجوز عدم ذكر المستثنى منه
فى الاثبات ايضا نحو قولك قرأت الا يوم الجمعة لجواز ان يقرأ كل يوم الا يوم
الجمعة قوله ومن ثم لم تجز ما زال زيد الا عالما اى ومن اجل انه لا يجوز عدم
المستثنى منه فى الموجب لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما لان زال للنفى وما للنفى
فيكون ما زال للاثبات لان النفى اذا دخل على النفى افاد الاثبات فمعناه ثبت زيد
الا عالما وهو غير جايز لما مر قوله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع الى
آخره اى اذا تعذر ابدال المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال لتعين
البدل من موضع المستثنى منه نحو ما جانى من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على
الاستثناء ويجوز رفعه على البدل من موضع احد لان لفظ احد لما انه لو ابدل
من لفظ احد لكان من معمول ما بعد الا فيه لان البدل بتكرير العامل فكون تقدير
جانى من زيد فيلزم زيادة من فى الاثبات وهو غير جايز عند سيبويه واذا بطل
ابدال عن لفظ احد تعين ابدال عن محل احد لان محله رفع بانه فاعل ما جانى ومن
زايدة لتاكيد النفى وكذلك ما رايت منهما الا عمرو فان عمرا يجوز ابداله من لفظ احد
لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو غير جايز وكذلك ما زيد
شيئا الا شيئ فالشئ الثانى لا يجوز ابداله من لفظ الشئ الاول لانه لو ابدل
من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو غير جايز لان ما وان لا تقدر ان عاملتين

بعد الا لان نفيهما قد انتقض بالا فاذا بطل عملها لانها انما تعمله ان لاجل النفى قوله
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا اى لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف ليس
زيد شيئا الا شيئا فانه جاز منها ان ليس انما يعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفى وانها
كان كذلك لم يكن اثر لنقض النفى مع بقاء الامر الذى يعمل ليس بسببه وهو الفعلية
ومن فى قوله العاملة من عايد الى ليس والضمير فى قوله لاجله يعود الى الامر او الى الوصف
واللام التى فى العاملة وهو الصحيح قوله ومن ثم جاز ليس زيدا الى آخره اى ومن اجل
ان عمل ما لاجل النفى وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفى جاز ان يقال ليس زيدا الا
قايما لبقاء الفعلية التى بعمل ليس لاجلها مع بطلان النفى وامتنع ان يقال ما زيد الا قايما
لبطلان النفى الذى لاجله يعمل ما قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء الى آخره
اى المستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين وضمها وسواء بفتح السين وكسرها
وحاشى تقول جانى القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشى زيد لان المستثنى
بعد غير وسوى وسواء مضافا اليه والمضاف اليه مجرور فوجب جره بعدها
وان المستثنى بعد حاشى مجرور بحاشى لانه حرف جر وانما قال فى الاكثر لان حاشى
حرف جر عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا عند الاكثرين وفعل عند بعضهم
واذا كان فعلا لم يكن ما بعده مخفوضا بل منصوبا بانه مفعول وفاعله مضمر كما ذكرنا
فى فعلا وعدا قوله واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اى اعراب غير
اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب الاسم المستثنى بالا على التفصيل اى فان المستثنى

بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب لم تجز الا النصب فلذا ههنا لم يجز الا النصب
تقول جاءني القوم غير زيد بالنصب فقط وكما انك اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى
منه وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني غير زيد القوم بنصب غير فقط وكما انه
اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير
حمار وكما ان المستثنى بالا اذا كان في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور جاز
النصب والبدل وكذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء
والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب الذي تقتضيه
العامل فتقول ما جاءني غير زيد وما ضربت غير زيد وما ضربت زيدا غير ضربة وما
ضربت زيدا غير يوم الجمعة **قوله** وغير صفة حملت على الا اعلم ان اصل غير ان تكون
صفة لجواز وقوعها صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم جواز الاستثناء في بعض
مواضعه نحو جاءني رجل غير عاقل الا انها تحمل على الا في الاستثناء كما ذكرنا واصل الا ان
تكون للاستثناء لما للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل على
غير في الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء
حينئذ وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم تتعذر الاستثناء نحو ما جاءني
النكرة في موضع النفي للعموم فتتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما جاءني احد
زيدا وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف لم يتعذر الاستثناء نحو جاءني
الرجال الا زيدا لانه حينئذ للاستغراق والعموم وانما قال غير محصور لانها لو كانت

تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء نحو لفلان علي عشرة الا واحدا وقايل
ان يقول لا حاجة الى قيد غير المحصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص المصنف
في باب العدد وانما قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور يتعذر الاستثناء
لان للاستثناء اخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان
المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم تجب دخول المستثنى في المستثنى منه لان
الجمع المنكور غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى من
جملة الثلثة ومثاله قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالا تابعة لآلهة
وهي جمع منكور غير محصور ولانه لو نصب الا الله لم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب
من الآية لانه يصير معناه حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لزم فساد السموات
والارض ولم يلزم منه انه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله لزم فسادهما فقد
نظر لانه تنتقض بقولهم القايل لفلان علي دراهم الا دريهما فانه يصح الاستثناء مع
كونه تابعا لجمع منكور غير محصور ويقولنا جاءني رجال عشرة الا زيدا بالرفع فانه
يتعذر الاستثناء لعلة الصفة مع كونه تابعا لجمع منكور محصور ويقولنا جاءني رجل
الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد ومنفي ويمكن ان
يجاب عن الاول بان الدراهم محصورة في ثلثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع فكانه
قال علي ثلثة الا واحدا وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور لذاته بل بمحصور
بسبب الصفة وههنا لم يجب تناول لزيد والمراد بالمحصور ههنا المحصور لذاته

كالعدد وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما افاد قيد
الجمع لانه ان كان مفردا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي جواز
الاخير نظر لانه في بيان ضابطة يتعذر الاستثناء عند وجودها مطلق ولم يتعذر
عند عدمها مطلق وبدل عليه تقييد حملا على غيره في الصفة بقوله اذا كانت تابعة
لجمع منكور غير محصور واعلم انه لو قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناول لما بعدها
لم يتوجه عليه شيء من هذه الايرادات قوله وضعف في غيره اي وضعف جعل
للصفة في غير الجمع المنكور غير المحصور لامكان الاستثناء كقولك وكل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي غير الفرقدين فالفرقدان مرفوع بانه صفة
لكل اخ والا لم يبق جمعا منكورا غير محصور قوله واعراب سوى وسواء
النصب على الظرف على الاصح اعلم ان مذهب سيبويه ان اعراب سوى وسواء
النصب على الظرف ابدا اذا قلت جاني القوم سوى زيد فكانك قلت جاني القوم
مكان زيد ولم يسمع فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لما قد اجاز قوم اجراءهما
مجرى غير فجوز وقوعهما غير ظرف كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
فسوى فاعل لم يبق وكقوله نجا تائف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها
لسواك وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه قوله خبر كان واخواتها الى الخ اي وخبر كان
واخواتها هو المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها فقوله المسند شامل لخبر المبتدا
وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا فلما قال بعد دخول كان او احدى اخواتها خرج خبر المبتدا

وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا مثاله كان زيد قائما فقائم هو المسند بعد دخول
كان قوله وامره كامر خبر المبتدا اي حكم خبر كان واخواتها حكم خبر المبتدا
في جواز وقوعه مفردا او جملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية وفي وجوب
اشتمال تلك الجملة الواقعة خبر كان على عايد على اسمها وفي جواز تقديم الخبر على
الاسم فتقول كان زيد قايما وكان زيد ابوه قايم وكان زيد قد قام ابوه وكان قايما
زيد قوله ويتقدم معرفة اي وحكم خبر كان حكم خبر المبتدا الا في جواز تقديم الخبر
على الاسم اذا كان معرفة فان خبر كان اذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم
اشتباهه بالاسم لاختلافهما في الاعراب تقول كان اخاك زيد فخالف خبر المبتدا
فانه اذا كان معرفة لم يجز تقديمه على المبتدا لئلا يلتبس الخبر بالمبتدا
اعلم انه لو قال ويتقدم معرفة او مساويا وبين لكان اولى ليتناول مثل كان
اكرم افضل مني فانه يجوز تقديم الخبر ههنا على الاسم لحصول التميز بالاعراب ولا
يجوز في المبتدا والخبر لوجود الالتباس اعلم بان الخبر المعرفة يجب ان يتقدم
فيه حتى يجوز ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت الخبلى السكرى لحصول
الالتباس قوله ويحذف عامله اي وقد يحذف عامل خبر كان اي يحذف كان في مثل
قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وقد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه في
مثله احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف وتقديره
ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والثاني رفع الاول ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه

لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خبر فكان جزاؤه خبرًا والثالث رفعهما
لخوان خبر مخبّر وتقدير ان كان في عمله خبر فجزاؤه خبر والرابع نصبهما معًا لخوان
خبرا مخبرا وتقديره ان كان عمله خيرًا فكان جزاؤه خيرًا وهذان الوجهان متوسطان
في القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول والثاني فالحاصل ان نصب الاول
ورفع الثاني اولى لقلة الحذف وبيانه انه في نصب الاول يكون المحذوف كان
مع اسمه وفي رفعه كان مع الجار والمجرور وان في رفع الثاني يكون المحذوف المبتدأ
فقط وفي نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ان الوجه الاول اقوى وان الوجه
اضعف لكونه مخالفًا لاله قول في جزئيه والاخيران متوسطان لمخالفتهما الاظهر
في احد جزئيه فقط قوله ويجب الحذف في مثل امّا انت منطلقًا انطلقت اي
لان كنت اي ويجب حذف كان في مثل امّا انت منطلقا انطلقت وتقديره لان
كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام الجارة كما تحذف حرف الجر من ان وان في
كلاهما ثم حذف كان لجواز حذف كان في كلاهما فوجب العدول من الضمير المتصل الى
الضمير المنفصل لتعذر المتصل حينئذ فصار ان انت منطلقا فزيد ما على ان للتاكيد
ولتكون كالبدل عن كان فصار ان ما انت منطلقا ثم قلبت النون ميمًا وادغمت الميم
في الميم فصار امّا انت منطلقا انطلقت وانما وجب حذف كان ههنا لان ما
عوض عنها فلو اوتي بكان لزم اجتماع العوض والمعوّض عنه وانه غير جايز قوله اسم
ان واخواتها هو المسند اليه الى اخره اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخول ان

او احدى اخواتها فقوله المسند اليه شامل للمبتدأ ولاسم كان واخواتها
ولاسم ما ولا وغيرها ولما قال بعد دخول ان او احدى اخواتها خرج عند المبتدأ
واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها وانطبق التعريف عليه ومثال المثال زيدًا
قائم فزيد هو المسند اليه بعد دخول ان وحكم حكم المبتدأ وقد بقي استيفاء
البحث عنه في باب الحروف بتوفيق الله تعالى قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس
بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي للنفي بمعنى ليس ان الاول لنفي الجنس والماهية والثاني
لنفي واحد من الجنس مثله اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار هذا
الجنس فاذا الجواز ان يكون فيها واحدًا او اثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل
في الدار كان معناه نفي واحد من جنس الرجال ويجوز كون واحد آخر او اثنين او ثلثة
او اكثر فيها قوله والمنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة
فقوله المسند اليه شامل للمبتدأ ولاسم كان وان ولاسمي ما ولا المشبهتين بليس
فلما قال بعد دخولها خرج عند هذه الاشياء وقوله يليها نكرة مضافًا او مشبهًا به هذه
شرايط تنصيب اسم لا اي يلي المنصوب بلا فاعل يلي الضمير العايد الى المنصوب وها لفظ
في يليها عايد الى لا ونكرة منصوب بانه حال عن ضمير الفاعل في يليها وانما اشترط في نصبه
ان يكون تاليًا للا لانه لو فصل بين الاسم وبين لا لم تنصبه كما يجيء وانما اشترط ان يكون
الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم تنصب كما يجيء وانما اشترط ان يكون مضافًا او
مشبهًا به لانه لو كان نكرة مفردة لكان مبنيًا كما يجيء ومثال المضاف لا غلام رجل

في الدار ومثال المشبه بالمضاف لا عشرين درهما لك ومشابهته المضاف من حيث
ان كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن حيث ان ما بعده منهم ومختص لها قوله فان
كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به اي فان كان الاسم الذي تدخل عليه لا التي لنفي الجنس
مفردا اي غير مضاف وغير مشبه به بني على ما ينصب به اي ان كان نصبه بالفتح
بني على الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء بني على الياء نحو لا غلامين لكم ولا
مسلمين لكم وان كان نصبه بالكسرة بني على الكسرة نحو لا مسلمات في الدار مع ان
الفتح في الاخير اولى من الكسر وانما بني لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار مبني
على جواب سؤال سائل متحقق او مقدر سأل فقال هل من رجل في الدار وكان من
الواجب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسؤال الا انه لما جرى
ذكر من في السؤال استغني عنه في الجواب بحذف من فقيل لا رجل في الدار فتضمن
فبني لذلك وبني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه
عارضا وبني على الفتح للخفة قوله وان كان معرفة الى اخره اي وان كان الاسم
الذي يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير يقول لا زيد في الدار ولا
عمرو بالرفع والتكرير اما الرفع فلان لا لا تعمل في المعارف لان وضعها النفي
فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني على جواب سؤال سائل سأل فقال ازيد
في الدار ام عمرو فوجب التكرير في الجواب ليكون مطابقا للسؤال وكذلك ان كان
بين لا وبين الاسم بشيء وجب الرفع والتكرير يقول لا في الدار رجل ولا امرأة وانما الرفع

فليطلان

فليطلان عمل لا بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلانه مبني على جواب سؤال
سائل سأل فقال ارجل في الدار ام امرأة فوجب التكرير في الجواب للمطابقة قوله
ومثل قضية ولا ابا حسن لها مناول هذا جواب عن سؤال مقدر وسؤال فقال
ان قيل كيف يجوز عطف المعرب على المبني مع ان العطف في حكم المعطوف عليه فالجواب ان اعراب لا حول
شبيه بحركة المعرب من حيث ان بناءه عارض فيكون عطف حرف على معرب حكما

والمراد بابا حسن علي بن ابي طالب رضي الله عنه كان فيصلة في الخصومات اي هذه قضيته رجل يسأل
ان قيل كيف جاز حذف الموصوف وهو لا يحذف الا في مواضع قليلة فالجواب ان هذا من المواضع التي
يقولونه عند القضاة عليها او قضية ولا قاضي لها مثل علي وفيه قال عليه السلام اقضاكم
علي قيل هذا قول الصحابة كانوا

ان ابا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة وجب الرفع
والتكرير وجوابه انه مناول اي قضية ولا مثل ابي حسن فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابي حسن نكرة لان المثل لا يكتسي من المضاف
اليه التعريف كما يجيء في باب الاضافة ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور
على حد المنصوب بلا لكون ابا حسن معرفة مع انه ذكر في الحد ان المنصوب بلا
نكرة قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله الى اخره اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع
تكريرها جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره وكذلك لا قوة
في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان
والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ
ولا في لا قوة زايدة لتاكيد النفي وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى
هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ ولا في لا قوة زايدة لتاكيد
النفي وقوة عطف على محل لا حول وبالله خبره فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة
واحدة

والرابع رفع الاول والثانى نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مبتدأ وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا تكون للا عمل ووجه عدم عمل لا عندنا شيآن احدهما ان تكون مطابقا للسوال وهو ارجل فى الدار ام امرأة والثانى انه لو فتحا التوم مع وجود حرف العطف وهو غير جايز ولو فتح احدهما دون الآخر كان ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثانى نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس وعمل لا لمعنى شاذ ولا جل هذا قال ورفع الاول على ضعف ولا قوة مبنى على الفتح بانه مبتدأ وبالله خبره قول واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل الى آخره اى اذا دخلت على لا التى لنفى الجنس لم تبطل عملها لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى الهمزة مع لا الاستفهام نحو ا لا رجل فى الدار او العرض نحو الا تنزل عندنا او التمنى نحو الا ماء فاشربه فمبنى رجل ونزول وماء فى هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك وليس الاختيار فى الاستفهام لان القابل لم يقصد بقى له الا نزول الاستفهام عن ترك الشرول وبقوله الا ماء اشربه انما قصده ان يدل على النزول فقط والاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء قول وبنى المبنى الاول الى آخره اى وبنى المبنى مع لا على الفتح اذا كان بنيا اول مفردا تاليا له جاز فى المبنى عن فتح الوجهان البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف بالفتح واما الاعراب فظاهر وحينئذ يجوز رفعه حملا على محل المبنى نحو لا رجل ظريفا بنصب رجل اعرابا لانه نصب او نصبا على محل المبنى كما يبدل من المحل فى الاستثناء

نحو لا رجل ظريف لان مع المبنى فى محل الرفع بالابتداء كما مر ويجوز نصبه حملا على لفظ المبنى نحو لا رجل ظريفا وان لم يجز حمل توابع ساير المبنيات على لفظه لمشابهة حركة هذا المبنى حركة الاعراب كما مر فى باب النداء قول والا فالاعراب اى وان لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع والنصب وذكر بانه اما ان لا يكون النعت نعتا او ان يكون نعتا اول مفردا او ثانيا بيانه اى ان لا يكون النعت نعت المبنى نحو لا غلام رجل ظريف واما ان لا يكون النعت اول نعتين مفردين نحو لا غلام رجل ظريف عاقل وعاقل واما ان يكون النعت مفردا نحو لا رجل ذا مال واما ان يكون النعت شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لا رجل ذا مال فالاعراب لا اسم لا اذا كان مضافا فلا يكون فيه الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافا كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب واما ان لا يكون تاليا لا نحو لا رجل فى الدار ظريفا واما تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة اتبع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا مع وجود الفصل وهذا اخذ هذه القيود فى نعت المبنى الاول مفردا يليه قول والعطف على اللفظ وعلى المحل جايز الى آخره اى والعطف من غير تكرير لا على المبنى مع لا على الفتح جايز على لفظ المبنى وعلى محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية على محل لا غلام ونصبها على لفظ لا غلام وحمل على اللفظ من قال فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا قول ومثل لا اباله ولا غلامى له جايز الى آخره اعلم انه يجوز ان يقال فى مثل لا اب له ولا غلام له لا اباله ولا غلامى له اى يجوز ان يعطى حكم الاضافة تشبيها له بالاضافة

مشابهاً ودخولها آخرينا واشار المصنف اليه بقوله فاذا زيدت ان مع ما وثانيهما
انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم وانما تبطل عملها حينئذ لزوالها انما عمل
المشابهة للايس لاجل النفي وقد بطلت حينئذ فتبطل عملها واشار اليه بقوله وانتقض
النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها والعمل
فلم يقو في التصرف قوله واذا عطف عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف على خبرها
بلا نحو ما زيد قائم ولا عمرو موجب ومثبت ولكن بطل عملها لبطلان ما موجب عملها وهو
النفي فالرفع حملا على محل خبرها ولا من حيث هو خبر المبتدا اذ في الاصل نحو ما زيد قائما
بل قاعدا ولكن قاعد قوله المجرور اتت هو ما اشتمل على علم المضاف اليه
اي المجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا اقوله اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما
لكنه يشكل بالجمل المضاف اليها كالمضاف اليه اذ واذا وحيث ويجاب عنه بان
تلك الجمل في تاويل المفرد فاذا قلنا اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان
جلوس زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه شيء احتراز به عما لم
ينسب اليه شيء كالخبر المبتدا نحو زيد قائم وقوله بواسطة حرف الجر احتراز به عن مثل
الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد عمرا وقوله لفظا او تقديرا تفصيل حرف الجر
مثال حرف الجر لفظا مررت بزيد ومثال حرف الجر تقديرا الخوف علم زيد وخاتم
فضة وقوله مرادا احتراز به عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب
اليه شيء

لمشاركته للمضاف في اصل المعنى لان المضاف وهو ابو وغلام اب له وغلام له
ومن اجل ان جواز لا اباله ولا غلام له من اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته
في معناه لم يجز ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه وذلك لان
ههنا لا يكون بمعنى في قوله وليس بمضاف الى آخره اي قولنا لا اباله ولا غلام له ليس
بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان اباً في قولنا لا اباله مضاف
الى الهاء والالف زائدة لتاكيد الاضافة وكذلك غلام في قولنا لا غلام له مضاف الى الهاء
والالف زائدة لتاكيد الاضافة والمصنف رحمه اشار الى ابطال مذهب سيبويه وقال
انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد معناه وذلك ان معنى لا اباله لا اباه حينئذ
فنفى لا بابه خبر وهو خبر جايز وعمل لا في المعارف وهو غير جايز قوله ويحذف في مثل لا
اي ويحذف اسم لا في مثل لا بأس عليك اي لا بأس عليك قوله خبرها ولا المشبهتين بليس قد
ذكرنا مشابهة ما ولا لليس فلا نعيدها لئلا يطول قوله هو المسند بعد دخولها اي بعد
خبرها ولا هو المسند بعد دخول ما ولا فقوله هو المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان
وخبر ان وغيرها فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء قوله وهي لغة اهل
الحجاز اي اعمال ما ولا عمل ليس لغة اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونهما عمل ليس لدخولها
على القبيلين اعني الاسم والفعل وقد مر هذا البحث قوله فاذا زيدت ان مع ما الى آخره
هذا اشارة الى اشياء تبطل عمل ما ولا احدها ان اذا زيدت بعد ما فانه تبطل عملها
لضعف عملها بالفصل بينهما وبين معمولها نحو ما ان زيد قائم وقوله وما ان طعنا الخ جواب
عما يقال ان ما ان زيد قائم ليس فيه فصل بين ما وبين معمولها لان زيد قائم

وهو ضمنت بواسطة حرف الجر وهو وليس ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة
مجرورا ويعلم منه ان المقصود من قوله سرادا المراد في العمل قوله فالمقدر شرط ان
يكون المضاف الى آخره اى وشرط المضاف اليه الذى هو مجرور بواسطة حرف الجر
بقدرا ان يكون مضافة اسما حذف تنوينه او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة
على معنى انه لو كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه لحذف منه لاجل الاضافة وان لم
يكن كاحمد فقد انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو احدكم وغلام زيد
ومسلمى زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين يوذن بتمام المضاف
المضاف اليه والاضافة يوذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذا
لحذف ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع قوله وهى معنوية ولفظية
اى الاضافة على ضربين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف
غير صفة مضافة الى معمولها نحو غلام زيد وانما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها
نحو ضارع مصر فان مضارع صفة غير مضافة الى معمولها لان مصر ليس بمعمول المضارع
ولاجل هذا لم نقتصر على قولنا غير صفة وقال مضافة الى معمولها ويعلم منه ان نحو
المصدر الى الفاعل او المفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة وان مثل
قولنا هذا مضروب زيد اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف
وكذلك الاضافة فى مثل قولنا هذا ضارب زيد ليس اضافة معنوية وكذا نحو زيد
افضل القوم لان المراد بالعمل هنا ان يرفع المضاف اليه او ينصبه او تشبيه عليه

لان الضمير فى افضل
راجع الى زيد والقوم
ليس بمعمول افضل

اوان المراد

وهذه اضافة معنوية لانه ليس
بمعنى الحال ولا الاستقبال فتدبر

حسن وجهه / الضارب زيدا /

اوان المراد به ان المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة قوله
وهى اما بمعنى اللام الى آخره اى الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه
ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام
زيد اى غلام لزيد فان زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرفه وان كان المضاف
اليه جنس المضاف بمعنى انه يصدق عليه وما نحن فيه كانت الاضافة بمعنى من
نحو خاتم فضة اى خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم
كانت الاضافة بمعنى فى اى ضرب فى اليوم قوله وهو قليل اى وجود الاضافة بمعنى فى
قليل فقوله غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة
بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى فى قوله تفيد تعريفا الى آخره اى الاضافة
المعنوية ان كانت الى المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة تعريفا للمضاف لانه تخصص
عينه واو ضمنته غاية الايضاح الا اسماء توغلت فى الابهام نحو مثل وغير
وشبه وغيرها اللهم الا اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او مغايرة المضاف
اليه نحو عليك بالحركة غير السكون وان كانت الى النكرة افادت تخصيصا
للمضاف نحو غلام رجل او غلام امراة قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف
اى وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن حرف التعريف لانه لو كان
فيه حرف التعريف لكان معرفة فلم تحتج الى الاضافة ولانه ان اضيف الى المعرفة
لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم يفد ويعلم منه انه لا يضاف العلم

الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيد نا خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد
حذف اللام منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما
لوضعهما على العرفان واعلم ان تجريد عن حرف النداء ليس بشرط وهذه الاضافة
وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس للتعريف على اطلاقه بل مع القصد
للتعريف ولان الغرض الاكثر منه التنبيه والانشاء لا التعريف قوله

وما اجاب الكوفيون بذا جواب عن سؤال مقدر وارد على ما ذكره من قبل ولكن
شرط الاضافة تجريد المضاف من حرف التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاول
والاربعة الدراهم والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفته القياس
واستعمال الفصحاء كان استعمال الفصحاء ثلثة الاثواب قال ذو الرمة ثلث الاثافي
والديار البلاقع وقال الفرزدق فسما وادرك خمسة الاشبار قوله واللفظية
ان يكون صفة مضافة الى معمولها اى اضافة اللفظية ان يكون المضاف صفة
مضافة الى معمولها ففوله صفة احتراز به عن مثل غلام زيد وقوله مضافة الى
معمولها احتراز به عن مثل مضارع مصر فان اضافة مثلها اضافة معنوية ومثال
الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وهي في تقدير الانفصال اى
المجرورة اللفظ منصوب في المعنى كما في المثال الاول او مرفوع كما في المثال الثاني
قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اى الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في
اللفظ وهو حذف التنوين او شبهه قايم مقام التنوين ولا تفيد تعريفا وتخصيصا لانها

في تقدير الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اى ومن اجل ان
الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن
الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله
صفة لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يجيء في التوابع ولاجل ان هذه
الاضافة لا تفيد الا تخفيفا يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجه لان زيدا
معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة قوله وجاز الضاربا
زيدا اى انما جاز الضاربا زيد والضاربوا زيد لما افادته التخفيف وهو حذف النون
وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف بهذه الاضافة والقراءة
جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على الالف واللام او حمله على الضارب الرجل
والضاربك وجواب الاول ان اللام سابق على الاضافة لانه لتحقيق ذات الاسم
والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف وتحقق الذات سابق على
تحقق الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل والضاربك تحكم قوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها واعلم ان الاولى ان يكون مثل ممتنعا
لان عبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب
عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد وجب ان يمتنع هذا
الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف عليه لكنه ليس
حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد والحارث وان لم يجز
يا الحارث

وكذلك جاز رب شاة وسخلتها وإن لم تجز ربت سخلتها فجواز من حيث ان حكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه من حيث ان حكم المعطوف يخالف حكم المعطوف عليه من بعض الوجوه **قوله** وانما جاز الضارب الرجل جماء على المختار في احسن الوجه هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان تمتنع الضارب الرجل بناء على ما ذكر ثم لعدم افادته التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال انما جاز جماء على احسن الوجه لما بينهما من حيث ان المضاف في الصورتين صفة معرفة بلام التعريف والمضاف اليه معرف باللام التعريف وقابل ان يقول فلا تخفيف في احسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيه فيحمل الضارب الرجل عليه وجوابه ان يقول التخفيف في اضافة احسن الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان اصله احسن الوجه منه او احسن في وجهه فاذا حذف الضمير من وجهه او الجار والمجرور وهو منه وانما قال على المختار في احسن الوجه لان فيه ست عشرة لغة ومن مختارها احسن الوجه ويعلم منه الجواب عن حمل القراء الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف اليه غير معرف باللام في الضارب زيد فلم يمكن حمله على احسن الوجه واعلم ان حكم المضاف الى المعرف باللام حكم المعرف باللام حتى جاز الضارب ذي المال **قوله** والضاربك وشبهه الى آخره عطف على الضارب الرجل اى انما جاز الضاربك والضاربه وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول انه مضاف الى الكاف جماء على ضاربك من حيث ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير منفصل وانما يجب الاضافة في ضاربك من غير

من وجهه

نظرا

نظرا لان التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل لان التنوين يوذن بانفصال ما بعده عما قبله والضمير المتصل يوذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك لم ينظر في الضاربك ومن هذا يعلم الجواب عن حمل القراء الضارب زيد على الضاربك لان المضاف اليه في الضاربك زيد ليس ضميرا متصلا فلم يمكن حمله على ضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف لان منهم من ذهب الى ان الضارب في الضاربك ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل به على انه مفعول الضارب وحينئذ لم يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربك **قوله** ولم يضاف موصوف الى صفته اما لم يضاف موصوف الى صفته لان الصفة تجب متابعتها الموصوف في الاعراب فلو كانت الصفة مضافا اليها كانت مجرورة فلم تجب متابعتها للموصوف في الاعراب **قوله** ولا صفة الى موصوفها اى لا يضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة تجب ان يكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيف الى الموصوف كانت متقدمة عليه هذا خلف **قوله** ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لم يضاف الموصوف الى صفته منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه اى لما دل الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة وجب تاويل هذه

لانه لا يمكن تقدير من اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف ولا تقدير في تقدير اللام لانها ليس ظرفا ولا بين شيئين متغايرين ليدل على النسبة بينهما والموصوف والصفة كذلك واحد في الحقيقة

فلا يلزم ان يكون موصوفا ان المضاف

وقابل ان يقول ان هذه الامثلة التي ذكرتم ليست من الموصوفات لان الجامع والغربي متعلق بالالفاظ والظاهر ان هذه المضافات غير موصوفة لان من شرائط الموصوف والصفة ان يتجانسا في التعريف والتنكير والموصوفات امثلة كلها كذلك والصفات معارف وذلك غير جائز

جامعة الملك سعود

مرادف للمضاف اليه ليدخل فيه المرادفان كالليث والاسد والمتساويان نحو
والناطق قوله بخلاف كل الدراهم اى ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم
وعين الشئ من جملة الاسماء المماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم
اخص من الكل والشئ اخص من العين فكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن مما نحن فيه
فيختص المضاف بالمضاف اليه فيفيد قوله وقولهم سعيد كرز ونحوه مما قال
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان قولك لا يضاف صفة الى موصوفها ينقض بقولهم جرد قطيفة واخلاق
ثياب وذلك لان جردا صفة قطيفة واخلاق صفة ثياب فقد يقال قطيفة
جرد وثياب اخلاق واجاب عنه بانه متأول لانه لما دل الدليل على امتناع
اضافة الصفة الى الموصوف وجب تاويل هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة ولا
الاخلاق صفة للثياب وان كان صفة في قولك قطيفة جرد وثياب اخلاق
لانه لما حذف الموصوف واقيم الصفة مقام الموصوف استغنى عن ايراد الموصوف
ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمالات وصار الجرد من اى جنس هي والاخلاق من اى
جنس هي اتوا بموصوفاتها واضافوها الى موصوفاتها بيانا لها لا نظرا الى انها اضافة
الصفات الى موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فهذه الاضافة
بمعنى من قوله ولم يضف اسم مماثل للمضاف اليه اى لا يضاف احد الاسمين
المتماثلين في العموم والخصوص الى الآخر لعدم الفائدة في هذه الاضافة نحو ثوب
واسد في الاعيان من غير تخصيص ومنع في المعاني واما قال اسم مماثل للمضاف اليه ولم يقل
والشئ والاسم والشئ والعين والاسم والعين لما لم يجز اضافة احد المتماثلين الى الآخر
اضافة حقيقية كما انه لا يجوز اضافة الشئ الى نفسه اصلا لم يجز اضافة احد المتماثلين
الى الآخر واجاب عنه بانه متأول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز
وجب تاويله لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان المراد بالمضاف المسمى والمدلول
وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا قلت جاني سعيد كرز فكانك قلت جاني
مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يكن التاويل بالعكس لامتناع اسناد المجئ وشبهه الى
اللفظ ولم يضف اللقب الى الاسم ولم يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم
فاضافة الاسم الى اللقب اولى من العكس قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق
الى آخره المراد بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في آخره حرف علة والمراد بالملحق
اسم في آخره واو او ياء قبلها ساكن نحو ظبي ودلو فاذا اضيف كسر ما قبل الياء لاجل
الياء وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل التخفيف فتقول غلامي
وظبي ودلوي بفتح الياء وسكونها قوله فان كان آخره الفا الى آخره اعلم ان الاسم

لاجل شبهه بليلة يلزم ترك الدليل وتاويله ان تقدير هذه الاشياء مسجد الوقت
الجامع وبجانب المكان العزيز وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فانه
يجاز وصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت بالجامع وهكذا القول في البواقي
قوله ومثل جرد قطيفة خلاف ثياب متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو
ان يقال ان قولك لا يضاف صفة الى موصوفها ينقض بقولهم جرد قطيفة واخلاق
ثياب وذلك لان جردا صفة قطيفة واخلاق صفة ثياب فقد يقال قطيفة
جرد وثياب اخلاق واجاب عنه بانه متأول لانه لما دل الدليل على امتناع
اضافة الصفة الى الموصوف وجب تاويل هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة ولا
الاخلاق صفة للثياب وان كان صفة في قولك قطيفة جرد وثياب اخلاق
لانه لما حذف الموصوف واقيم الصفة مقام الموصوف استغنى عن ايراد الموصوف
ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمالات وصار الجرد من اى جنس هي والاخلاق من اى
جنس هي اتوا بموصوفاتها واضافوها الى موصوفاتها بيانا لها لا نظرا الى انها اضافة
الصفات الى موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فهذه الاضافة
بمعنى من قوله ولم يضف اسم مماثل للمضاف اليه اى لا يضاف احد الاسمين
المتماثلين في العموم والخصوص الى الآخر لعدم الفائدة في هذه الاضافة نحو ثوب
واسد في الاعيان من غير تخصيص ومنع في المعاني واما قال اسم مماثل للمضاف اليه ولم يقل
والشئ والاسم والشئ والعين والاسم والعين لما لم يجز اضافة احد المتماثلين
الى الآخر اضافة حقيقية كما انه لا يجوز اضافة الشئ الى نفسه اصلا لم يجز اضافة احد المتماثلين
الى الآخر واجاب عنه بانه متأول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز
وجب تاويله لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان المراد بالمضاف المسمى والمدلول
وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا قلت جاني سعيد كرز فكانك قلت جاني
مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يكن التاويل بالعكس لامتناع اسناد المجئ وشبهه الى
اللفظ ولم يضف اللقب الى الاسم ولم يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم
فاضافة الاسم الى اللقب اولى من العكس قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق
الى آخره المراد بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في آخره حرف علة والمراد بالملحق
اسم في آخره واو او ياء قبلها ساكن نحو ظبي ودلو فاذا اضيف كسر ما قبل الياء لاجل
الياء وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل التخفيف فتقول غلامي
وظبي ودلوي بفتح الياء وسكونها قوله فان كان آخره الفا الى آخره اعلم ان الاسم

اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد مر حكم الاولين وان
لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون في آخره الف او واو او ياء فان كان آخره الف
تثبت الالف حالة الاضافة الى الياء نحو عصاي وعلاماي لكن هذيل تقلب الالف
ياء اذا كان لغير التثنية فتقول في عصا ورحاها عصي ورحي وان اصل هذا الالف
اما الواو واما الياء، فان كان الواو ويرد الالف الى الواو ثم تقلب الواو ياء، ثم يدغم الياء في الياء
وان كان الياء يدغم الياء في الياء، وان كانت الالف الف التثنية لم تقلبها هذيل ياء
لانه لا اصل لهذا الالف من الياء او الواو فترد اليه ولذلك يلتبس الرفع بالنصب والجر
وان كان آخره ياء ادغمت الياء في الياء، فتقال في قاضٍ وغازٍ قاضيَّ وغازيَّ وكذا
في المثنى والمجموع حالتي النصب والجر وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء، وادغمت
الياء في الياء وحركت الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة فتقال في مسلمون مسلمي
مسلمي لانه لما حذفت النون لاجل الاضافة اجتمع الواو والياء وسبقت احديهما
بالسكون فقلبت الواو ياء لما مر من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء
وكسر ما قبل الياء، للتناسب فصار مسلمي وهذا لم يكن الا في جمع سلامة المذكر حال
الرفع قوله واما الاسماء الستة فاني واخي هذا اشارة الى كيفية لحوق ياء الاضافة
بهذه الاسماء فيقال في اخ واب اخي وابي كما يقال في يد ودم يدي ودمي ومعناه
ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم فكما يقال في يد ودم
يدي ودمي من غير رد لام الفعل فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد لام الفعل

لكن المبرد

اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد مر حكم الاولين وان
لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون في آخره الف او واو او ياء، فان كان آخره الف
تثبت الالف حالة الاضافة الى الياء، نحو عصاي وعلاماي لكن هذيل تقلب الالف
ياء اذا كان لغير التثنية فتقول في عصا ورحاها عصي ورحي وان اصل هذا الالف
اما الواو واما الياء، فان كان الواو ويرد الالف الى الواو ثم تقلب الواو ياء، ثم يدغم الياء في الياء
وان كان الياء يدغم الياء في الياء، وان كانت الالف الف التثنية لم تقلبها هذيل ياء
لانه لا اصل لهذا الالف من الياء او الواو فترد اليه ولذلك يلتبس الرفع بالنصب والجر
وان كان آخره ياء ادغمت الياء في الياء، فتقال في قاضٍ وغازٍ قاضيَّ وغازيَّ وكذا
في المثنى والمجموع حالتي النصب والجر وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء، وادغمت
الياء في الياء وحركت الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة فتقال في مسلمون مسلمي
مسلمي لانه لما حذفت النون لاجل الاضافة اجتمع الواو والياء وسبقت احديهما
بالسكون فقلبت الواو ياء لما مر من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء
وكسر ما قبل الياء، للتناسب فصار مسلمي وهذا لم يكن الا في جمع سلامة المذكر حال
الرفع قوله واما الاسماء الستة فاني واخي هذا اشارة الى كيفية لحوق ياء الاضافة
بهذه الاسماء فيقال في اخ واب اخي وابي كما يقال في يد ودم يدي ودمي ومعناه
ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم فكما يقال في يد ودم
يدي ودمي من غير رد لام الفعل فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد لام الفعل

لكن المبرد الجواز بدان فاجيب بانا لا نسلم ان المضاف الى ياء المتكلم مواله الاعراب لجواز ان يكون
ابين جميع الاعراب والذي يدل على ان الاعراب يجمع على ابن وان كان شاذا في الاستعمال
فلما تبين اصواتنا بكين وقد بينا بالياء بينا ويقولون حمي ومني اي يقال في
حم وهن حمي وهني كما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل قوله ويقال
في الاكثر وفي اي اذا اضيف ثم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما في وهو الاكثر والثاني
في فالوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق به ياء المتكلم من غير تغيير المفرد والوجه
الاول اكثر واقيس فان قلب الواو ميما حالة الافراد انما هو لاجل الضرورة وهي منفية
حالة الاضافة وذلك لان اصل فم فوه حذفت الهاء لحقائه فصار فو فلو قلبت الواو ميما لعادت
الواو ميما لقلبت الواو الفا لتحركها بحسب الاصل لكونه حرف اعراب وانفتاح ما قبلها في حذف
الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فبقي الاسم المعرب على حرف واحد وهذه
العلة غير موجودة حال الاضافة لانه اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم كان
مبنيا عند قوم ومعربا بحركات مقدرة عند آخرين منهم المصنف لكنه لم يبق على حرف واحد
لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لاحد هذين الموجبين حذفها ولالتقاء الساكنين لانه اذا
حذف الهاء عند الاضافة الى ياء المتكلم صار فو فوجب قلب الواو ياء وادغامها
فيها وكسر ما قبلها لاصل الياء، قوله واذا قطعت قيل الى آخره اي اذا قطعت هذه الاسماء

صار رفو

عن الاضافة كان اعرابها بالحركات فتقول هذا اخ وأب وحم وهن وفم ورايت
اخا وابا وحما وهنا وفما ومررت باخ وأب وحم وهن وفم بفتح الفاء وضمها
وكسرها في فم لكن الفتح افصح اما كون الفتحة افصح في فم فلكون الفاء مفتوحا في الاصل
واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة واما كسر الفاء فلانه لما عوض الواو ميما
لعلة ذكرناها فكانها عوضت الواو ياء فكما انه اذا عوض ياء كسر ما قبلها وكذلك
اذا عوض ميما قوله وجاء حم مثل يد الى آخره اى وقد جاء في فم لغات غير ما ذكرناها
احدها انه مثل يد مطلقا اى حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا حم
ورايت حما ومررت بحم وتقول في الاضافة هذا حمك ورايت حمك ومررت
بحمك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد فليست مثلها حال الاضافة
واللغة الثانية انه مثل حب مطلقا اى حكمه مثل حكم المهموز حال الافراد والاضافة
فتقول في الافراد هذا حم ورايت حما ومررت بحم وتقول في الاضافة هذا حمك
ورايت حمك ومررت بحمك واللغة الثالثة ان حكمه مثل حكم دلو مطلقا فتقول
هذا حمو ورايت حموا ومررت بحمو وهذا حموك ورايت حموك ومررت بحموك
واللغة الرابعة ان حكمه مثل حكم عصا اى المقصور مطلقا فتقول هذا حما ورايت حما
ومررت بحما وتقول هذا حماك ورايت حماك ومررت بحماك فهذه اللغات الثلث
الاخيرة مخالفة للغة الاولى حال الافراد والاضافة قوله وجاء هن مثل يد مطلقا
اى وجاء في هن لغة اخرى غير اللغة الاولى ومعنى ان يكون حكمه حكم يد مطلقا اى حال

الافراد والاضافة فتقول هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وتقول هذا
هنك ورايت هنك ومررت بهنك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال
الافراد وغيرها حال الاضافة قوله وذو يضاف الى مضمر الى آخره اى ذو يضاف
الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان ذو وضع ليتوصل به الى جعل اسماء
الاجناس صفات للاسماء نحو جعل المال صفة لرجل فيقال جاني رجل ذو مال
فوجب مراعاة وضعه وان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو صل على محمد وذويه
وكقوله اهناء العروف لم تتبدل فيه الوجوه انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه اعلم ان الدليل المذكور يقتضي ان لا يضاف ذو الى غير ما فيه معنى الجنس
فله فائدة جيدة في التخصيص بانه لا يضاف الى مضمر قوله التوابع كل ثان بالاعراب
سابقه اى التوابع كل ثان لما قبله واعراب الثاني مثل اعراب سابقه من جهة
واحدة فقوله كل ثان شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا و
المفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت فلما قال باعراب سابقه
خرج عنه خبر كان وان وما ولا لان اعراب اخبارها ليس مثل اعراب اسمائها
فلما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتداء والمفعول الثاني لباب علمت والمفعول
الثالث لباب اعلمت لكون اعراب التابع مثل اعراب متبوعه من جهة واحدة
واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك اما الاول فلان جائني في قولنا جائني زيد
الطويل عمل فيهما باقتضائه الفاعل واما الثاني فلان عمل الابتداء في المبتداء

والخبر من حيث اقتضائه المسند والمسند اليه وان عمل علمت في المفعولين من حيث
اقتضائه المنسوب والمنسوب اليه وان عمل اعلمت في ثلث مفاعيل من جهات اقتضائه
ان يعتبر الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه ولا يشكل بمثل بكرا انت معه فان انت
تابع ليس باعراب سابقه لان المراد باعراب سابقه ان اعرابه لفظا او محلا مثل اعراب
متبوعه لفظا او محلا فان انت وان كان ضميرا مرفوعا منفردا فهو محل آخر بانه تاكيد له قوله
النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقولنا تابع شامل لجميع التوابع من البدل
والتاكيد وعطف البيان والعطف بالحرف والنعت فلما قال يدل على معنى
في متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى النعت لان جميعها لا يدل على معنى في متبوعها
لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضرب زيد قايما فان قايما تابع متبوعه
وهو في الحال فلما قال مطلقا خرج عنه مثله لان مثل قايم وان توهم منه
انه تابع يدل على معنى في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه
واعلم انه لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشمل النوعين
مثل قوله تعالى والقرية الظالم اهلها فان الظالم يدل على معنى وهو الظلم في متبوعه
وهو القرية بل في متعلقه وهو اهلها ولقايل ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع
بعد الا للصفة كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله فان الله نعت لآلهة مع انه لا يدل
على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت الواقع ههنا هو النعت حقيقة وليس
الاسم الواقع بعد الا للصفة نعتا حقيقة لانه مضاف اليه النعت مرجح المعنى

بدل على معنى في

المعنى تقديره في الآية لو كان فيهما آلهة غير الله لكن لم يكن اعراب الا واضافته الى
ما بعده لكونه حرفا اعرب ما بعده اعراب المنعوت ضرورة اصالة الحرف واطلق
اسم النعت عليه مجازا قوله وفايدته تخصيص هذا اشارة الى اقسام النعت
منها انه يفيد التخصيص وذلك ان كان نعتا للنكرة نحو جاني رجل طويل ومنها انه يفيد
التوضيح وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاني زيد الطويل ومنها المجرد الثناء نحو
بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون للمدح او الذم نحو فعل زيد الفاسق الذميم الجاهل
اللعين اذا كان زيد معلوما قبل ذكر هذه الصفات ومنها ان يكون للتاكيد
وذلك اذا دل النعت على ما يدل عليه المنعوت كقوله تعالى نفخة واحدة فان الواحدة
تدل على ما تدل عليه نفخة لان التاء في نفخة للوحدة فتدل على الوحدة قوله وهل فصل
بين ان يكون مستثنا الى آخره اعلم ان بعض النحاة اشترط في النعت ان يكون مشتقا
والمصنف اشار الى انه ليس بواجب ان يكون النعت مشتقا وذلك لان المراد
بالنعت تابع يدل على معنى في متبوعه عموما اي في جميع استعماله فيشمل المشتق نحو
تميمي وعلوي وذي مال وذات مال كما يقال جاني رجل علوي او تميمي وجاني رجل ذو
مال وامرأة ذات مال فان كل واحد منها يدل على معنى في متبوعه دايما او تابع يدل
على معنى في متبوعه خصوصا اي في بعض استعماله نحو جاني رجل في قولنا مررت برجل
اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي رجل يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضع
وان لم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع نحو اني رجل عندك ويا ايها الرجل ونحو

قوله مررت بهذا الرجل فانه يدل على معنى في متبوعه وهو تعيين الذات في هذا
الموضع دون موضع آخر كخواجاني الرجل وكخواسم الاشارة في قولنا مررت بزيد هذا
فاني هنا يدل على معنى وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة اخرى
كخو هذا زيد قوله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية اي وتوصف الموصوف اذا كان
نكرة بالجملة الخبرية وهي التي تحتمل الصدق والكذب وهي اربع كخو مررت برجل
ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه ومررت برجل ان قام ابوه قمت ومررت برجل
في الدار ابوه واما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف في المعنى خبر عن
الموصوف وقد مر انه تخبر بالجملة كما تخبر بالمفرد وانما خص النكرة لامتناع وصف
المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة ووجوب مطابقة الموصوف الصفة في التعريف
والتنكير قوله ويلزم الضمير اي ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة للنكرة
ليرتبط تلك الجملة بتلك النكرة كما في المثال المذكور الا ترى انك لو قلت مررت برجل
زيد قايم لم يفهم ارتباط زيد قايم برجل حتى يقال عنده او معه او غير ذلك قوله
وتوصف لحال الموصوف الى آخره اي وتوصف الموصوف باعتبار حاله كخو مررت برجل
عالم وتوصف باعتبار حال متعلقه كخو مررت برجل حسن غلامه فحسن وان
كان صفة لرجل من حيث اللفظ والمجاز فانه صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى
والحقيقة قوله فالمراد بقوله تتبعه الى آخره اي الصفة التي هي حال الموصوف تتبع الموصوف
في عشرة اشياء وهي الرفع والنصب والجر وعبر عن هذه الثلثة بقوله في الاعراب

والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اي تتبعه في هذه
الصفة للموصوف في هذه الاشياء لانها هي الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم به
بالضرورة موافقتها له فيها قوله والثاني تتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب
الى آخره اي الصفة التي هي حال متعلق الموصوف تتبع الموصوف في الخمسة الاول
وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير لانها لما جعلت صفة لذلك الموصوف
من حيث المجاز واللفظ فجعلت تابعة له في هذه الاشياء مراعاة للفظ ولم تكن
تابعة للموصوف في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل
كان حكمها حكم الفعل لانها مسندة الى الظاهر الذي بعدها كالفعل فكان الفعل اذا
كان مسندا الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على
ضعف فكذلك الصفة الواقعة موقع الفعل وحاملة ضميره وكما ان الفعل اذا كان
مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان
مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان مؤنثا غير حقيقي كما مر في موضعه فكذلك الصفة
فتقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد غلمانهم وبرجلين قاعد غلاماهما ومررت
بامراة قايم ابوها وسيجيء هذا البحث وافيا ان شاء الله تعالى قوله ومن ثم حسن الى آخره
اي ومن اجل ان حكم الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل في الباقي اي في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه بالافراد
قاعد مع كون فاعله جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون

مثل يقعدون لفظا ومعنى فلا ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ضعف
ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه ولكن تجوز من غير ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه
بلفظ التكسير لان نحو النبس مثل يقعدون لفظا قوله والمضمر لا يوصف اى المضمر
لا يوصف ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات وهو انا ونحن غاية الوضوح
فحمل الباقي عليه لاطراد الباب لا يقال لا يلزم من عدم وصف المضمر له بضاح
والتخصيص عدم وصفه لغيره لانا نقول الاصل في الوصف الايضاح والتخصيص فلما
لم يوصف المضمر لانه اصل لم يوصف لغيره لئلا يلزم مزيد غير الاصل على الاصل واما الثاني
فلانه لا يدل على معنى فيتبوعه قوله والموصوف اخص او مساو اى والموصوف يجب
ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف والتنكير ليلزم ان يكون المفرع مزيدا
على الاصل في الدلالة على الذات المبهمة او تجب ان يكون اخص من الصفة او
مساويا لها من حيث المفهوم لا من حيث الخارج الا ترى ان الضاحك في قولنا مررت
بالحيوان الضاحك اخص من الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم
لان مفهومه شيء له ضحك وشيء له ضحك اعم من ان يكون حيوانا او غيره قوله ومن ثم لم
يوصف ذو اللام بمثله اى ومن اجل ان الموصوف اخص من الصفة او مساو لها لم يوصف
الاسم المعرف بلام التعريف الا بالاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم
المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل ذو المال لانهما متساويان
ولم تجز وصفه بالاسم المضاف الى المضمر او العلم او المبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف

التعريف

التعريف فلا يقال جاءني الرجل صاحب زيد او صاحبه او صاحب هذا حملا على
الصفة قوله واما التزم وصف باب هذا بذي اللام هذا جواب عن سؤال مقدر
وحاصل السؤال يقال يلزم مما ذكرتم ان يجوز وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف الى
الاسم المعرف بلام التعريف او المضاف الى مثله لان اسم الاشارة اخص من الاسم
المضاف الى المعرف باللام او مساو وللمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب
عن ذلك بانه التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام التعريف للابهام وتقريره
ان المبهم يطلب صفة تعين ذاته وتدل على ذاته واسماء الاشارة الدالة على الذوات هي
اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار معناها انما هو باللام قوله ومن ثم ضعف مررت
بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم اى ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة
يجب ان تدل على الذات المبهم ضعف ان يقال مررت بهذا الابيض لان الابيض
لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون رجلا وامرأة وكاغدا وثلجا وغير ذلك
وقولنا دلالته على الجسم جاز على ضعف وحسن ان يقال مررت بهذا العالم لانه يعلم منه انه
انسان او رجل قوله العطف تابع مقصود بالنسبة بمتبوعه الى آخره فقوله
تابع يتناول التوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان
النعت والتاكيد وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة بل اتى بها للغير
وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان مقصودا بالنسبة
لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما مضى في البدل وقوله يتوسط بينه وبين متبوعه

احد الحروف العشرة خاصة اخرى للعطف بعد تمام الحد ومثاله قام زيد
وعمرو فعمرو تابع مقصود لنسبة القيام اليه مع زيد قوله واذا عطف
الى آخره اى اذا اعطف على الضمير المرفوع المتصل اسم آكد اوّلا بضمير منفصل ثم عطف
عليه ذلك الاسم نحو ضربت انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد
اتصاله بالفعل حتى كانه جزء من الفعل فكره عطف الاسم عليه الا بعد ان آكد
بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل وانما قال المرفوع لانه لو كان منصوبا
او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت بك
وبزيد وانما قال المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف بلا تاكيد بمنفصل نحو انا
وزيد وانما اذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف فجاز
العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت
اليوم وزيدا وبعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا قوله واذا عطف على المضمر
المجرور اعيد الخافض اى اذا عطف اسم على المضمر المجرور اعيد الجار نحو مررت بك وزيد
لكرامتهم عطف الاسم على الضمير المجرور الذى صار كالجزء من الجار واما قوله تعالى
تساءلون به والارحام فى بعض القرآت فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال
كون الواو للقسم واما قوله فاذهب فما بك والايام من عجب فشاذ لا يقاس عليه
لم يمكن ان يقال ان البيت غير متعين لاحتمال ان تكون الواو للقسم لانا نقول لا يحتمل
ذلك لان مراد الشاعر ان هذا ليس بعجب منك ومن الايام وانما ذكر الايام ههنا

اللام ولم يقسم بها ويدل عليه اول البيت وموتوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
فاذهب البيت قوله والمعطوف فى حكم المعطوف عليه اى حكم المعطوف مثل حكم
المعطوف عليه فى كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف عليه مثله اذا وجب ان يكون
فى المعطوف عليه ضمير لخبر المبتدا اذا كان جملة وصلة الذى يجب ان يكون فى
المعطوف كذلك واعلم ان الذى يجب للمعطوف فى حكم المعطوف عليه فى جميع الاشياء
فانه يجوز ان يقال يا زيد والحارث وربّ شاة وسخلتها مع امتناع دخول حرف
النداء على ما فيه اللام وامتناع دخول رب على المعارف قوله ومن ثم لم يجز يا زيد
الى آخره اى ومن اجل حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه فى الجواز والامتناع
والوجوب لم يجز ان يقال ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو الا الرفع فى ذاهب وكذلك
لم يجز ان يقال ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو الا الرفع فى ذاهب لوجوب وجود الضمير
فى المعطوف عليه وهو قائم وامتناع وجوده فى المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو
فاعلا له فرفع عمرو واذا رفع ذاهب بان يكون عمرو مبتدا وذاهب خبره تقدم
والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب على لفظ قائم وعمرو
على لفظ زيد عطف المفرد على المفرد لانه لو عطف عليه لكان خبرا لكنه لم يجز ان يقع
خبرا لعدم الضمير فيه ولانه يلزم تقديم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما يمتنع
قوله وانما جاز الذى يطير فيغضب الى آخره هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
يلزم مما ذكرتموه ان يمتنع ان يقال الذى يطير فيغضب زيد الذباب لان قولنا فيغضب

معطوف على يطير الذى موصلة الذى مع عدم الضميرة فيغضب زيد ووجوب
الضميرة يطير لكونه صلة الذى وجوابه انا لانسلم انه يمتنع ان يقال الذى يطير فيغضب زيد
الذباب وانما يمتنع ان لو كان الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونها للسببية
ايضا اذ معناه الذى يطير فيصير طيرانه سببا لغضب زيد الذباب والذى يؤكد
ما قلنا امتناع الذى يطير ويغضب زيد الذباب قبح اندراج للسببية في العطف
المحض قوله واذا عطف على عاملين مختلفين الى آخره اى اذا عطف شيآن على معمولي
عاملين مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه وجاز مطلقا
عند الفراء وجاز عند الاعلم ومصنف الكتاب اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او
المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة
والمضاف محذوف فتحو في الدار زيد وفي الحجرة عمرو وفي
عطف على الدار والعامل في الدار مضمرة وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتدا
والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه حجة سيبويه ان حرف
العطف اضعف من ان يقوم وينوب مناب عاملين وحجة الفراء الاستعمال وهو
قولهم ما اكل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء معطوف على بيضاء والعامل
فيها اكل وتمرة معطوفة على شحمة والعامل فيها ما وقول الشاعر اكل امرء
تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فالنار الاولى عطف على امرء الاول والعامل
فيه كل والنار الثانية عطف على امرء الثاني والعامل فيه تحسبين وحجة المصنف
جواز العطف على عاملين فيما اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب

بالواو لامتناع وجود
الضميرة المعطوف ح

في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال وفي امتناع العطف على عاملين فيما اذا لم
يكن المجرور مقدما على المرفوع والمنصوب فيهما ما ذكره سيبويه مع عدم استعمال الفصحاء
وانما قال على عاملين لجواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
لعدم المانع وسوغ قيام حرف العطف مقام العاملين والمراد بالعاملين المختلفين
لفرع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب زيد عمرا من هذا الباب فله يجوز
العطف على زيد وعمرو فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني تاكيدا للاول
فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا بمعمولي عاملين مختلفين والمراد بالاختلاف
ههنا ان لا يكون الثاني تاكيدا للاول قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة
او الشمول فقوله تابع يشمل جميع التوابع فلما قال يقرر امر المتبوع خرج عنه العطف
بالحرف والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع ولما قال في النسبة خرج عنه النعت
وعطف البيان لانهما وان كانا يقرران امر المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع في النسبة
الا ترى انك اذا قلت جاني زيد الطويل فله شك في نسبة المجي الى زيد بل يشك
في اتصاف زيد من الزيوف فلما قال الطويل علم اتصاف زيد به ولما قال او الشمول
دخل فيه مثل كل واجمع وتوابعها نحو جاني القوم كلهم فان كلهم وان لم يقرر امر
المتبوع في النسبة لكنه يقرر امر المتبوع في الشمول فانطبق التعريف على التاكيد واعلم
ان الحد المذكور لا يتناول اجمع واخواته لانها لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا في
الشمول فلو قال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول او يتبع ما يقرر

امن فى النسبة او الشمول لكان اصوب ويشكل ايضا بجميع التواكيد التى لم ينسب الى شئ نحو زيد زيد قايم ونحو ضرب ضرب زيد وان زيدا قايم فان ضرب الثانى تاكيد للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع فى النسبة ولا فى الشمول فكذا ان الثانية فى ان زيدا قايم فان قيل المراد بالتاكيد الذى عرفه منا هو التاكيد المعنوى وح لم يتوجه الاشكال قلنا لم نسلم ذلك والا لم يجز تقسيمه الى لفظى ومعنوى ولم يخلص عنه الا ان يقال المراد بالتاكيد المعرف هو التاكيد المعنوى وبالضمير فى قوله وهو لفظى ومعنوى مطلق التاكيد لم التاكيد المعرف ويمكن ان يجاب بان المراد بالتاكيد المعرف اعم من المعنوى واللفظى والمراد بالنسبة اعم من نسبة المتبوع الى شئ او نسبة شئ الى المتبوع او نسبة غير المتبوع الى شئ غير المتبوع كما فى اخوات اجمع فانها تنسب الى اجمع وهو غير المتبوع قوله وهو لفظى ومعنوى اى التاكيد على ضربين لفظى ومعنوى والتوكيد اللفظى ان يكرر اللفظ الاول وهو يجرى فى الالفاظ كلها اى فى الاسم نحو جانى زيد زيد وفى الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفى الحرف نحو ان ان زيدا قايم وفى المفرد كما ذكرنا وفى المركب نحو جانى زيد جانى زيد اعلم انه يشكل بمثل ضربت انت وبك انت فان انت تاكيد لفظى مع انه لم يكرر اللفظ الاول فان قلت ليس بلفظى قلنا فيلزم الواسطة بين اللفظى والمعنوى وهى منتفية بالاتفاق قال الاولى ان يقول اللفظى تكرير اللفظ الاول او اتيان مرادفه كما فى تاكيد الضمير قوله والمعنوى بالفاظ محفوظة اى والتاكيد المعنوى بالفاظ معدودة ومحصورة وهى النفس والعين وكلهما وكلتاهما والكل واجمع واكتع وابتع

فى الصورتين

المتصل

فى معنوى تعدد لفظ العين

وابتع

وابتع وابصع قوله قال وهو ان يقال الى آخره اى النفس والعين يقال المفرد والمثنى والجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغهما وضميرهما واختلاف احدهما الا المثنى المذكر والمونث فانه لا اختلاف بينهما لا بالصيغة ولا بالضمير يقول زيد نفسه وهند نفسها الزيدان نفساهما او انفسهما والهندان كذلك والزيدون انفسهم وهندات انفسهن والهندان انفسهما او انفسهما والهندات كذلك والهندات انفسهن قوله والثانى للمثنى اى التاكيد الثانى وهو كله مما للمثنى يقول جانى الرجلان كلاهما مما للمذكر وجانتنى المراتان كلتاهما مما للمونث قال الا ان كلا وكليهما لا يستقل الواحدية لم يجز تاكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه يجوز اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى تاكيده لعدم الفايدة لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط فلا خلاف فى المجئ فانه يجوز جانى الرجلان كلاهما لجواز صدور المجئ من واحد فقط فان قيل لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى بكلا فى مثل جانى الرجلان كلاهما لعلم من لفظ المثنى ان المراد منه الاثنان فلا يحتاج الى تاكيده بكلا كما لا يحتاج فى مثل اختصم الرجلان قلنا لا نسلم انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان لجواز ان اطلق المثنى على الواحد مجازا بان اسند الواحد مباشرة الفعل والاخر الاعلية فان لفظ المثنى ظاهر فى ان المراد منه اثنان فى صورتى الاختصام والمجئ وان احتمل غير ذلك الا انه لم يتاكد ذلك الظاهر فى نحو الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد وبتاكيد فى نحو المجئ لامكان صدور المجئ عن الواحد فلم يحتج الاول الى تاكيد دون الثانى ولقايل ان يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد يحتمل الجمع ايضا بطريق المجاز كما احتمل فى جانب القلة احتمل فى جانب الكثرة فاذا اكد بكل حصلت الفايدة وهى العلم

بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا
واطلق الجمع على المثنى كثيرا واذا كان كذلك لم يخرج الى تاكيد المثنى بكلا ليلة بتو بتم منهم
الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى على الجمع في كلامهم قوله والباقي غير المثنى اي الباقي بعد الثلثة
وهو كلا واجمع الى آخره يقع تاكيدا لغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او مونثا
لكن باختلاف الضمير في الاول نحو اشتريت العبد كله وجاء القوم كلهم واشتريت الجارية
كلها وجائتني النساء كلهن وباختلف الصيغة في الباقي فمتى اجمع وتوابعه تقول
اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابتع ابصع وجائني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون
ابصعون واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجائتني النسوة كلهن جمع
كتع بتع بصع قوله ولا يوكد بكل واجمع الى آخره اي لا يصح التاكيد بكل واجمع الا لشيء
اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا نحو جائني القوم كلهم فان القوم ذو اجزاء يصح افتراقها حسا
وسور زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم تكن له اجزاء
يصح افتراقها حسا لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يكون نصفه مشتركا
او اقل او اكثر فان لم يكن لشيء اجزاء اوكان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما
لم يجز تاكيده بكل واجمع لانهما للشمول ولا فايدة في التاكيد بما فيه شمول لما لا اجزاء له
اصلا او لما له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فاذا قال جائني زيد كله لم يجز
لان اجزاء زيد يصح افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن مجيء نصفه او ثلثه او ربعه
قوله واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين الى آخره اي اذا اكد المضمر المرفوع

العبد ج

المتصل بالنفس والعين وجب تاكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اي لانه تاكيده
بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين بله تاكيده بالمرفوع المنفصل
او لانه اتبس النفس والعين بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد اكرمني هو نفسه لانه
لولا المرفوع المنفصل او لانه اتبس التاكيد بالفاعل فحمل عليه ما لم يلتبس التاكيد
بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لاطراد الباب واما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر
المنصوب والمجرور بالنفس والعين بله تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك
نفسك واما قيده بالمتصل لجواز تاكيد المضمر المرفوع المنفصل بالنفس والعين بله تاكيده
بمنفصل آخر نحو انت نفسك فاعل واما قال بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل
بالكل واجمعين بله تاكيده بمنفصل نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد
بالفاعل بهما لان الكل واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما
يليان العوامل كثيرا قوله واكتع واخواه اتباع لاجمع الى آخره اعلم ان هذه الالفاظ الاكيدة
بها ترتيب في اللسان العربي لا اخلال به لحن وذلك الترتيب ان يذكروا اولا كل ثم اجمع
ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع والثلثة الاخيرة اعني اكتع وابتع وابصع توابع لاجمع
كقولك جاءني بنو سعد وبنو يقطان وتابع اتباعا حسنا وشبطان وجابع قوله ولا يتقدم الى آخره
اي ولا يتقدم اكتع واخواه على اجمع لكونها توابع له خلافا لابن هشام ابن كيسان فانه جوز
الابتداء بكل واحد منها قوله وذكر هاد ونه ضعيف اي وقد مثل اكتع واخويه بدون ذكر
اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانها اتباع لاجمع اعلم ان

وذكر و

نحو بسن وبطان من التاكيد مع انه ليس تاكيدا لفظيا لعدم تكرار الاول وله تاكيدا
معنويا لانه ليس من الالفاظ المحفوظة فاجاب عنه بعضهم بانه تكرار الاول الا انه غير
حرف واحد فالاول للمنقحشون عن الذكر فاول كلامهم **قوله** البدل تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع دونه نحو سلب زيد ثوبه فان المسلوب هو الثوب دون زيد
فقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع تخرج عنه النعت
والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع وقوله دونه
تخرج عنه العطف بالحرف لان العطف بالحرف وان كان تابعا مقصودا بما نسب الى
المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة **قوله** وهو بدل الكل الى آخره هذا تقسيم
البدل الى اقسامه وهي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال
وبدل الغلط وذلك لان البدل اما ان يكون مدلولا مدلول المبدل منه او لا يكون
والاول بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك والثاني اما ان يكون مدلولا بعض مدلول
المبدل منه او لا يكون والاول بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا رأسه والثاني
اما ان يكون بينهما اى بين البدل والمبدل منه ملابسة اى تعلق غير الكلية
والجزئية او لا يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل
الغلط نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبق لسانك الى ان قلت
برجل ثم استدركته وقلت حمار والمراد بالغلط هو المبدل منه فمكون معناه بدل
الشيء من الغلط **قوله** ويكونان معرفتين ونكرتين ويختلفين اى البدل والمبدل منه

في قولنا بدل الغلط هو

يكونا ان معرفتين ويكونا ان نكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة وقد
يكونان بالعكس فهذه اربعة والبدل ايضا على ما ذكرنا اربعة فيصير المجموع ستة
عشر وهو حاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين
زيد اخوك زيد رأسه زيد علمه زيد حمار ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين
رجل غلام لكل رجل يد له رجل علم له رجل حمار ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة
والبدل معرفة رجل غلامه رجل رأسه رجل علمه رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل منه
معرفة والبدل نكرة زيد غلام له زيد يد له زيد علم له زيد حمار **قوله** واذا كان نكرة
من معرفة فالنعت اى اذا ابدل النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود
بالنسبة دون المبدل منه فكره ان يكون مخطا عنه من كل الوجوه فاتى بالصفة لتلك
النكرة لتكون كالجابر للنقصان الذي فيه كقولك تعالى بالناصية ناصية كاذبة **قوله**
ويكونان ظاهرين اى البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين ويكونان مضمرين ويكون
المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل الثبت
اربعة فيكون المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال ابدال الاربعة
في ابدال الظاهر من الظاهر زيد اخوك زيد رأسه زيد علمه زيد حمار ومثالها في ابدال
المضمر عن المضمر زيد ضربته اياه وبزيد مررت به اياه وجهل الزيدين كرهتهما اياه
وحمار الزيدين كرهتهما اياه ومثالها في ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه بزيد
مررت به اياه جهل زيد كرهت زيدا اياه وحمار زيد كرهت حماره اياه ومثالها في ابدال

المظهر من المضمر ضربته زيدا وزيد قطعت يده وزيد كرمت جده وزيد كرمت
حمار قوله وما ابدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغايب اعلم ان المضمر الذى
يبدل عنه المظهر اما متكلم او مخاطب او غايب والبدل ايضا اما بدل الكل
من الكل او غيره فان كان البدل بدل الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر من المضمر المتكلم
او المخاطب فلا يقال بى المسكين كان الامر وكما عليك الكريم المعول لئلا يلزم ان
يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود مع كون مدلولها واحدا واما
اذا كان البدل غير بدل الكل من الكل فجاز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم
كون مدلول الثانى عين مدلول الاول ولهذا جاز ان يقال اشتريتك نصفك وشركتك
نصفى واعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربنى الحمار وضربت الحمار قال الشاعر
ذريتى ان امركِ لن يطاعا وما الفيتنى حلمى مضاعا فحلمى بدل من الياء واذا جاز
فى المتكلم فهو فى المخاطب اجود واما بدل الظاهر من الغايب فجايز سواء كان بدل الكل
من الكل او غيره لوجود الاشتباه والابهام فى الغايب كما فى الظاهر نحو ضربته زيدا
وراسه وعلمه وحمار قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله تابع
شامل لجميع التوابع وبقوله غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه
جميع التوابع الباقية لكونها غير موضح لمتبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان بها
من نقب ولا دبر اغفر لى اللهم ان كان فجر فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه قوله
وفصل من البدل لفظا فى مثل اعلم ان الفرق بين عطف البيان والبدل لفظى ومعنوى

ومعنوى اما اللفظى ففى مثل قول المرار انا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه
وقوعا فان بشرا لو جعل بدلا من البكرى لم يجز لوجوب كون البدل بتكرير العامل
فكون تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير جايز لما مر فى باب الاضافة واذا جعل
عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل فلو نصب بشرا حملا على محل البكرى لحصل
هذا الفرق مع جواز ان يكون بدلا لانتفاء المانع وانما قال فى مثل ولم يقل فى قولهم
انا ابن التارك لان هذا الفرق جار فى باب اسم الفاعل المجرد المعرف باللام اذا اضيف اليه
اسم فيه اللام واجرى على المضاف اليه عملا معطوفا عليه عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه
وبين البدل فى اللفظ نحو الضارب الرجل زيد وكذلك هذا الفرق حاصل فى النداء
تقول يا هذا زيدا بالرفع على اللفظ والنصب على المحل والتنوين على تقدير ان تجعله
عطف بيان وبالضم لا غير على تقدير ان تجعله بدلا عنه واما الفرق المعنوى فلان
البدل هو الذى يعتمد الحديث وذكر المبدل منه للتوطية نحو فى عطف البيان فان
المقصود منه الاول وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد فى قولك
مررت باخيك زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد فقط وعطف بيان ان كان له
اخوة فان المقصود منه الاول وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع قوله المبنى
ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب اى المبنى ما ناسب مبنى الاصل من مشابهة
وغيرها او وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبنى الاصل
الفعل الماضى والحروف وامر المخاطب واما اخذ فى تعريفه احد الامرين لان الاسم لما كان

معربا بشرطين التركيب وعدم مشابهة مبنى الاصل فالمبنى هو الذى لم يوجد فيه احد
الشرطين على سبيل منع الخلو فقط قوله وحكما ان لاختلاف آخره لاختلاف العامل اى حكم
المبنى ان لم يختلف آخره لاختلاف العامل فى اوله لفظا ولا تقديرا لكونه مقابل المعرب
فجعل حكمه مقابل حكم المعرب قوله والقابه ضم وفتح وكسر اى والقاب المبنى ضم نحو
منذ وفتح نحو اين وكسر نحو جير ووقف نحو من اعلم انه جاز نحو الضمير والقابه
الى البناء وان لم تجز ذكره لفظا لانه مذكور معنى لدلالة المبنى عليه وانما قال فى البناء
القابه وفى الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها
على معنى بخلاف القاب البناء فانه ليس المولد منها الا الالفاظ اعلم ان اضافة الالقاب
الى المضمر العائد الى المبنى اضافة لادنى ملابسة وتقديره والقاب البناء فى المبنى قوله
ومى المضمرات الى آخره اى المبنيات المضمرات واسماء الاشارة الى آخرها يجب رفع كل من
لكونهما معطوفة على الاسماء فى اسماء الافعال لانها على الافعال الحكمية لانها ليست باسماء بل
لان لقب هذا النوع من الاسماء الاصوات وانما قيد الظروف بالبعض لان بعضها معرب قوله
المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب الى آخره اى المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا او لمخاطب نحو انت
او لغايب تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا نحو زيد ضربت غلامه واما تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا
او معنى بان ذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل اقرب لدلالة
اعدلوا عليه او حكما اى ثابتا فى الذهن فى مثل ضمير الشان نحو هو زيد قائم وفى تنازع الفعلين
نحو ضربا واكرمت الزيدين وفى نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفى قوله تعالى حتى توارت بالحجاب

اعلم ان اضافة الالقاب
الى المضمر العايد الى المبنى
اضافة لادنى ملابسة
فتقديره والقاب البناء
فى المبنى صح

ان غابت الشمس

بالحجاب

بالحجاب وقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس وانما بنيت المضمرات لعدم
احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعانى الموجبة للاعراب فيها لوضعهم للمرفوع لفظا والمنصوب
لفظا والمجرور لفظا قوله وهو متصل ومنفصل اى المضمر اما متصل واما منفصل لانه
اما ان يستقل بنفسه فى التلفظ به او لا فالاول يسمى المنفصل والثانى المتصل
والمنفصل المستقل بنفسه اى المنفصل هو الضمير المستقل بنفسه فى التلفظ به
والمتصل هو الضمير غير المستقل بنفسه فى التلفظ قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور
اى المضمر اما مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر
احد هذه الامور قوله والاول منفصل الى آخره اى الضمير المرفوع والضمير المنصوب
اما متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل فقط اى لا منفصل لامتناع الفصل بين
الجار والمجرور قوله فذلك خمسة انواع لزم لما ذكره اى فالضمير خمسة انواع لانه
مرفوع ومنصوب ومجرور والاول ينقسمان الى قسمين فيكون المجموع خمسة قوله
والاول ضربت وضربت اى مثال النوع الاول من هذه الخمسة وهو الضمير المرفوع
المتصل ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتن ضرب ضربا ضربوا
ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول واورد مثالين احدهما المعلوم وهو
وهو ضربت والثانى المجهول وهو ضربت قوله والثانى انا الى هن اى مثال النوع
الثانى من الخمسة وهو الضمير المرفوع المنفصل انا نحن انت انتما انتم انت انتما
انتن هو هما هم هى هما هن قوله الثالث ضربنى اى مثال النوع الثالث من الخمسة

وهو الضمير المنصوب المتصل ضربني ضربنا الى ضربتهن وانتي وانتما الى انتهن وانا
اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المنصوب بالفعل والحرف قوله الرابع اياي الى اياهن
اى مثال النوع الرابع من الخمسة وهو الضمير المنصوب المنفصل اياي اياناا اياك
الى اياهن قوله الخامس غلامي ولي اى مثال النوع الخامس وهو الضمير المجرور المتصل
غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال
الضمير المجرور بالاسم والحرف فجمع المعنى الذى وضع الفاظ الضمير لدستعون والالفاظ
الدالة عليها ستون لان الاقوال حصل من ضرب الخمسة في ثمانية عشر لان الضمير اما للمتكلم
او لمخاطب او لغايب وعلى التقادير الثلثة اما لمفرد او لمثنى او لمجموع فصير تسعة
حاصل ضرب الثلثة في نفسها وكل واحد من هذه التسعة اما لمذكر واما لمونث فصير
الضرب ثمانية عشر واذا ضربنا الخمسة في ثمانية عشر بلغ تسعين والثاني حصل
من ضرب الخمسة في اثنى عشر لان الفاظ كل واحد من ثمانية عشر معنى لما زيد على اثنى عشر
للكون الالفاظ في الواحد المذكر والمونث والمثنى المذكر والمونث والجمع المذكر والمونث
في المتكلم اثنين فسقط اربعة المثنى المذكر والمونث في المتكلم والمجموع المذكر او المونث
والواحد المذكر او المونث وكون المثنى المذكر والمونث في المخاطب والغايب واحدا
فيسقط لفظان آخران فيصير المجموع ستة واذا اسقط ستة من ثمانية عشر بقي اثنا عشر
واذا ضربنا الخمسة في اثنى عشر بلغ ستين فهو المطلوب قول والمرفوع المتصل الاخره
اى الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الفعل الماضي للواحد الغايب نحو زيد ضرب

والواحدة

وللواحدة الغايبة نحو هند ضربت دون اخواتهما اعني مثنا ومجموعهما لدفع الالتباس
بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران لخلوهما في المرفوع
المتصل بشدة اتصاله بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار
المنفصل في العامل لانفصاله عنه قوله وفي المضارع للمتكلم مطلقا اى ويستتر الضمير
المرفوع المتصل في المضارع للمتكلم سواء كان للمفرد او للمثنى او للمجموع او للمذكر او
للمونث لوجود قرينة دالة على من مر وانما قيد بقوله مطلقا الى ما ذكرنا من الاقسام
قوله والمخاطب اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمخاطب نحو تضرب انت دون
المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات لرفع الالتباس قوله
والغايب والغايبة اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع الغايب نحو زيد
يضرب وفي الغايبة نحو هند تضرب ولا يستتر في الغايبتين والغايبتين ولا في
الغايبين والغايبات لدفع الالتباس قوله وفي الصفة مطلقا اى يستتر الضمير
المرفوع المتصل في الصفة مطلقا اى مفردا كان او مثنى او مجموعا ومذكرا كان او مونثا
لما مر لو برز لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في المجموع فحمل المفرد عليهما لما طرد الباب نحو
زيد ضارب والزيدان ضاربان وهند ضاربة والهندان ضاربتان والزيدون
ضاربون والهندات ضاربات وليست الحروف فيها ضمايرا بل حروف اعراب لتغيرها
بالعوامل الداخلة على الصفة والمراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل اى لما جوز الاتيان

فليجمع

بالضمير المنفصل الآخر تعذر الاتيان بالضمير المتصل لكون المتصل اخص من المنفصل
قوله وذلك بالتقدم على عامله اى والتعذر المذكور اما بتقدم الضمير على عامله نحو
اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل غرضه نحو ما ضربك الا انا او
والتعذر ظاهر في الموضعين واما قال لغرض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله
لا لغرض لئلا يلزم العدول عن الاصل بلا فايدة واما تحذف عامل الضمير نحو اياك
والشرط لامتناع اتصال اللفظ بغير الملفوظ واما يكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو
نحو انا زيد لما ذكرناه واما يكون عامله الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لوجوب استكنان
الضمير المرفوع المنفصل اذا كان مفردا غائبا واستتار استكنان الضمير في الحروف لضعف
الحروف فحمل المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغايب وان لم يجب استكنانها
اطراد الباب وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا الجاز
نحو انه وله لعدم وجوب استكنان الضمير المنصوب والمجرور في العامل واما يكون
الضمير اسند اليه صفة جارية على غير من هي له لكونها اضعف من الفعل في العمل
نحو هند زيد ضاربته هي فهند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضاربته خبر مبتدأ
ثان وهي فاعل ضاربته وضاربته مسندة اليه وهي جارية على غير من هي له
ضاربته خبر زيد وفاعلها بالحقيقة هند والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ
الاول واما وجب ابراز الضمير هنا لكون الصفة اضعف في العمل ووقوع التباس
في نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز لم يعلم ان

لان الضمير المتقدم لا يتصل بشيء بعده لان موضع المتصل ان يكون قاعدته قبله

نحو ضربت لانه لو اتصل به فاما مستتر والاستتار الا سم في الحرف لا يجوز

ودفع الالتباس

ان الضارب عمرو والتزموا ايضا ابراز ه فيما لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي
اطرادا للباب ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو ضربه ونحو هند زيد
ضربته لانه وان حصل الالتباس في الصورة الاولى لكن العامل فيها قوي لانه فعل
وعلة وجوب الابراز تم مجموع الامرين ومما ضعف العامل وحصول الالتباس في بعض
الصور والاول منتف ههنا فلا مقتض عن تعذر الاسباب الموجبة لتعذر اتصال الضمير
اورد استثنائها على الترتيب المذكور وهو قوله مثل اياك الى قوله وهند زيد ضاربته هي
واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا اى اذا اجتمع ضميران لا يكون شيء منهما
مرفوعا وان كان احدهما اعرف وقدمت الاعرف فلك الخيار في اتصال الضمير الثاني
وانفصاله تقول اعطيتكه وضربيك واعطيتكه اياه وضربي اياك وانما اورد مثالين
ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والآخر مجرورا
وانما قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان احد الضميرين مرفوعا لم يجز الامران لانه مع
عدم الفصل يتعين الاتصال نحو ضربتك وضع الفصل يتعين الانفصال نحو ما ضربت
الا اياك واعلم انه لو قال فان كان احدهما اعرف وقدمته من غير فاصل بينهما فلك
الخيار لكان اصوب لئلا يشكل بمثل قولنا ما اعطيتك الا اياه وجوابه يعلم من قوله او
بالفصل ومن قوله اجتمع لامتناع الاجتماع مع الفصل قوله والا فهو منفصل اى وان
لم يكن مجموع ما ذكرنا وذكر بان لا يكون احدهما اعرف نحو اعطيته اياه واعطيتك اياك
واعطيتني اياي او بان يكون احدهما اعرف لكن لم يكون الاعرف مقدما نحو اعطيته اياك

لانه للفصل لغرض

ضمير الشأن

فالضمير منفصل لفظ لكرامتهم بتقديم احد المتساويين من غير مرجح على الآخر وتقديم الاقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة **قوله** والمختار في خبر كان الانفصال اى جاز انفصال خبر كان واتصاله تشبيهًا بالمفعول واذا كان ضميرًا لخوكنته وكنت اياه لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر المبتداء وحق خبر المبتداء الانفصال **قوله** والاكثر لولا انت وعسيت الى آخره اى الضمير اذا وقع بعد لولا وبعد عسى فالاكثر انه بعد لولا ضمير مرفوع منفصل لخو لولا انت الى آخره لكونه مبتداء وبعد عسى ضمير مرفوع متصل لخو عسيت الى آخره لكونه فاعل عسى **قوله** وجاء لولاك وعساك الى آخرهما اى جاء بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل لخو لولاك الى آخره وعساك الى آخره فقال الاخفش ان الضمير بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض الضمائر موضع بعض لخو ما انا كانت وبل انت هو في محل الرفع بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمير بعد لولا في محل الجر بلولا وهو حرف جر هنا وبعد عسى في محل النصب بعسى وهو بمعنى لعل هنا **قوله** ونون الوقاية مع الياء لازمة اى نون الوقاية مع ياء الضمير لازمة اما في مطلقًا لخو ضربني وضرباني وضربوني وفي المضارع العري عن نون الاعراب لخو يضربني للحفظ عن دخول الكسر وهذا سمي هذا النوع نون الوقاية **قوله** وانت مع النون اى وانت مع نون الاعراب في المضارع لخو يضربانني ويضربونني وتضربينني مخيرة في اثباته وحذفه اما اثباته فلجوازه على القياس المتقدم واما حذفه فللاستغناء عنه بنون الاعراب ولذلك

انت مع لدن مخيرة في اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون وفي حذفه لكونه اسما على ثلثة احرف ولكن انت مع ان واخواتها مخير في اثبات نون الوقاية لتشبيهها بالفعل وفي حذفها لكراهة اجتماع النونات في الاربعة الاول وحمل الاخيرين عند سيبويه على الاربعة الاول **قوله** ولختار في ليت ومن وعن وقد وقط اى ولختار اثبات النون في ليت لتشبيهها بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي من وعن لحفظ سكونهما مع جواز حذف احدهما لكونهما حرفًا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية لخو لي ولني ولختار الضبارة قد وقط اثبات النون لحفظ سكونهما مع جواز حذف احدهما لكونهما اسمين وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية لخو غلامي **قوله** وعكسها لعل اى وعكس ليت لعل في انه لختار في لعل حذف نون الوقاية لكونها حرفًا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها العقيلية اجتماع النونات بحذف النون الاولى في لعن فحمل لعل عليها لكونها من لغاتها واما جواز اثبات النون فللتشبيه بالفعل **قوله** ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما الى آخره اى يتوسط بين المبتداء والخبر قبل دخول العوامل اللفظية لخو زيد هو المنطلق وبعد دخول العوامل اللفظية عليهما لخو كان زيد هو المنطلق صيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتداء في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب والمتكلم والغيبة تقول زيد هو القائم الزيدان هما القائمان الزيدون هم القائمون هند هي القائمة

وكنت انت الرقيب وان ترد انا اقل واما قال صيغة ضمير مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع
لعدم تحقق كونه ضمير قوله وسيتي فصلا اي وسيتي هذه الصيغة فصلا لانها تفصل
بين كون ما بعدها نعتا لما قبلها او خبرا عنه فاذا وجدت هذه الصيغة علم ان ما بعدها
خبر له نعت لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت قوله وشرطه ان يكون الخبر معرفة
اي وشرط اثبات هذه الصيغة ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القايم او يكون الخبر
افعل من كذا اي يكون الخبر مشابها للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف كالاسماء المبنية
في الابهام نحو مثل وغير وكاسم المضاف الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب زيد
الآن او غدا او كاسم المضاف الى المعرفة لكنه نحو علام رجل او مشابها لها في امتناع دخول
لام التعريف عليه نحو كان زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن
معرفة ولا مشابها لم يحتج الى الفصل ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة وقد علم
مما ذكرنا انه لو قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها لكان اصوب واخصر
ان يكون المبتدا معرفة شرط ايضا الا انه لم يذكره للعلم به لذكره ان شرطه كون
الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا ويكون المبتدا معرفة قوله ولا موضع له عند
الخليل اي ولا موضع لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل مع قوله بانه اسم
لانه انما دخل للفصل كالكاف في اولئك والتاء في انت فكما ان هذه لا محل لها
من الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب قوله وبعض العرب يجعله
الى آخره اي وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدا ويجعل ما بعده خبره ويبنى على

هذا الوجه اسم بلا خلاف وعليه قراءة بعضهم في غير السبعة وما ظلمنا هم ولكن كانوا
هم الظالمون وان نرى انا اقل برفع الظالمين واقل قوله ويقدم قبل الجملة الى
آخره اي ويقدم قبل الجملة ضمير غايب للتعظيم والاجلال ان ذكر الشيء مبهما ثم ذكر
مفسرا اوقع في النفس تعظيما واجلالا وليكل يفوت الكلام عن السامع عند غفلته
وسيتي هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن في الجملة مؤنث وضمير القصة ان كان
فيها مؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار واما وجب ان تفسر هذا
الضمير بالجملة لانها هي المرادة من ذلك الضمير واما كانت بعد الضمير لوجوب كون
مفسر الشيء بعده قوله ويكون منفصلا ومتصلا اي ويكون هذا الضمير منفصلا
ان كان مبتدا نحو هو زيد قايم ليكون عامله معنويا ومتصلا مستترا ان كان عامله
فعلا وهو مرفوع نحو كان زيد قايم لوجوب استكنان الضمير الغايب المرفوع
في الفعل بلا فصل ومتصلا بارزا ان كان منصوبا سواء كان عامله حرفا نحو انه زيد
قايم او فعلا نحو ظننته زيد قايم لعدم استتار الضمير المنصوب والى هذا اشار بقوله
على حسب العوامل اي انفصاله واتصاله مستترا واتصاله بارزا انما هو على حسب
عوامله قوله وحذفه منصوبا ضعيف اي وحذف هذا الضمير والحال انه منصوب
لانه مراد ليس عليه دلالة قوية مثاله قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها
جآذرا وظباءا ولم يحترز بقوله منصوبا عن شيء لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا
لم يجز حذفه اما اذا كان مبتدا فلانه يلزم نقض الغرض فاما اذا كان اسم كان فلانه

لم يجز حذف الفاعل بل ذكره ليبيان ان حرفه منصوبا جايز على ضعف لانه مقصود
لدلالة ظاهرة عليه قوله الا مع ان اذا خففت فانه يلزم اى حذف هذا الضمير منصوبا
ضعيف الا مع ان المفتوحة المخففة من الثقيلة فانه يلزم حذفه معها مع عدم الضعف
لفظا
ليلة يلزم مزية الاضعف على الاقوى وبيانه ان ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل
لكونها مثل شد ومد ومعنى وعلى لفظ ان بان انيا لدلالتها على معنى زايد على
التاكيد كالفعل والمكسورة لم تدل الا على التاكيد الذى هو المعنى بالزوايد والمكسورة حال
المخففة وجدعلما كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فوجب ان يعمل المفتوحة المخففة
ليلة يلزم مزية الاضعف على الاقوى ولم تجد واعملها في الظاهر فقدروه في الضمير كقوله
ثم فتنة كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل وكقوله تعالى علم ان
سيكون منكم مرضى اى علم انه سيكون اعلم ان كل من يحفى مبتدا وقوله هالك خبره والجملة
خبر ان وان مع اسمها وخبرها في موضع مفعولى علموا وليس كل فاعل هالك ليلة يلزم تفسير
ضمير الشان بالمفرد قوله اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه اى اسماء الاشارة اسماء
وضعت لمشار اليه ولم يلزم تعريف الشئ تعريفا دوريا او بما مواخفى او بما هو مثله
لانه عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوى المعلوم وانما ثنيت
لكونها مشابهة للحرف من حيث احتياجها الى مانبتين ذات المشار اليه قوله ومنى ذا
للمذكر الى اخره اشارة الى تعديد ما وزيد لتاء اشارة الى المذكر عاقلا وغيره وذان الى مثنى
المذكر حال الرفع وذين الى مثناه حال النصب والجر وتا وتي ونه وذه وتهى وذى

ومعنى
وضع المصدر مع بدل من
التاكيد والمصدر الذى
يستفاد من الجملة كما ان
الفعل من احدى الخمسة والزمان

مقدم عليه

ان تقدم اسم الفاعل ما فاعلها المفرد

بشار جيد

بشار بها الى المونث الواحدة عاقلة وغيرها وتان الى مثنى المونث حال الرفع وتين اليهم
حال النصب والجر واولاء بالمد والقصر يشار به الى جمع المذكر والى جمع المونث عاقلا
وغيره قوله وبلحقها حرف التنبيه اى ويلحق اوايل اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه
وهو ها الدال على تنبيه المخاطب فقال هذا هذان هاتا هاتان هؤلاء ويفصل
باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على حال من خاطبه من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث قوله ومنى خمسة الى آخره اى اسماء الاشارة خمسة
هى المشار اليه اما مذكر واما مونث وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى واما
مجموع وهو مشترك بين المذكر والمونث فتكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على
الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة يستعمل مع كل واحد من الخمسة الاول
فتكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلة من ضرب خمسة في خمسة واما لمعنى
فتكون ستة وثلثين حاصلة من ضرب ستة للاشارة في ستة للخطاب تقول ذاك
ذاكما ذاكم ذاكِ ذاكما ذاكن وهكذا تقول في الاربعة الباقية اعنى ذين وتا وتين واولاء و
قوله وتقال ذا للقريب وذاك للمتوسط اشارة الى الفرق بين ذا وذاك وذلك
فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه المتوسط في القرب والبعد مع كونه
حال المخاطب وذلك للمشار اليه البعيد وقيل اللام لبعد المخاطب قوله وتلك و
تانك مشددتين واولاك مثل ذلك فقوله تلك وما عطف عليه مبتداء وقوله مثل
ذلك خبره يعنى كما ان ذلك للبعيد كذلك تلك وتانك وذانك مشددتين واولاك للبعيد

واما جعل الكاف حرفا فانما
لتعرف احوال الكاف حرفا كانت
ايكون الحرف حرفا فانما في
ايكون حرفا فالاظهر الاشارة بالجواب

واما للقريب هنا وذان وتان واولاء واما المتوسط هناك وذانك غير مشددتين
واولئك قوله واما ثم وهنا وهنا فلمكان خاصة اى خص الاسماء الثلثة الاشارة الى
المكان خاصة اى لا يشار بها الى غير المكان فهنا يشار بها الى المكان القريب وهنا وهناك
الى المتوسط وثم وهنا مشددة وهنالك الى البعيد وفى هنا ثلث لغات احدها
ضم الهاء مع تخفيف النون والاخريان فتحها وكسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر
قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد واما بنيت الموصولات لمشابهتها الحرف
من حيث احتياجها الى الغير وهو الصلة وهذا الموصول اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام
من مسند او مسند اليه الا مع صلة وعايد فقولنا اسم كالجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما
الا مع صلة تخرج الاسماء التى يصير جزءا تاما من الكلام كزيد ورجل وقولنا وعايد تخرج
مثل اذ واذا الهاء وان لم يتم جزءا من الكلام الا مع الصلة فانه لا يتم عايد واما قال
لا يتم ولم يقل لا يصير جزءا لانه يصير جزءا لكن لا يصير جزءا تاما قوله وصلة جملة خبرية
واما احتيج الى تعريفها لانها لم تكن بينة وكانت ما خوذة فى تعريف الموصول فعرفها
بان قال وصلة جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشئ بما هو مساو له فى المعرفة والجهالة او بما
هو اخفى واما وجب ان تكون صلته جملة لان الذى والتى ومثناهما ومجموعهما
وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها فحمل اخواتها عليها واما وجب ان تكون
خبرية لان ما عداها كالامر والنهى وغيرهما غير موضح للموصولات والصلة يجب ان تكون
موضحة قوله والعايد ضمير له هذا تعريف للعايد واما عرفه لانه غير بين وما خوذ فى

فى تعريف الموصول اى العايد ضمير فى الصلة يعود الى الموصول واما يجب ذكر الرابط
الصلة بالموصول قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اى صلة الالف واللام
الذى بمعنى الذى او التى لا تكون الا اسم فاعل او مفعول لكراهتهم ان يدخل صيغة
الالف واللام فى الجملة لكون صيغته مثل صيغة لام التعريف فتشكل من الجملة مفعوله
ليدخل عليه ويلزم ان تكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفعول منها وذلك المفعول هو
اسم الفاعل او المفعول قوله وهى الذى والتى الى آخره شروع فى عدها اى والموصول
الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المونث واللذان بالالف للمثنى المذكر حال الرفع
واللذين بالياء حال النصب والجر واللتان بالالف للمثنى المونث حال الرفع
واللتين بالياء حال النصب والجر والاولى والذين للمذكرين وقد جمع المونث
لغات اللاى واللاتى واللواتى واللاء بالمد والهمزة واللاى بالياء المكسورة او
من غير الهمزة فكل هذه الاسماء مشتركة بين اولى العلم وغيره الا الاولى والذين فانه
مخصوص باولى العلم قيل ومن العجب ان المفرد والمثنى وهما الذى واللذان لمن يعلم
ولمن لا يعلم والجمع مخصوص باولى العلم ومن فيمن يعلم غالبا وما فيما لا يعلم غالبا وهما
اعنى من وما استعملا ان للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث واتى للمذكر بمعنى
الذى واية للمونث بمعنى التى وذو الطائية بمعنى الذى فى لغة طى كقوله فان الماء ماء
ابى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت وذا بعد ما للاستفهام خاصة بمعنى الذى
عند البصريين واما عند الكوفيين فيقع ذا بمعناه مطلقا والالف واللام فى اسم الفاعل

والمعمول لمعنى الذى او الذى قوله والعايد المفعول يجوز حذفه اى الضمير العايد من الصلة
الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى يقدره
واما قال مفعوله لانه يعلم من هنا ان خبر كان اذا وقع عايدا عليه حذفه صحيح
لحصول العلم به مع كونه فضلة والاصوب ان يقول والعايد المفعول الكثير حذفه لانه قد يحذف
عنه واما قيد العايد بالمفعول لان عينه وسواء المرفوع او المجرور لم يجز حذفه لكون المرفوع
فاعلا وامتناع حذف الفاعل واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف اعنى الجار والمجرور
وفيه نظر لجواز كون المرفوع مبتدأ وخبرا وجواز حذفهما ولجواز حذف الجار والمجرور معا
كقوله صفحنا عن بنى ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا
اى كالذى كانوا عليه قوله واذا اخبرت بالذى صدرتها الى آخره اى اذا اخبرت باستعانة
الذى عن شئ معلوم من وجه وغير معلوم من وجه آخر صدرت الذى اى جعلت الذى فى
صدر الجملة لكونه مخبرا عنه وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا يعود الى الذى للربط واخرت
المخبر عنه لكونه مخبرا به فاذا اخبرت عن زيد فى قولنا ضرب زيدا فعلت ما قلناه وقلت
الذى ضرب زيد وكذلك تقول فى الاخبار عنه بالالف واللام انا الضارب اياه انا زيد لكن
بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية ليمكن بناء اسمى الفاعل والمفعول منها بصيغ
دخول الالف واللام واذا كان كذلك كان الذى اكثر مجالا من الالف واللام واعلم ان المراد
بالذى فى قوله واذا اخبرت بالذى هو الذى واللذان والذين والتى واللتان واللاتى واللاتى ونحو
اعلم انه يجب تقديم المبتدأ وتاخير الخبر منا مع انه لم يذكر بما فى مواضع وجوب
تقديم المبتدأ ومواضع تاخير الخبر قوله واذا تعذر امر منها تعذر الاخبار اى فاذا
الى الموصول وتاخير المخبر عنه خبرا تعذر الاخبار عنه بالذى بانتقاء لازمه وشرطه
قوله ومن ثم امتنع فى ضمير الشان اى ومن اجل انه اذا امتنع امر من الامور الثلثة امتنع
الاخبار عن ضمير الشان فى نحو هو زيد قايم لتعذر تصدير الجملة بالذى وتعذر تاخيره
وامتنع الاخبار ايضا عن الموصوف فى نحو جانى زيد الظريف لامتناع جعل الضمير مكانه
وصف الضمير وانما يمتنع الاخبار عن الموصوف اذا لم يوخر الصفة اما اذا اخر مع الصفة
نحو الذى جانى زيد الظريف فلم يمتنع لعدم المانع ولان المخبر عنه هو الموصوف مع الصفة
وامتنع الاخبار ايضا عن الصفة لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع وقوع الضمير صفة
وامتنع الاخبار عن المصدر العامل فى نحو اعجبنى ضربك زيدا لامتناع جعل الضمير مكان
ان اعملنا الضمير فى معموله لان الضمير لا يعمل ولامتناع تاخيره ان اعملناه فى معموله لان المصدر
لا يعمل متاخرا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر الغير العامل نحو ان يقال
فى رايت ضربك الذى رايته ضربك وانما تمتنع الاخبار عن المصدر العامل ان لم يوخر
المصدر مع معموله اما اذا اخر المصدر مع معموله نحو الذى اعجبنى ضربك زيدا فلم يمتنع
لعدم المانع وامتنع الاخبار عن الحال فى نحو ضرب زيدا قايما لامتناع جعل الضمير
مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا يمتنع عن التمييز نحو طاب زيد نفسا وامتنع الاخبار
عن الضمير المستتر لان يعود الى غير الموصول فى نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه
الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غير الموصول ولو عاد الى الموصول لبقى ذلك الغير بلا عايد

وامتنع الاخبار عن الاسم الذى يشتمل على الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول في نحو
زيد ضربت غلامه لعيره ما ذكرناه قوله وما الاسمية موصولة اى وما الاسمية انواع
احدها موصولة وهى لغير اولى العلم غالبا نحو اعجبنى ما صنعته وقد تكون للعالمين كقوله تعالى
والسماء وما بناها والثانى شرطية كقوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها
والثالث استفهامية فى غير العالمين كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة
بمعنى شئ اما بالمفرد نحو مررت بما معجب اى بشئ معجب واما بالجملة كقوله ربما تكره
النفوس من الامر له فرجه كحل العقال والخامس تامة بمعنى شئ نحو فنعمة دقائقا
اى نعم الشئ شيأ الدق والسادس صفة نحو غسلته غسلا ما اى غسل قوله ومن كذلك
انواع من كانوا انواعا الا فى التمام والصفة فان من لا تكون تامة ولا صفة مثال الموصولة جائنى
من ابوه طبيب ومثال الاستفهامية من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد كفى بنا فضلا
على من غيرنا حب النبى محمد اباناه ومثال الموصوفة بالجملة كقوله رب من انضجت غيظا
صدره فدعنى لى موتا لم يطع فانها بمعنى شخص او انسان ومثال الشرطية من يكرمنى
اكرمه وهى تجمع وجوها تختص باولى العلم وقد تستعمل لغير اولى العلم كقوله تعالى ويخلق ما لا تعلمون
فمنهم من يمشى على بطنه وانما بنى من وما شرطيتين واستفهاميتين لتضمنهما معنى
الحرف وحرفا الاستفهام والشرط وبنيا موصولين لاحتياجهما الى الصفة والصلة
قوله واى واية كما الا فى التمام اى عدد انواعها اى واية كعدد انواع ما الا فى التمام فان اية اية
لها تفعال تامتين مثال الاستفهامية ايهم وايتهم عندك والشرطية ايهم يكرمنى اكرمه
مذكور واى وايه تكن الا راد الشارح

والموصوفة بايتها الرجل وبايتها المراة والموصولة قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا
والصفة نحو مررت برجل اى رجل قوله ومى معربة وهذا اى انها معربة وهذا
من بين اخواتها فى جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة او حذف صدر صلتها
فانها تبنى حينئذ اما اعرابها مع قيام الموجب للبناء فللتنبيه على ان اصل اخواتها
هو الاعراب واما اختصاصها بالاعراب دون اخواتها فلوجود الاضافة المنافية
للبناء فيها وعدمها فى اخواتها واما بناؤها اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اى انهم هو فانا كيد مشابهتها الحرف من حيث
افتقارها الى ذكر المحذوف قوله وفيما اصنعت وجهان اى وفى ماذا اصنعت
وجهان عند سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذى وما للاستفهام اى ما الذى صنعت
جوابه فما مبتدأ والموصول مع صلته خبره والعايد محذوف تقديره ما الذى صنعته وهو
مرفوع ليطابق السؤال وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور فى السؤال لكن
الاول اولى وثانيهما ان ماذا بمنزلة اسم واحد وهو اى شئ وتحكم على موضعه بحسب
ما يقتضيه العامل ومهما فى محل النصب بانه مفعول صنعت وانما قدم لتضمنه معنى
الاستفهام فعلى هذا لا يكون اسما موصولا وجوابه حق منصوب ليطابق السؤال ويجوز
الرفع ايضا على تقدير خبر مبتدأ محذوف لكن الاول اولى قوله اسماء الافعال ما كان
الامر او الماضى اى اسماء الافعال اسماء بمعنى امر المخاطب او بمعنى الماضى مثال الاول
رويد زيدا اى امهله ومثال الثانى هيهات اى بعد وانما بنيت لوقوعها موقع المبنى

1306

وكونها بمعناه **قول** وفعال بمعنى الامر اى فعال على انواع احدها ان يكون بمعنى الامر كنزال
بمعنى انزل وهو قياس من الثلاثى اى مجئ فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثى قياس
وهو مذهب سيبويه لكثرة مجئ فعال بمعنى الامر من الثلاثى دون الرباعى فقوله فعال
مبتداء وقوله قياس خبره والثانى ان يكون مصدرا معرفة اى علما للمعانى نحو فجار
علما للفجرة او الفجور والثالث ان يكون صفة معدولة نحو يا فساق بمعنى يا فاسقة
بنى القسمان لمشابهتهما فعال الذى بمعنى الامر من حيث وجوه العدل فى كل واحد
منهما ومن حيث الزنة فقوله فعال مصدرا معرفة مبتداء ومصدرا منصوب على
الحال وصفة عطف على مصدرا وقوله مبنى خبر فعال والرابع ان يكون علما
للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب وهو مبنى عند اهل الحجاز ومعرب عند بنى تميم
فعال التى فى آخره راء نحو خضار فان اكثر بنى تميم يوافقون الحجازيين فى بنائه
بناء فوه عند اهل الحجاز فلمشابهة فعال التى بمعنى الامر فى العدل والزنة واما اعرابه
ومنع صرفه عند بنى تميم فلعدم علة البناء فيه وكونه علما معدولا فوجب ان
يعرب ويمنع الصرف واما بناء راء آخره عند اكثر بنى تميم فلتحقق موجب جواز
الامالة فيه اذا بنى على الكسر فى الاحوال الثلث وتقديره كلامه فى الرابع وفعال
علما للاعيان مؤنثا مبنى فقوله مبنى خبر فعال المقدر وعلما منصوب بانه حال
ومؤنثا صفة فحلما ولم تحترز بقوله مؤنثا عن شئ بل الغرض من ذكره هنا ان تعلم
ان فعال علما للاعيان لا يكون الا مؤنثا ولقائل ان يمنع ذلك بان سفار اسم ماء و
حضار

وحضار اسم كوكب والماء والكوكب مذكران وجوابه ان سيبويه قال ان سفار و حضار
مؤنثان لان العرب تؤنث بعض المياه فيقول ماء قلان وتؤنث بعض الكواكب
فيقول الشعرى والزهرة فسفار اسم الماء وحضار اسم كوكبة فى التقدير **قول**
الأصوات كل لفظ حكى به صوت او صوت به للبهايم اى الاصوات اسما حكى بها
عن اصوات نحو غاق حكايت عن صوت الغراب او صوت بها للبهايم نحو خ خ زاجرة
البعير وقاع لزجر الغنم وانما بنيت لعدم موجب الاعراب وهو التركيب الذى
يقصد فيه باجزاء المركب اللفظ والمعنى فان الثانى منتف ههنا لانه يقال قد غاق
او كتب غاق ولم يقال جائنى غاق او قام غاق او غير ذلك مما يراد به غاق **قول**
المركبات كل اسم من كلمتين الى آخره اى المركبات كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما
نسبة والمراد بالمركب ههنا المركب المبنى الذى سبب بنائه التركيب فقوله كل اسم
كالجنس وبقوله من كلمتين خرج الاسماء المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه
مثل تابط شرا وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما وجب اخراج الاول
لان سبب بنائه ليس التركيب والثانى لكونه معربا ولكلامنا فى المبنى وانما قال
من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه **قول** فان تضمن الثانى حرفا بنيا
اى فان تضمن الجزء الثانى من المركب الذى سبب بنائه التركيب حرفا بنى الجزآن
كخمسة عشر وحادى عشر الى تسعة عشر وتاسع عشر الا اثنى عشر اما بناء الجزء الاول
فلكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثانى فلتضمنه الحرف فان اصل خمسة عشر

غاق مثل الوطواط والغراب ما من كل واحد
منهما اذا كتب كلمتين ليس بينهما نسبة
ليس بمبنيين فلما اورد ان كلا منهما
وغير وارد لان

لان سيبويه ليس كذلك لان الاول
معرب والثانى مبنى وهو يدعى

وحضار

خمسة وعشرة وانما اوردنا البين ومما خمسة عشر وحادى عشر ليعلم ان البناء
ثابت فى هذا المركب سواء كان المراد العدد او الواحد من المتعدد وفى بناء المركب الذى
يراد به واحد من المتعدد نظر لان الثانى فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادى
وعشر وجوابه انا لا نسلم انه لا يتضمن الحرف اذا لم يرد به حادى وعشر لان معناه حادى
وعاشر كما ان معنى احد عشر احد وعشر لانه مركب من المفردين من المتعدد احدهما
الحادى والثانى العاشر فكما يقال احد عشر كان ينبغى ان يقال حادى عاشر الا انه يجوز حذف
الواو وغير لفظ العاشر الى لفظ العشر للتخفيف وانما استثنى اثنى عشر من هذا الحكم
لانه اعرب الجزء الاول منه وبنى الثانى والمالم يبن مع وجود علة البناء لشبههم اياه
بالمضاف فى حذف النون منه لئلا يوذن بالانفصال فشبه به ايضا فى الاعراب لكونه حكما
لفظيا مثل حذف النون قوله والاعرب الثانى اى وان لم يتضمن الجزء الثانى من المركب
الذى سبب بنائه التركيب حرفا اعرب الجزء الثانى منه لعدم علة بنائه وبنى الاول
لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد على الاصح نحو بعلبك وانما قال فى الاصح لان
فيه ثلث لغات احديها المذكورة ومبنى الجزئين كخمسة عشر ولهذا قال فى الاصح والثانية
اعراب الجزئين حكما واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه والثالثة
اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى واعلم انه لو قال والا اعرب
الثانى ان لم يكن الثانى قبل التركيب مبنيا نحو عمرويه ونفطويه لكان اصوب وجوابه
ان كلامنا فى المركب الذى سبب بنائه التركيب وههنا ليس كذلك قوله الكنايات

والمراد بالكنايات ههنا الكنايات المبنية وهى عبارة عن الفاظ مبهمة يعبر بها
عن شئ وقع مفسرا فى كلام متكلم اما لجعلها بهما على المخاطب او لنسيانه فعلى هذا
لم يكن كم كناية لانه لا يعتبر به عن شئ وقع مفسرا فى كلام متكلم وانما ذكرنا ههنا لكونه موافقا
لكذا فى كونه للعدد قوله كم وكذا للعدد اى كم وكذا كنايتان عن العدد وانما بنى كم لانها متضمنة
لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونهما مثل الاستفهامية فى الصيغة وانما بنى كذا
لكونه منقولا عن مبنى لان اصله اذا ادخل عليه كاف التشبيه بقى على ما كان عليه
من البناء وميز كذا منصوب غالبا لكون ذا بمنزلة المضاف اليه فى مثل ملؤه عسلا
لكنه قد يكون مجرورا باضافة كذا اليه لكونه بمنزلة ثلثه ومائة وقد يكون مرفوعا
بانه مبتدأ ما قبله خبره نحو له عندى كذا درهم فدرهم مبتدأ وله مقدم عليه
خبره وكذا حال هكذا قالوا وفيه نظر لان المعنى له شئ عندى والاولى عندى ان يكون
كذا مبتدأ ودرهم بدلا او عطف بيان وله خبره وعندى ظرف لله قوله وكيت وذيت
للحديث اى كيت وذيت كنايتان عن الحديث وانما بنيا لكونهما واقعين موقع المبنى
وهو الجمل قوله فكم الاستفهامية ممتيزها منصوب مفرد اى ممتيز كم الاستفهامية
منصوب مفرد لانه للعدد فجعل ممتيزه كممتيز الاعداد المتوسطة لئلا يلزم الترجيح
بلا مرجح قوله والخبرية مجرور اى ممتيز كم الخبرية مجرور مفرد ومجموع اما كونه مجرورا
فلكونه مضافا اليه واما جواز كونه مفردا او مجموعا فلكونه للعدد وجواز كون ممتيز
للاعداد مفردا او مجموعا قوله وتدخل من فيهما اى وتدخل من فى ممتيز كم الاستفهامية

دار الكتب المصرية

والخبرية نحو كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قوله ولهما صدر الكلام اى لكم
الاستفهامية وكم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام واخبار التكثير
وكلما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اى كل واحد من كم الاستفهامية وكم الخبرية
يقع مرفوعا اى مبتدأ وخبرا ومنصوبا ومجرورا ولم يقع فاعلا لاقتضائهما صدر
الكلام قوله وكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره اشارة الى مواضع كونهما منصوبين
اى كل موضع يكون ما بعد كم فعلا غير مشتغل عنه بضمير او متعلق ضميره كان كم الخبرية
فى محل النصب بذلك الفعل على حسب ما يقتضيه العامل يعنى ان اقتضى العامل
مفعولا به كان مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا
مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا
كان ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف
مجرورا اشارة الى مواضع كونهما مجرورين وهى كل موضع قبله حرف جر او اسم
مضاف اليه فيه نحو بكم رجلا مررت وغلام كم رجل ضربت قوله والا مرفوع
اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين ومعناه انه ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل
عنه بشئ آخر وله قبله حرف جر وله اسم مضاف اليه فكم مرفوع فى ذلك الموضع
بانه مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا اخوك وكم رجل قام وخبر مبتدأ ان
كان ظرفا نحو كم يوما سفرك ويعلم كونه ظرفا بالمميز فان كان المميز ظرفا كان كم
ظرفا والا فلا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اى واعراب اسمى الاستفهام

اى كم الاستفهامية وكم الخبرية

والشرط

والشرط اى واعراب اسمى الاستفهام والشرط نحو من وما استفهامين وشرطين
مثل اعراب كم فان كان بعد ما فعل غير مشتغل عنها بشئ آخر كان محلهما
النصب بانهما مفعولان له نحو من ضربت ومن تضرب اضرب فان كان قبلهما حرف
جر او اسم مضاف فمحلهما الجر نحو من مررت وبمن تمر امرر وغلام من ضربت
وغلام من تضربه اضربه وان لم يكن بعد ما فعل شئ مما قد ذكرناه ولا قبلها حرف
جر ولا اسم مضاف فمحلهما الرفع بالابتدا نحو من ضربته ومن تضربه اضربه ومن قام
قوله وفى مثل نمير كم عمة لك يا جرير وخالة اوجه اى وجاز فى تمييز كم
الذى احتمل نصبه بالفعل الذى بعده مع احتمال رفعه بالابتداء ثلثة اوجه
النصب بان يكون كم للاستفهام فكانه عقل عن كمية اعداد خالاته وعماته والجر
بان يكون للخبرية وكم يكون مبتدأ فى الصورتين لانه ما بعده فعل اشتغل عنه بضميره
وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف وقوله فدحلبت على
عشارى خبره والرفع بان يكون عمة مبتدأ ولك صفة لها وقد حلبت على
خبرها وكم حينئذ يحتمل الاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين فى محل النصب على
الظرف ان كان المميز المقدر مرة وعلى المصدر ان كان المميز المقدر حلبة
لانه بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره ظرفا او مصدرا وهذا البيت للفرزدق
يهجو جريرا ونمامة كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى
فان نصبت عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتها وان جررتها

جوزتها لكونها نائبة عن لها قوله وقد تحذف في مثل كم مالك وكم ضربة اى وقد تحذف
المميز اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك في الاستفهامية اى كم درهما مالك لانه اذا سئل
عن كمية مال علم انه سئل عن كمية دينار او درهم ونحو كم ضربت في الخبرية
اى كم ضربة ضربت او كم مرة ضربت فكم في المثال الثاني في محل النصب على المصدرية او
على الظرفية وفي المثال الاول مبتدأ ما بعده خبره قوله الظروف منها ما قطع عن
الاضافة والمراد بالظروف المبهمة وهي انواع منها ما قطع عن الاضافة
نحو قبل وبعد وجميع الجهات الست اذا قطع عن الاضافة ونوى بها فانها تبنى
لكونها مشابهة للحرف من حيث احتياجها الى المضاف اليه المحذوف المنوي وتبنى
على الحركة لكون بنائها عارضا وعلى الضم ليكون حركتها حالة البناء مخالفة لحركتها حالة
الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف منويا فكان معربا كقوله فساغ لي الشراب وكنت
قبلا لانه جعل اسما برأسه من غير التفات الى المضاف اليه فلم تخنع اليه فلم يشبه
الحرف والفرق بين هذه الاسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة منوية
مع احتياجها الى المضاف اليه في الصورتين انها مذكورة بنائها في الصورة الاولى
فاعربت وبعضها مذكورة في الصورة الثانية فبنيت لان بعض الاسم لا يشبه الحرف
قوله واجرى مجراه لا غير ولا لبس غير وحسب اى واجرى لا غير ولا لبس غير
وحسب مجرى قبل وبعد في البناء على الضم للعلة المشتركة وانما قال اجرى مجراه
لا غير وحسب لان لا غير وحسب ليسا بظرف وكان مبنية فاورد منها

ولبسي غيرها بقلل والاعر

لمشابهته قبل وبعد قوله ومنها حيث اى ومن الظروف المبنية حيث وانما بنيت
لمشابهتها الحرف من حيث احتياجها الى جملة توضحه ولا يضاف الا الى جملة
في الاكثر لان موضوع لمكان يقع فيه النسبة وانما قال في الاكثر لانه قد يضاف الى
المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا نجم يضيء كالشهاب ساطعا فالقياس
اعراب حيث حينئذ قوله ومنها اذا وهي للمستقبل اى ومن الظروف المبنية اذا
وبنى لاحتياجها الى الغير وهو المضاف اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل الناصب
او غيره ومعنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل لمضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة
الشرط الفعل ولذلك تحتاج الى جواب وجوابه عامله ويعلم من قوله فلذلك اخترنا
قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان للشرط او قد يكون اذا للفاجاة اى لظرف المكان
او للوقت المجرد عن معنى الشرط فيلزم المبتدأ بعدها اى يقع الجملة الاسمية بعدها
فرقا بين اذا هذه وبين اذا للشرط نحو خرجت فاذا السبع واقف فاذا معمول
واقف كانك قلت فبحضرتي السبع واقف وهذه هي التي تنوب مناب الفاء
في جواب الشرط هكذا ذكره النحاة وقال المصنف انه ظرف معمول لما دل عليه
معنى فاجأت كانك قلت فاجأت زمان السبع واقف اعلم انه لو قال فيقع المبتدأ
بعدها غالبا كان اصوب لانه لا يلزم المبتدأ بعدها والا لكان الرفع بعدها
واجبا لكنه ليس كذلك لما ذكرنا في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير قوله
ومنها اذ لما مضى اى ومن الظروف المبنية اذ وهي للزمان الماضي يدخل الماضي وغيره

ويقع بعد لما جملتان اسمية او فعلية نحو اذا قام زيد واذ زيد قايم لعدم معنى الشرط
فيه وعلة بنائه ما ذكر نا في اذا ومن معناها يفرق بينهما وقد يكون اذ للفاجاة كاذا
نحو خرجت فاذ زيد قايم وعليه قول الشاعر واستقد بالله خيرا وارضين به
فبينما العسر اذ دارت مياسير فبين ظرف مكان ومازايدة والعسر مبتداء
وخبره محذوف وهو موجود وهو العامل في بين والزمان مضاف الى هذه الجملة
تقديره فبين ازمان العسر موجود والعامل في اذ دارت له انه ليس بمضاف الى
دارت فيمتنع عمله فيما قبله وله يجوز ان يعمل دارت في بين لكون بين واخرا في
المكان لامتناع عمل عامل واحد في ظرفي مكان اله على سبيل البدل قوله ومنها اين
واني للمكان استفهاما وشرطا اي ومن الظروف المبنية اين واني ومما للمكان سواء
كانا للاستفهام او للشرط نحو اين زيد واين يكن اكن واني زيد واني زيد
يقعد اقعد وبنيا لتضمنهما حرف الاستفهام او حرف الشرط قوله ومتى للزمان
فيهما اي متى لظرف الزمان في الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى
تأتني اكرمك والفرق بين متى الشرطي واذا الشرطي ان متى للزمان
المبهم ولما لم يتحقق وقوعه واذا للزمان المعين ولما تحقق وقوعه فلهذا
لم يقال آتيك متى احمر البسر بل قال آتيك اذا احمر البسر وبني متى لتضمنه
همزة الاستفهام او حرف الشرط قوله واتان للزمان استفهاما اي ومن الظروف
المبنية اتان ومتى لظرف الزمان في الاستفهام كقوله تعالى اتان يوم الدين

وبني ايان لتضمنه همزة الاستفهام قوله وكيف للحال استفهاما اي ومن الظروف
المبنية كيف في زمان الحال نحو كيف زيد وبني لتضمنه حرف الاستفهام وهو
من ظروف الزمان عنده انه سؤال عن حال المسئول عنه في الحال قوله ومذ ومنذ
بمعنى اول المدة اي ومن الظروف المبنية مذ ومنذ وهما لمعنيين احدهما بمعنى
اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لمتى
ليدل على اول المدة الذي هو المطلوب بقول ما رايته مذ يوم الجمعة والثاني بمعنى
جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد لبيان جميع المدة التي هي المقصود في الزمان
الذي يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته مذ يومان وانما بنيا لكونهما اسمين مثل
كونهما حرفين في اللفظ قوله وقد يقع المصدر او الفعل اي وقد يقع المصدر بعدهما
نحو ما رايته مذ سفر او الفعل نحو ما رايته مذ سافر وان مخففة نحو ما رايته
مذ ان سافر وان الثقيلة المفتوحة نحو مذ انه سافر قوله فبقدر زمان مضاف
يلزم لما ذكر اي اذا وقع بعدهما احد الاشياء المذكورة وجب ان يقدر بعدهما
زمان مضاف اليه لكون المعنى مبنيا عليه اي ما رايته مذ زمان سفره وزمان
ان سافر وزمان انه سافر وانما حذف للعلم به وحينئذ يكونان بمعنى اول المدة
قوله وهو مبتدأ وخبر الى آخره اي منذ ومذ مبتدأ في مواضع اسمينهما وما
بعدهما خبرهما وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة
او بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء

مابعد مما اى يوم الجمعة اول ويومان جمع تلك المدة وموضعيف لان المعنى
لا يساعد له اذ اجعل مذ ومنذ مبتداء وله مانع عنه وله انه يمنع وقوع مثل
يومين مبتداء في مثل قولنا ما رايته مذ يومان لانه نكرة غير مختصة بوجه
واعلم انه لا موضع للجملة التي هما صدرها الا عند البصريين فانه يجعل موضعها
نصبا على الحال وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد ذلك قوله ومنها لدى و
اى ومن الظروف المبنية لدى ولدن وفيهما لغات غير مما وقد اشار الناظم بقوله
وقد جاء لَدُنْ بفتح اللام والدال وسكون النون ولَدُنِ بفتح اللام وسكون الدال
وكسر النون ولُدُنِ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدْ بفتح اللام وسكون
الدال ولُدْ بضم اللام وسكون الدال ولَدْ بفتح اللام وضم الدال وانما بنيت لان من
لغاتها لَدُ الذى وضعه وضع الحروف ثم حمل عليه اخواته وحكمها ان تجر بها
على الاضافة نحو المال لدى زيد ولكن نصب العرب عند وقد بلدن خاصة
واعلم ان لدى ولدن يستعملان للمستقبل نحو اذا وقع لدى زيد كذا ولكن
لدى زيد لم يصدق الا اذا كان المال
حاضرا عنده واذا قيل المال عند زيد
صدق ذلك سواء كان المال حاضرا عنده
او غائبا

الفرق بين عند ولدى انه اذا قيل المال
اى لم افعله ابدا وبنيا لتضمنها معنى في واختصاصها بالبناء من بين سائر الظروف
لعدم ظهور في فيهما لتضمنها في او لتضمنها لام التعريف قوله والظروف المضافة
الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح اى يجوز بناء الظروف المضافة الى الجملة على الفتح

نحو هذا يوم ينفع الصادقين وانى اذ نحو يومئذ لم يكتسبا بها البناء من المضاف اليه
قيل المراد بالجملة هو الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية
وهو ممنوع عند الاولين لان الجملة مبنية سواء كانت فعلية او اسمية
فيجوز اكتساب المضاف اليها البناء ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اعرابها
ايضا لكونها اسما مستحقا للاعراب وله يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء
منه قوله وكذاك مثل وغير مع ما وان وان اى وكذلك يجوز بنا غير ومثل على
الفتح اذا اضيفا الى ما نحو قبل ما يقوم او الى ان المصدرية نحو قبل ان
يقوم او الى ان نحو قبل ما تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجمل نحو اذا
وحيث ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب وانما ذكرهما وان لم يكونا
من الظروف لكونهما مشابهين للظروف من حيث احتياجهما الى المضاف اليه
قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشئ بعينه فقوله ما وضع لشئ شامل
للنكرة وقوله بعينه مخرج النكرات لانها لم توضع لشئ بعينه وانواعها المضمرات
والاعلام والمبهمات اعنى الموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف
بالنداء والمضاف الى احدها معنى وقد مر المضمرات والمبهمات والمعرف بالنداء
والمضاف الى احدها واما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف المضاف
من المضاف اليه واما المعرف بلام التعريف فاللام فيه اما لتعريف الجنس نحو اهلك

الناس الديان والديّم واما التعريف استغراق الجنس كقوله تعالى والعصر
ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما للعهد بان يذكر منكور ثم يقال المنكور
معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون
معهودا في الذهن كقولك ادخل السوق اذا كان السوق معهودة بينك وبين مخاطبك
واما بمعنى الذى نحو الضارب والمضروب وقد مر قوله العلم ما وضع لشئ بعينه
غير متناول غيره بوضع واحد فقوله ما وضع لشئ بعينه شامل لجميع المعارف
وبقوله غير متناول غيره يخرج عنه سائر المعارف لكونه متناولا لغيره فان
انت وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره وموزيد وعمرو اذا خوطب
وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذى وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمى به
رجل ثم يسمى به آخر فانه وان كان متناولا لغيره لكن ليس بوضع واحد
بل باوضاع اعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع لمخاطب معين او لما
لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه والى
والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشئ غير معين والمقدر خلافه وله يقال مختار
انه موضوع لمخاطب غير معين ويمنع كونه موضوعا لشئ غير معين لان ذلك الشئ
معين من حيث انه مخاطب لتميزه عن المتكلم والغايب لما نقول لا يكفي
في كونه موضوعا لشئ معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من
فيتميز عن واحد من غير الرجال فان مثل انت ورجلا يشتركان في انهما موضوعان

لواحد

لواحد لكن احدهما لواحد من المخاطبين والاخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة
بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغايب والمتكلم في كونه موضوعا لمعين واعلم ان جواب
مبني على حرف واحد وهو ان مثل انت كلي باعتبار ان مفهومه لمن تخاطبه زيدا
كان او عمرا وجزئي باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه بسبب قصد تعيين
شخصا معينا واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشئ بعينه انما هو باعتبار
عروض الجزئية والتشخص اياه والمراد بقولهم انه متناول غيره انه يجوز استعماله في
آخر غير الذى استعملته اولا لكون مفهومه كليا او بقولنا في الجواب المراد بالوضع الاستعمال
فيكون معنى الحد العلم ما استعمل لشئ بعينه غير جايز استعماله في شئ آخر وقوله لا يكفي
الاشكال واعلم انه يجوز نصب غير على الحال فيكون معناه العلم ما استعمل في شئ بعينه
غير جايز استعماله فيه وغيره ويجوز رفعه بان يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز جره لان ذلك
الشئ الذى هو المعين لا يتناول غير نفسه حتى تحترز عنه قوله واعرفها المضمر المتكلم
ثم المخاطب اى واعرف المعارف المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب
لجواز وقوع شركة ما ثم المضمر الغايب ثم الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف
التعريف والمنادى والمضاف الى احدها معنى بحسب المضاف اليه وهو المشهور من
مذهب سيبويه وفيه اختلفات كثيرة وفايدة الخلاف يظهر في الوصف فقط قوله
النكرة ما وضع لشئ لا بعينه فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله
لا بعينه خرجت المعرفة عنه نحو رجل فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة

فيتناول الكل على سبيل البدل قوله اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء
اى اسماء العدد اسماء وضعت للدال على كمية آحاد الاشياء اى المعدودات فالواحد
والاثنان عدد لوفوعهما جوابا عن قول القايل كم عندك ولم ينتقض الحد بمثل الذراع
مع كونه موضوعا لكمية آحاد الاشياء لانه غير موضوع لكمية آحاد جميع الاشياء
بالمقدار لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء بالذراع وفيه نظر لانه لم يقدر جميع الاشياء
بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد ما وضع لكمية آحاد الاشياء بالذات فلا يشكل
بالذراع لان الكمية عارضة له لانه فرض واحد واصول الاعداد اثنا عشرة كلمة
من واحد الى عشرة ومائة والف وتتولد منها اعداد غير متناهية الى حد تقف
والتولد اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو عشرين والوف ومئات و
بعطف نحو احد وعشرون واما بتركيب نحو احد عشر على سبيل منع الخلو قول نقول واحد
واثنان واحدة واثنتان او اثنتان بيان استعمال هذه الاعداد اى نقول واحد واثنان
للمذكر وواحدة واثنتان او اثنتان للمونث وهو جار على القياس ونقول ثلثة للمذكر
وثلث للمونث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة رجال وعشر نسوة وهو غير
جار على القياس المشهور وانما لم نجر عليه لان المعدود المذكر جمع هينا فيكون مونثا
فيلزم لحوق التاء بعدد واذا لحق المذكر لم يلحق للمونث فرقا بينهما ولم يفعل بهم
الامر بالعكس لكون المذكر اسبق فاحتيج الى تانيثه اولا واما قول بعض النحاة
فلد عشر امثالها فلان الامثال هى الحسنات ولانها اكتسب التانيث من المضاف اليه

واعلم انه يجوز ان يقال ثلث دواب وثلثة دوابّ اذا اريد بها المذكر فمن قال ثلثة
دواب اجرى على الاصل وهو ان الدابة في الاصل صفة على وزان فاعلة من دب يدب
وليست باسم لكنها يستعمل استعمال الاسماء من حيث انها يذكر الموصوف فيكون التقدير
ثلثة اشياء دواب ومن يكون المعدود مذكرا ومن قال ثلث دواب حمل على الظاهر
واجرى الدابة مجرى غرفة والمختار ثلثة بنات عرس واربعة بنات اوى لان الواحد
ابن اوى وابن عرس وقال المحققون من علماء البصرة ثلث طلحات سواء اريد بها
نساء وقيل ثلثة طلحات ان اريد بها الرجال وثلث طلحات ان اريد بها
النساء فرقا بينهما قول احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنا عشرة الى اخرها
جاوزت عشرة فلت احد عشر رجلا واثنا عشر للمذكر واحدى عشرة و
عشرة امرأة للمونث اما الجزء الاول فقد جاء حال التركيب كجزئه حال الافراد
الا انه غير الواحد الى الاحد والواحدة الى الاحدى تخفيفا واما تانيث الجزء الثاني في
المونث وتذكيره في المذكر فقد رجع الى القياس المجهور حمله على اخواته لعلة تذكرها
في اخواته قول ونقول ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع
عشرة للمونث بسكون الشين عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء
الاول جاء في التذكير والتانيث حال التركيب كجزئه حال الافراد وتذكير المونث
وتانيث المذكر والجزء الثاني فقد رجع الى الاصل لانه لما وجب تذكيره للمذكر
لئلا يلزم اجتماع التانيثين فيما موكلة الواحدة وجب تانيثه للمونث انتهى

لانتفاء المانع ومُوجِد الفرق بين المذكر والمؤنث وكسر السين من عشرة
أو سكونها لتوالي أربع فتحات في كلمة واحدة مع تركيبها مع ما بعدها
فتحة قوله عشر وإخوانها فيهما أي نقول عشرون وإخوانها وهي للمذكر والمؤنث
الى تسعين في المذكر والمؤنث نحو عشرون رجلاً وامرأة الى تسعين رجلاً وامرأة
قوله احد وعشرون احدى وعشرين أي اذا عطفت العشرات اعني عشرين الى
تسعين على ما دون عشرة ومن احد الى تسعة تستعمل ما دون عشرة على ما
عرفت وتعطف عليه عشرين وانما اوردت مثالاً للتعليم وملواحد وعشرون للمذكر
واحدى وعشرون للمؤنث قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اي ناخذ آحاداً
من واحد الى عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه عقود العشرات
فقوله اثنان وعشرون رجلاً واثنتان وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلاً
وتسع وتسعين امرأة وانما لم يتركب الاحاد مع العشرات في العشرين واخواتها
كما تركب الاحاد مع العشرة لان الواو والياء في العشرين واخواتها علامة للاعراب
والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما متعذر قوله مائة والف مائتان والفان
فيهما اي يقوم في المذكر والمؤنث مائة ومائتان والف والفان والالف من غير
تغيير نحو مائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف امرأة قوله ثم بالعطف على
ما تقدم اي اذا جاوزت مائة تستعمل ما زاد عليها على ما عرفت من واحد الى تسعة
وتسعين وتعطفه على مائة فقولك مائة وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة وهكذا

وهكذا تستعمل ما دون المائة على ما عرفت الى ان تصل الى مائتين ثم تستعمل ما دون
المائة وتعطفه على المائتين وهكذا الى الالف فاذا وصلت الى الالف تستعمل ما دون
المائة على ما عرفت وتعطف المائة على الالف وما دون المائة على المائة فتقول
الف ومائة واحد وعشرون رجلاً والف ومائة واحدى وعشرون امرأة ولم يجز
هذه القاعدة في التواريخ لان الغرض فيها معرفة الاقل ليكون الاكثر فيها معلوماً
قوله وفي ثماني عشرة فتح الياء اشارة الى مخالفته اخواته لان آخر الاسم الاول
من المركبات من احد عشر الى تسعة عشر يبنى على الفتح للخفة الا اثني عشر
واثنتي عشرة فانه معرب وثماني عشر مع كونه مبنياً جاء مخالفاً لاخواته من المبنيات
لجواز فتح يائه قياساً على سائر المركبات واسكانها للتخفيف وحذفها مع كسر النون
لدلالة الكسرة على الياء وحذفها مع فتح النون وهو شاذ قوله وميز الثلثة
الى العشرة مخفوض للفرق عن كيفية استعمال الاعداد شرع في حال المميز
اعني المعدود فقال ميز الثلثة الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد
اليه ومجموع لفظاً كثلثة رجال او معنىً كثلثة نفر وكثلثة اشياء عند
سيبويه فانه وان كان على وزن فعلاء عنده ما لكنه في المعنى جمع شيء ليوافق
العدد المعدود لكونه اياه في المعنى اما ابتداء بميز الثلثة لعدم مجيء المميز لما
دون الثلثة على ما يصرح به قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله وميز
الثلثة الى العشرة مجموع لفظاً او معنىً وانما استثنى منه لعدم اضافة الثلثة

قوله وانما اشترط الجمعية لفظاً او معنىً صح

الى التسعة الى الجمع فى ثلثمائة الى تسعمائة لفظا ولا معنى لكون المائة موضوعة لعقد
معين ولا شئ من الجموع كذلك وكان القياس ان يضاف الى مائتين ان اريد المذكر العاقل
والى مئات ان اريد غير المذكر العاقل وانما جوز اضافتها الى لفظ المائة لوجود الكثرة
فيها فاشبهت الجمع قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفردا
نصبة فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين من احد عشر الى تسعة عشر لان كل
تنوين حذف لغير اللام والاضافة فهو فى تقدير الثبوت ونائمه يشبه نون الجمع
فى عشرين واخواتها واتما اوثر فلحصول الغرض به مع كونه اخف
من الجمع قوله ومميز مائة والف وتثنيتها وجمع مخفوض مفرد اى
مميز المائة والف ومميز التثنية المائة والالف ومميز جمع كل لف
مخفوض باضافتها اليه ومفرد لحصول الغرض به وانما لم يقل
وجمعهما كما قال وتثنيتهما لعدم استعمال جمع المائة فلا يقال ثلثمائات
الى تسعمائات بخلاف التثنية فانه يقال مائتان رجل قوله واذا كان المعدود مؤنثا
واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان اى اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه
مذكرا فلك وجهان اى جاز لك تذكير العدد وتانيثه كالشخص المطلق على
المرأة فانه جاز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ ثلث اشخص مراعاة للمعنى
وبالعكس اى اذا كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا فلك وجهان
تذكير العدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة للفظ كالنفس المطلقة على رجل

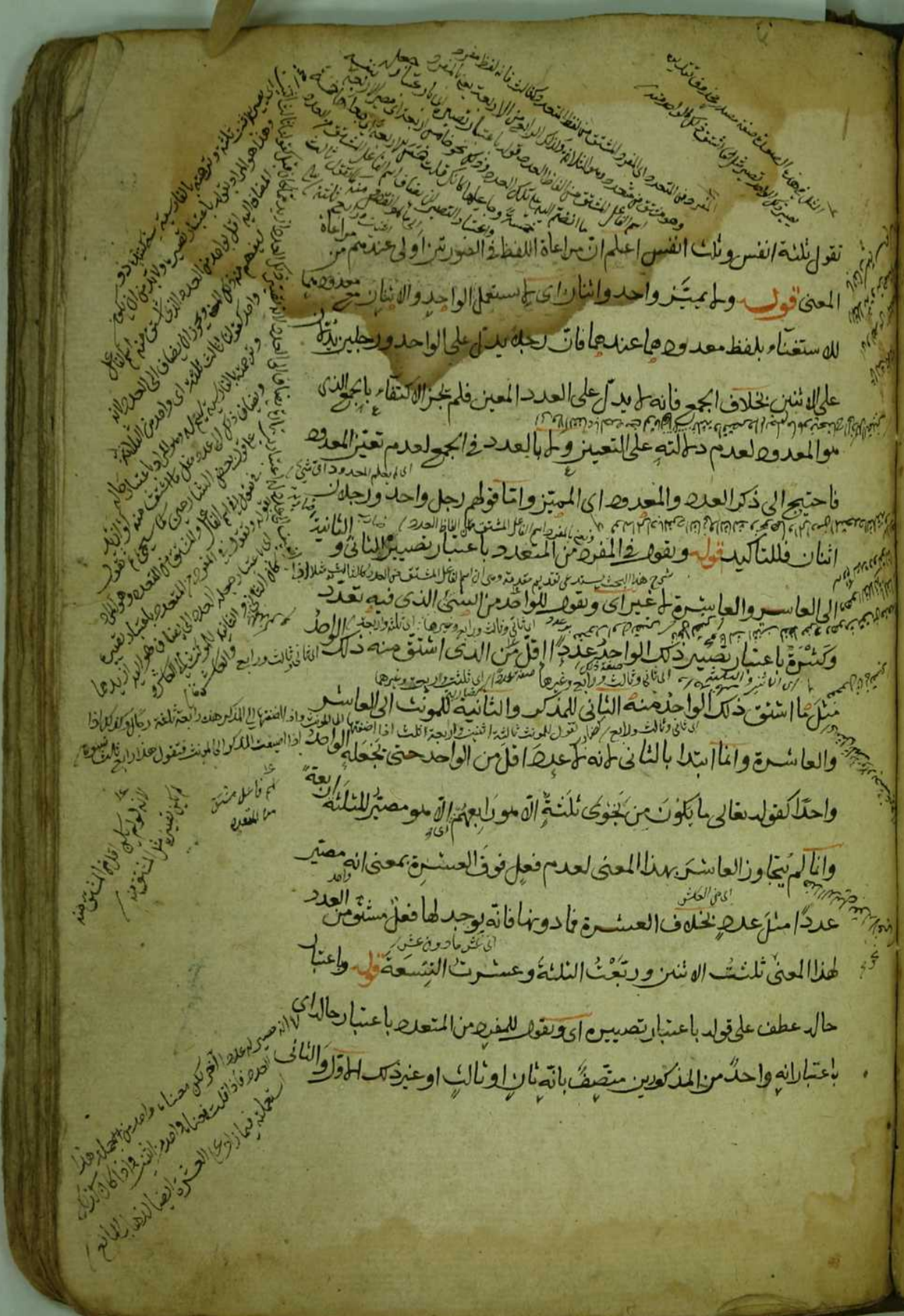

تقول ثلثة انفس وثلث انفس اعلم ان مراعاة اللفظة الضرتين اولى عند هم من مراعاة
المعنى قوله ولم يميز واحد واثنان اى لم يستعمل الواحد والاثنان مميز معدود هما
للاستغناء بلفظ معدود هما عنه فان رجلا يدل على الواحد ورجلين يدل
على الاثنين بخلاف الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذى
هو المعدود لعدم دلالته على التعيين ولما بالعدد فى الجمع لعدم تغير المعدود
فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود اى المميز واتما قولهم رجل واحد ورجلان
اثنان فللتاكيد قوله ويقول فى المفرد من المتعدد باعتبار تصيير الثانى و
الى العاشر والعاشرة لغير اى ويقول للواحد من الشئ الذى فيه تعدد
وكثرة باعتبار تصيير ذلك الواحد عددا اقل من الذى اشتق منه ذلك الواحد
مثل ما اشتق ذلك الواحد منه الثانى للمذكر والثانية للمونث الى العاشر
والعاشرة وانما ابتدا بالثانى لانه اول عدد اقل من الواحد حتى نجعله الواحد
واحدا كقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم اى هو مصير للثلثة اربعة
وانما لم يتجاوز العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه مصير
عددا مثل عدد يخالف العشرة فما دونها فانه يوجد لها فعل مشتق من العدد
لهذا المعنى ثلثت الاثنين وربعت الثلثة وعشرت التسعة قوله واعتبار
حال عطف على قوله باعتبار تصيير اى ويقول للمفرد من المتعدد باعتبار حال اى
باعتبار انه واحد من المذكورين متصفا بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثانى

للمذكر والاولى والثانية للمونث الى العاشر والعاشرة يقول اول ثلثة خامس خمسة عاشر
عشرة وانما قال الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد العدد بل
الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثانى ولم يخير نصب مابعد
الثانى الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف الاعتبار الاول
فانه يجوز نصب مابعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصيّر قوله والحادى عشر والحادية عشرة
اى اذا جاوزت العشرة يقول باعتبار حاله الحادى عشر للمذكر بتذكير الجزئين
لانه اسم لمذكر بخلاف ثلثة عشر رجلا والحادية عشرة للمونث بتانيث الجزئين ليكون
مخالفا للمذكر من كل الوجوه وهكذا نقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة
للمونث قوله ومن ثم قيل فى الاول ثالث اثنين اى ومن اجل انه قيل الثانى والثالث
باعتبارين قيل باعتبار الاول اى باعتبار تصييره ثالث اثنين مصيّر الاثنين ثلثة وهو
اسم فاعل من ثلثتهما وقيل باعتبار الثانى اى باعتبار حاله ثالث ثلثة اى اضيف الى
عدد مساو للعدد الذى اشتق منه ليكون له معنى وقيل لجواز اضافته الى ماهو اكثر
لحو ثالث عشرة لجواز ان يكون واحدا من عشرة وله معنى وهو اضافته بالثالثية
قوله ويقول حادى عشر احد عشر على الثانى خاصة اى ويقول حادى عشر
عشر الى تاسع عشر تسعة عشر بالاعتبار الثانى لصحة المعنى ولم يقل بالاعتبار
الاول لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل فوق العشرة لهذا المعنى ولهذا قال على الثانى
خاصة قوله وان شئت حادى احد عشر الى تاسع تسعة عشر اى وان شئت

قلت لهذا المعنى بعبارة اخرى حادى احد عشر بحذف العشر الاول استغناء
عنه بذكره ثانيا وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر بتغريب الجزء الاول لعدم
موجب البناء وهو التركيب وبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما
قوله المذكر والمونث المؤنث مافيه علامة التانيث الى آخره انما عرف المونث اولا
لانه وجودى والمذكر عدمى ومعرفة الملكات سابقة على معرفة الاعدام فالمونث
اسم فيه علامة التانيث لفظا نحو ضاربة وحبلى وحمراء او تقديرا وهو التاء نحو ارض
لردها فى التصغير نحو اريضة فالمذكر نحو ضارب فالمونث اى المذكر اسم ليس فيه علامة
التانيث لفظا ولا تقديرا قوله وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة
اى وعلامة التانيث التى تلحق الاسم المونث ثلثة وهى التاء والالف المقصورة والالف
الممدودة وقدمت امثلتها وانما احتاج الى عد علامة التانيث لانها مطلوب
معرفتها ولانها كانت ماخوذة فى تعريف المونث وابنية المقصورة فعلى كحبلى
وفعلى كاجلى وفعلى كسعدى وفعلى كسلمى وفعلى كدفلى والثلثة الاول مختصة
بالتانيث بخلاف الاخيرين وابنية الممدودة صحراء ونفساء وكبرياء وخنفساء
وعاشوراء وغير ذلك قوله وهو حقيقى ولفظى اى والمؤنث اما حقيقى واما لفظى
والحقيقى ما باز ائه ذكر من الحيوان كالمراة باز ائها الرجل والناقة باز ائها الجمل
والمؤنث اللفظى بخلاف المونث الحقيقى وهو المؤنث الذى لم يكن باز ائه ذكر من الحيوان
سواء كان فيه علامة التانيث نحو ظلمة او لم يكن نحو عين وكل عضو زوج الا نادرا

ومن المونث اللفظي المضاف الى المؤنث والمضاف جزئه كقوله تعالى يلتقطه
بعض السيارة ولخوا عجبتني شعر هند او فعله نحو اعجبتني مشي هند او صفته
نحو اعجبني حسن هند ولا يجوز ان يقول جائني غلام هند لان الغلام ليس
جزأها ولا فعلا ولا صفة لها والذي يعرف تانيث النوع الاخير الصفة او
الاسناد كقوله تعالى هذه النار التي كنتم بها تكذبون او عود الضمير اليه كقوله تعالى
والشمس وضحيها والوجوه علامة التانيث فعله كقوله تعالى والتفت الساق
بالساق ووجوه علامة التانيث فيه لفظا او تقديرا واعلم انه اراد باللفظي
ههنا غير ما اراد به في باب ما لم ينصرف لان اللفظي جعله مقابل الحقيقي ههنا سواء
وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد ولم يتناول المونث الحقيقي وجعله لفظيا
في باب ما لم ينصرف مقابلا للمونث المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن قوله واذا
اسند اليه الفعل فبالتاء اي اذا اسند الى المؤنث الحقيقي او الى ضمير المونث اللفظي
الفعل يجب الحاق التاء الفعل الا اذا فصل بين الفعل والمونث الحقيقي جاز التذكير
اذا لم يلتبس كما اذا سمعت امراة يزيد كقولك حضر القاضي اليوم امراة وكقوله لقد
ولد الاخيطل امكم شوهاء والذي يدل على ان المراد من الضمير في قوله واذا اسند اليه
المونث الذي ذكرناه قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اي انت مخير في تانيث
الفعل المسند الى ظاهر المونث غير الحقيقي وفي تذكيره نحو طلع الشمس وطلعت
الشمس والفرق بين ما اسند الفعل الى ظاهره وبين ما اسند الى مضمر ان الاول

نحو جاء موعظة علم منه ان الفعل لما بعده وان الثاني نحو موعظة جاء من غير
تانيث جاز ان يظن ان الفاعل ضمير المتقدم او انه شيء آخر منتظر ان يفسره الفعل
الفعل اسناده الى الظاهر الذي بعده واعلم انه يلزم من قوله ان تجب ان يقال
طلحة جائني ويجوز ان يقال جائني طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مونثا
لفظيا وموخلاف المشهور قوله وحكم ظاهر الجمع المخبر المذكر السالم اي وحكم الجمع
الغير المذكر السالم اذا كان فعله مسندا الى ظاهره كحكم المونث الغير الحقيقي اذا كان
الفعل مسندا الى ظاهره من جواز تذكير الفعل وتانيثه تقول قام الرجال وقامت
الرجال قوله مطلقا اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع المذكر وبين
ان يكون جمع المونث حقيقيا كان او غير حقيقي تقول جاء الرجال والزينبات
وجاءت الرجال والزينبات فالتانيث لكون الجمع في معنى الجماعة والتذكير لكون
تانث الجماعة من باب التانيث اللفظي وانما لم يعتد بالتانيث المعنوي الحقيقي
في لزوم تانيث الفعل اجراء لباب الجمع مجرى واحد ولم يفعل بالعكس لترجيح
اعتبار التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث بحسب المعنى اولان
المذكر اصل والمونث فرع وانما قيد الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان جمع
المذكر السالم لم يجز تانيثه لم يقال جائت الزيدون ولم الزيدون جائت
لمشابهته المفرد لوجوه المفرد فيه قوله وضمير العاقلين غير المذكر السالم اي ويقل
اذا كان الفعل مسندا الى الضمير العايد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم فعلت

نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث وفعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مذكر
عاقل واما قيد الجمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن نحو الزيدون فعلوا
فانه لم يجز ان يقال الزيدون فعلت لما مر قوله والنساء والايام فعلت وفعلن
اى اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع مؤنث عاقلا كان كالنساء او غيره كالعيون
والايام نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث والحاق نون الجمع به نظرا الى كونه مسندا الى ضمير
الجمع المؤنث كقوله النساء والعيون والايام فعلت وفعلن قوله المثنى ما لحق بآخره
الف او ياء مفتوح ما قبلها اى المثنى اسم الحق بآخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون
مكسورة وقد ذكرنا الكلام فيه وقوله ليدل على ان معه مثله من جنسه اشارة
الى علة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لم يجز تثنية الاسم المشترك
باعتبار معنييه المختلفين فلا يقال قرآن ويراد به الطهر والحيض بل يراد
ظهران او حيضان والمراد بالمثل في قوله ليدل على ان معه مثله المثلية في
اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل القمرين والعمرين وجوابه انا لا نسلم انه يشكل
بمثل القمرين والعمرين فانه لولا اطلاق عمر على ابي بكر والقمر على الشمس
لما ماثلة بينهما لم يقل العمران والقمران الا ان يكون الشئ مثل غيره في اللفظ
فقد يكون لمسمى ذلك اللفظ له عند التسمية وقد يكون لما كذلك قوله والمقصور
ان كان الفه عن واو الى آخره اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو ظبي والمعتل

فان قلت لم جاز الايام
فعلن وهي جمع مذكر الا انه
ليس لها اصل التذكير كالرجال او
فراعى حقها في التذكير فاجريت
على اصل المؤنث والله اعلم

على وجه التغليب فان قيل
لم جعل التغليب بالعمر
والقمر قلنا لان العمر
اشقف من ابي بكر مع جهة اللفظ
بكونه صوتا وابي بكر ولان
الشمس مؤنث سماعي

والمعتل الياء نحو القاضي الحق بآخره الف او ياء ونون من غير تغيير تقول جاءني
الزيدان والظبيان والقاضيان ورايت الزيدين والظبيين والقاضيين و
هكذا القول في الجر ويرد المحذوف من المنقوص فيقال قاضيان وعميان في
قاض وعم لعدم موجب حذفه وهو شغل الياء الكنية ولم يذكر المصنف هذه الانواع للعلم بحكمها من
الجزء المذكور والاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلاثي قلبت الفه واوا
لامتناع اجتماع الالفين وكون اصل هذه الالف الواو نحو عصوين في عصا
وان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء اما لكون الالف بدلا عن الياء واما لكون الياء
اخف من الواو وذلك اما بان لم يكون ثلاثيا واما بان يكون ثلاثيا لكن لم يكن
الفه بدلا عن واو والاول على ثلثة اقسام احدها ان يكون الفه بدلا عن
واو تقول ملهيان في ملهى لكثرة حروف الكلمة وكون الياء اخف من الواو
والثاني ان يكون الفه بدلا عن ياء تقول اعشيان في اعشى وثالثها ان لم يكن
الفه بدلا عن ياء ولا واو نحو حبارى بان في حبارى والثاني قسمان احدهما ان يكون
الفه بدلا عن ياء كقولنا فتيان في فتى والثاني ان يكون غير بدل عن حرف كقولنا
منيان في مستى بنى قوله والممدود ان كانت همزته اصلية الى آخره اعلم
ان همزة الممدود اما اصلية واما للتانيث واما اصلية ولا للتانيث قلبت
واوا ابدالا ان لزيادتها وفرقا بينها وان كانت اصلية ثبتت بحالها لكونها اصلية
تقول في قراء قرآن وان كانت للتانيث قلبت واوا ابدالا لزيادتها وفرقا بينها

وبين الاصلية تقول في صحراء صحراوان وسبب اختصاص القلب بالواو مناسبتها
الواو اكثر من مناسبتها الياء في الثقل وان كانت الياء اصلية والالتباس جاز الوجهان
ردها الى اصلها وموظاهر واثباتها على حالها لمشابهتها الاصلية من حيث كونها
غير زائدة تقول في كساء وردآء كساوان وردايان وكساآن وردآآن
واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه ليشمل ما فيه همزة زائدة
للالحاق نحو حرباء تقول حرباآن لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمحذوف
في نحو اخ واب يرد الى الاصل وفي نحو دم ويد وجهان قوله وتحذف نونه للاضافة
اى ولحذف نون المثنى للاضافة الى اسم لا يوثن بالانفصال قوله وحذف
تآء التانيث في خصيان واكيان اى وضعت تآء التانيث في خصية واية عند تثنيتهما نحو خصيتين
والبين مع عدم سقوطها في غير مما لتآء الحاقها بالكلمة وانما حذف فيهما لانهما لما لم يفترقا
كانا المثنى هنا عين المفرد وكما لا يفي في وسط المفرد تآء التانيث لا يفي في وسط قوله
المجموع ما دل على آحاد مفصولة بحروف مفرده بتغيير ما قوله ما دل على آحاد شامل
لغير المجموع نحو رهط وخمسة وبقوله بحروف مفصولة بحروف مفرده نحو عنا مثال
فلك لعدم دلالتها على آحاد بحروف مفرده لعدم حروف مفردها وقوله بتغيير
ما تنبيه على ان التغيير التقديري كاف ليدخل فيه مثل ريحان
فان لفظ حالة الافراد كلفظ حالة الجمع يقال ما في ريحان
ونوق ريحان لكن حركة نونه في الاول مخالفة لحركته في الجمع تقديرا

فان الهجان حال كونه مفرد الحمار وحال كونه جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور
اسم دال على آحاد يقصد تلك الآحاد بحروف مفرده كرجال فانه دال على آحاد
يقصد تلك الآحاد بالراء والجيم واللام وانما قال بحروف مفرده ولم يقل بمفرده
لان صيغة المفرد لا تبقى حال الجمع في اكثر الامر فلم تقصد تلك الآحاد حال الجمع
بمفرده بل يقصد بحروف مفرده ولقائل ان يقول ان قوله مقصودة زائدة
فلو قال ما دل على آحاد بحروف مفرده لكفى قوله فنحو تمر وركب ليس بجموع على
الاصح لازم للحد المذكور اى يلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر وركب جمعا لعدم
دلالتهما على آحاد مقصودة بحروف مفرده مما لان التمر ليس بجمع لتمر لجواز اطلاقه
على القليل وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل ولجواز ان يقال عندي خمسة
ارطال تمرا ولان الركب ليس جمع راكب لانه لو كان جمعا له لكان جمع كثرة
لانتفاء كونه للقلة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغير على لفظه نحو ركيب فلم يكن
جمعا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا فقال بعضهم ان التمر جمع تمرة والركب
جمع راكب وهو ضعيف والاصح انه ليس بجمع لما ذكرنا قوله ونحو فلك جمع اى ويلزم
من تعريف الجمع المذكور ان يكون فلك جمعا لانه بتغيير ما لان الفلك المفرد على
وزن قفل والجمع على وزن بلق قوله وهو صحيح ومكسر اى الجمع صحيح او مكسر
لانه اما ان يكون بناء واحدة سالما او لا يكون فان كان الاول فهو صحيح وان
كان الثاني فهو مكسر ونحو فلك من الثاني لانكسار بنائه تقديرا قوله والصحيح للمذكر

الا اذا وجد الدلالة من غير القصد والارادة اعلم ان الاولى ان يتعلق بحروف مفرده بدل لا مقصودة صح

عطف على نونه صح

مقصودة صح

فلك نصفين على لفظه صح

والمؤنث اى الجمع الصحيح اما جمع لمذكر نحو زيدون جمع زيد واما جمع لمؤنث نحو زينبات جمع زينب قوله المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها اى جمع المذكر اسم لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة لبدل على ان معه اكثر منه غالبا من جنسه وانما قلنا من جنسه ليعلم انه لا يقال ضاربون بان يكون بعض افراده ماشيا وبعضها راكبا وانما قلنا غالبا لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا وانما لم يقل مبهما من جنسه استغناء عنه بذكره في المثنى والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به يلحق بآخره هذه الحروف من غير تغيير قوله فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون اى فان كان آخر الاسم الذى يراد ان يجمع هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء لخوجائى القاضون فان اصله جائى القاضيون نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركته ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك في النصب والجر اعلم انه لو قال مثل القاضون لكان اولى لان في آخر مفرده ياء وهو القاضي بخلاف قاضون فانه ليس في آخر مفرده ياء وهو قاض لانه محذوف الياء لالتقاء الساكنين قبل ان يجمع غاية ما في الباب انه لم ترد الياء المحذوفة لوجود علة حذفها نعم في آخره ياء مقدرة وهذا لم يجر الاعراب على الضاد في قاض قوله وان كان مقصورا اى وان كان الاسم الذى يجمع هذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى حذفت الفه وبقي ما قبلها مفتوحا نقول في مصطفى جائى مصطفون اصله مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب تغييره اعلم انه لو قال مثل

المصطفون لكان اولى قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل اعلم ان الاسم الذى يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان اسما فشرط صحة هذا الجمع فيه امور ثلثة ومى كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف الاشرف فان فقد فيه مجموع هذه الثلثة كالعين او اثنان منها كالمراة او واحد منها كالخواعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع منه خمسة امور احدها ان يكون مذكرا عاقلا لما مر والثانى ان لا يكون افعل الذى مؤنثه فعلاء كاحمر حمراء فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل لصحة جمع افعل التفضيل هذا الجمع لخوالا فضلين ولا يشكل بما جمع جمعا لانه ليس بصفة وكلامنا في الصفة واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف على قوله مذكر والثالث ان لا يكون فعلان الذى مؤنثه فعلى نحو سكران سكرى للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الذى ليس مؤنثه فعلى والثانى لجون جمعه هذا الجمع نحو ندمانون في جمع ندمان واليه اشار بقوله ولا فعلان فعلى وهو عطف على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوى فيه المذكر والمونث نحو جريح بمعنى مفعول وصبور بمعنى فاعل لانهم لو جمعوا هذا الجمع لقيل جريحون في المذكر وجريحات للمونث فلزم الاختلاف بين صيغتى الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتى الواحدين في المذكر والمونث فلزم مزية الفرع على الاصل وانما قلنا فعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل لانه لو كان الاول بمعنى فاعل والثانى بمعنى مفعول لجاز جمعه هذا الجمع لعدم المانع استوى المذكر والمونث

هذا الجمع لا يجوز ان يجمع هذا الجمع

باب ما جاء على فاعل وفعول من مفعل

فيهما لادخول تاء التانيث عليهما للمونث لحواجزة مقبلة بمعنى قائلة وناقة حلوبة
بمعنى محلوبة وكذلك القول في مفعال ومفعيل لما اشار اليه بقوله ولم مستويا فيه مع المونث
وموعطف على فعلان فعلى اى وان لم يكون المذكر مستويا في اللفظ مع المونث والخاص ان
لم يكون بتاء التانيث لخو علامة ونسابة لكونه مونثا حينئذ واعلم انه لما احتاج الى ذكر
هذا الشرط لما استغنا عنه بقوله فذكر يعقل فعسى ان يذكره هنا لدفع وهم من يتوهم
ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقط اولتاكيد قوله ولحذف نونه بالاضافة اى ولحذف
نون الجمع بسبب الاضافة لما ذكرنا في المثنى قوله وقد شذ لخوارضين وسنين جواب
عن سوال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والاوزة والحرة والقلة والثبة و
شابهها جمعت هذا الجمع وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون والقلون والثبون
مع انتفاء الشرايط المذكورة وهي كونه مذكرا عاقلا فلا يكون الشروط المذكورة شروطا
واجاب عنه المصنف بقوله وقد شذ لخوسنين وقد تكلف قوم في توجيهها وتخليصها
الواو والياء والنون فيها ليست الاعراب بل عوض عن تاء التانيث المقدرة كما في ارض او
اوعن الادغام كما في سنة وحرة وهو غاية السماجة قوله والمونث مالحق
آخره الف وتاء اى جمع المونث الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم لخ باخر الف
وتاء نحو قايمات ولم يتوجه عليه الاشكال لخذف التاء لما ان تاء التانيث زايدة
ليست من نفس الكلمة قوله وشرطه ان كان صفة الى آخره اى الاسم المونث الذي يراد
جمعه هذا الجمع اما صفة او غير صفة فان كان صفة فاما ان يكون له مذكرا ولم يكون

ارض ارضة
بل ارضة
وحرون واوزون
عوض عن الادغام
(يعني الاعلال)
لانه اعلال عندهم
لان اصله سنوة ثم جمع بعد حذف اللام
بالواو والنون عوضا عن المحذوف
وكذا اصله ثبة وهو جماعة من الناس
وغير ثبوت واصل قلة قلوة

فان كان فشرطه ان يكون مذكره مجموعا بالواو والنون لبلا يلزم مزيد الفرع على الاصل
وحينيذ لم يجز جمع مثل حمر الوحشي وفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل ومفعال
ومفعيل هذا الجمع لما ستاع جمع مذكره بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فشرطه
ان لا يكون مجردا من حرف التانيث لخو حايض وطامث اذا لم يعتبر الحدوث بل
اعتبر انه اسم لمعصوف ذلك الشئ للفرق بين الصفة باعتبار الحدوث وبينها باعتبار
الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل حايض وطامث وجمع على حوايض وطوامث
واذا اعتبر الحدوث قيل حايضة وطامثة وجمع على حايضات وطامثات وان
كان اسما غير صفة جمع بالالف والتاء مطلقا اى من غير اعتبار شرط لعدم احتياجه
الى الشرط لخو بيضات وطلحات وزينبات وجمع بيضة وطلحة وزينب وقد تجمع
بالالف والتاء مذكر غير عاقل لخو حامات وسرادقات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده
كرجال وافراس اى جمع التكسير جمع تغير بناء واحده تحقيقا لخو رجال وافراس او تقديرا
رجل وفرس او بقديرا لخو فلك وهجان فان الفلك مفرد كالقفل وجمعا
كحمر وان الهجان مفردا كالحمار وجمعا كرجال قوله جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة
هذا قسمة الجمع باعتبار آخر الى جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الذي يطلق على
العشرة فما دونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة عكس جمع القلة
ويستعار كل واحد منهما للاخر كقوله تعالى ثلثة قروء في موضع اقراء واقسام جمع القلة
افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة كاغلمة وفعلة كغلمة والصحيح اى جمع المذكر

عشرة
فوق العشر بلا قرينة
عادة وزنها قرينة
يعني يطلق على ما دون العشرة بقرينة
وعلى الوزنة عادة بقرينة

معناه جاز ان يكون المصدر من حيث انه مو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه
بدل من الفعل عاملا قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث اى اسم الفاعل
اسم اشتق من فعل لمن قام الفعل به فقولنا ما اشتق احترز به عن غير المشتق فانه لا يسمى
اسم الفاعل وشامل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة واسماء
الزمان والمكان والآلة واسم المفعول لكون الفعل غير قايم بها وبقولنا بمعنى الحدوث
خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث قوله
وصيغته المجرد الثلاثى على فاعل اى صيغة اسم الفاعل من الثلاثى على وزن فاعل
ولهذا ستى به لكثرة الثلاثى ومن غير الثلاثى على صيغة مضارعه بميم مضمومة
اوله وبكسر ما قبل آخره لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحترم سواء كان ما قبل آخره
مكسورا اولم يكن نحو مدخل من ادخل يدخل ومنذكر من تذكر يتذكر الا ما شذ نحو
استهب فهو مشهب واحصن فهو محصن وافلح فهو مفلح واعشب المكان فهو عاشب
واورس فهو وارس وانفع فهو نافع قوله وبعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال
الى آخره اى ويعمل اسم الفاعل عمل فعله ان كان زمانا كان او متعدبا لكونه مشابها له من حيث
الزنة ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله احد الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد
فان ضاربا مثل يضرب من حيث الزنة ودال على الضرب واحد الزمانين ويمكن
دخول لام التاكيد عليه لكن هذا العمل اى عمل فعله بشرط كونه للحال او الاستقبال
لان الفعل الذى يعمل اسم الفاعل عمله هو المضارع ليس بمعنى الماضى وانما لم يعمل

والفلح فهو مفلح
يقال افلح الرجل اذا افلس واورس الشعر اصفر ورقة وانفع العلام اذا ارتفع

عمل

عمل الفعل الماضى لانتفاء المشابهة بينهما من حيث الزنة فان ضاربا مثل يضرب
ضرب وبشرط الاعتماد على صاحبه اعنى الاعتماد على المبتداء او على ذى الحال او على
الموصوف او بشرط الاعتماد على الهمزة او حرف النفى لانه حينئذ يقوى بذلك على العمل
واما فى الصور الثلث الاول فلانه مستعمل فى اصل وضعه لانه صفة فى المعنى فلا بد من شئ
محكوم به عليه وهو مذكور واما فى الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقع هو بالفعل
او على اعلم انه لو قال وبشرط عدم وصفه بصفة وبعدم تصغيره لكان اولى اخرجه
بالوصف او التصغير من مشابهة الفعل اما خروجه بالوصف فظاهر واما بالتصغير
فلانه وصف فى المعنى امثلة عمله بهذه الشرايط زيد قايم ابوه وجانى زيد قائما
ابوه ومررت برجل قايم ابوه وما قايم زيد واقايم زيد والمراد بقوله بعمل عمل فعله
ان فعله ان كان لازما لا يكون لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا
متعديا الى مفعول واحد وان كان الى اثنين كان اسم الفاعل كذلك فكما ان فعله يتعدى
الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك
يتعدى هو اليها والمراد بالحال والاستقبال الحال والاستقبال تحقيقا او حكاية
حتى لا يشكل مثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا
وان كان ماضيا لكن المراد به حكاية الحال فان كان للماضى وجبت الاضافة نحو هذا
اى ان كان اسم الفاعل بمعنى الماضى وجب اضافته الى مفعوله اضافة معنوية لانه
غير عامل حينئذ لانتفاء شرط عمله وهو ذكر مفعوله وانما قال بمعنى لان هذه الاضافة

ليست في تقدير الانفصال والذي بصحته جواز شرب بزيد ضاربك امس خلافا للكسائي
اي وجب اضافته خلافا للكسائي فانه قال لم يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان
بمعنى الماضي او بمعنى الحال او بمعنى المستقبل وقد عرفت ضعفه ودليله جواز
قولهم زيد معطي عمرو درهما امس وعمل المعرف باللام بمعنى الماضي نحو جاني الضارب زيدا
امس وانت تعرف الجواب عنهما عقيبه قوله فان كان معمول آخر اي فان كان لاسم
الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول آخر غير الذي اضيف اليه نصب بفعل مقدر دل
عليه اسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر وكذلك
ان كان له مفعول ان غيره نصبا بتقدير الفعل نحو زيد معلم عمرو اياه افضل العلماء امس وكذلك
اذا كان له سائر الفضلات قوله فاذا دخلت اللام اي اذا دخلت اللام على اسم الفاعل
استوى الجميع اي الماضي والحال والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة حينئذ عدل
عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه تقول مررت بالضارب
ابوه زيدا الآن او غدا او امس قوله وما وضع منه للمبالغة اي اسم الفاعل الموضوع للمبالغة
مثل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل وشرائط المذكورة وانما عمل مع زوال
المشابهة اللفظية لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية تقول زيد ضراب
ابوه عمرا الآن او غدا وزيد الضراب ابوه عمرا الآن او غدا او امس وامثلة موضوع
للمبالغة مذكورة في الكتب فقوله ما وضع مبتدأ وقوله مثله خبره قوله والمثنى والمجموع
مثله اي ومثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرده اسم الفاعل في العمل تقول الزيدان

كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر ومفعيل وفعيل ومفعال

ضاربا

هذا الخبر يتوسط بين المبتدأ والخبر

ضاربان عمرا والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا وتقول الزيدان مما الضاربان
عمرا والذين هم الضاربون عمرا الآن او غدا او امس وانما احتاج الى ذكر المثنى
والمجموع لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضاربتين وضاربات وضراب
وضرب زيدا وانما عملا وان لم يكونا على وزن اطرادا الباب المثنى والمجموع

الفعل مع

قوله وجوز حذف النون مع العمل اي وجوز حذف نون تثنية اسم الفاعل وجمعه
السالم المعرفتين بلام التعريف مع العمل اي مع نصب ما بعدها تخفيفا واستطالة
بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول كبيت الكتاب الحافظو اعورة العشيرة لما يأتيهم من ورائهم
نطف وانما لم يعترض لحذف النون عند الاضافة لانه معلوم في باب المثنى والمجموع و
انه لم يجز حذف النون مع العمل من غير التعريف تخفيفا لانه ليس بصلة فيقل حينئذ

قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه اي اسم المفعول اسم المعنى من فعل لمن وقع
عليه ذلك الفعل فقوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى
اسم مفعول وشامل لغيره من المشتقات المذكورة عند تعريف اسم الفاعل وبقوله لمن وقع
وقع عليه خرج عنه غيره قوله وصيغته من الثلاثي على مفعول اي وصيغة اسم المفعول
من الفعل الثلاثي المجرد على وزن المفعول غالبا وبه سمي الكثير الثلاثي ومن غير
المجرد على صيغة اسم فاعله بفتح ما قبل الآخر اي بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر
نحو مدخل من ادخل او تقديرا نحو مختار ومحترم قوله وامره في العمل والاشتراط
الى آخره اي وامر اسم المفعول في عمله عمل فعله واشتراط عمله كامر اسم الفاعل في عمله

واشتراط عمله من كونه بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما
وعدم اشتراط كونه بمعنى الحال او الاستقبال مع الالف واللام وعلته ما مر فمضروب
بعمل عمل يضرب ومعطى بعمل عمل يعطى يقول زيد مضروب غلامه ومعطى ابوه درهما
الآن او غدا و زيد المضروب غلامه الآن او غدا او امس ومن جملة شرائط عملها ان
لا يكون موصوفا ومصغرا لما ذكرنا في الفاعل اى في اسم الفاعل قوله الصفة المشبهة
ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت اى الصفة المشبهة اسم مشتق من
فعل لازم لمن قام فكل الفعل به على معنى الثبوت فقوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير
المشتق من فعل فانه لا يسمى صفة مشبهة وبقوله لازم تخرج عنه اسم الفاعل
المتعدى واسم المفعول وافعل التفضيل المشتق من المتعدى وبقوله لمن قام به تخرج
عنه اسماء الزمان والمكان والآلة وبقوله على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل
اللازم وافعل التفضيل المشتق من اللازم كقايم وافضل ولقايل ان يقول لا نسلم
انه يخرج بهذا القيد افعل التفضيل المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت
فيدل على نفس الثبوت فلو زاد على الحد قيدا آخر وهو قولنا فقط لخرج عنه
اسم التفضيل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اى وصيغة الصفة المشبهة
مخالفة لصيغة اسم الفاعل ومختلفة ايضا على حسب السماع يقال في حسن حسن
وفي صعب صعب وفي ظرف ظريف قوله ويعمل عمل فعلها اى ويعمل الصفة المشبهة
عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار الزمان في مدلولها لان المراد من

من قولنا زيد حسن ثبوت الحسن له احد ورثه لكن بشرط اعتمادها على
صاحبها او الهمزة او ما ذكرنا في اسم الفاعل قوله وتقسيم مسايلها ان يكون
الصفة اى وتقسيم مسائل الصفة المشبهة ان يكون الصفة المشبهة بلام
التعريف او بغير اللام وعلى التقديرين فمعمولها اما مضاف واما معرف بلام التعريف
او مجرد عنهما فهذه ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وعلى كل واحد من
التقادير الستة معمولها اما مرفوع واما منصوب واما مجرور فيصير المجموع ثماني
عشر مسئلة حاصلة من ضرب ستة في ثلثة والمرفوع منها ستة والمنصوب ستة
والمجرور ستة فالمرفوع في المرفوعات الست على الفاعلية والنصب في المعارف من
الست على التشبيه بالمفعول وفي النكرات منها على التمييز والجر في المجرورات الست
على الاضافة قوله وتفصيلها حسن وجهه الى اخره اى وتفصيل مسايل الصفة
المشبهة الثماني عشر حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجر وجهه وحسن الوجه
برفع الوجه ونصبه وجر وجهه وحسن وجه برفع الوجه ونصبه وجر وجهه والحسن
برفع وجهه ونصبه وجر وجهه والحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجر والحسن وجه
برفع وجه ونصبه وجر قوله اثنان ممتنعان اى اثنان من هذه المسايل الثماني
عشر ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر وجهه والثانية الحسن وجه
بجر وجه لعدم الاضافة فيهما حقيقة ولامتناع اضافة ما فيه اللام الى النكرة
واختلف في حسن وجهه اى واختلف في صحة مسئلة واحدة منها وهي حسن وجهه

ما فيه ست عشرة مسئلة في ثلثة عشر اذا كان الصفة معرفا باللام والمعمول جاز فيه ثلثة اوجه الرفع والنصب والجر واذا كان مضاف جاز فيه كذلك ثلثة اوجه واذا كان مجردا عنهما جاز فيه ان يجاء ثلثة اوجه واذا كان الصفة بغير اللام والمعمول معرف باللام جاز فيه ثلثة اوجه واذا كان كذلك جاز فيه ثلثة اوجه واذا كان مجردا عنهما جاز فيه كذلك ثلثة اوجه واذا كان كذلك كان ثمانية عشر مسئلة فافهم

اما اضافته فلان فيها اضافة المعرفة الى النكرة وهي كلا شيء واما اضافة الصفة الى ما فيه اللام فلان اللام لا يدخل على المضاف

وقال بعضهم انها لا يصح لا سئلزامها اضافة الشئ الى نفسه لان الوجه هو الحسن وفيه
فهم انها تصح ومنعوا السئلزام اضافة الشئ الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه
والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن اى والبواقي من الثماني عشرة بعد اسقاط
مسئلتين منها او ثلث اقسام ثلث احدها احسن وهو ما كان فيه ضمير واحد
لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسايلة حسن وجهه برفع وجهه وحسن
الوجه باله اضافة وحسن الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه وحسن وجها و
والحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالجر والنصب والحسن وجها وحسن وجه
باله اضافة وثانيها حسن وليس باحسن وهو ما كان فيه ضميران اما حسنة فلوجود
المحتاج اليه واما عدم احسنيته فلوجود الزايد على المحتاج اليه ومسايلة حسن
بنصب الوجه وجه والحسن وجهه بنصب الوجه وجه وثالثها قبيح وهو ما لا
ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسايلة الحسن الوجه برفع الوجه وحسن
الوجه برفع الوجه وحسن وجه برفع الوجه والحسن وجه برفع وجهه ومتى رفعت
بها فلا ضمير فيها اشارة الى ضابطة تعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما
ليس فيه ضمير وتقديرها ان الضمير المذكور في الوجه مدرك بالحس لكونه بارزا
واذا عرفت ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع
وجوه فاعلين لعامل واحد وحينئذ يكون الصفة كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث
تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر وان لم ترتفع بالصفة ما بعدها كان فيها

ضمير الموصوف سواء نصبت ما بعدها او جرته باحتياج الصفة الى الفاعل فلذا
تؤنث وتثنى وتجمع اى اذا اتفق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا
او مجرورا لانه تؤنث الصفة وتثنى وتجمع حسب الضمائر المستكنة فيها الراجعة الى
موصوفها نحو مررت برجل حسنة الوجه ومررت برجلين حسنى الوجهين ورجال
حسنى الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العايد الى المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة
مرفوعا لم يكن فيها ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا كان ما
بعدها مرفوعا فاما ان يكون فيما بعدها اى في الوجه في مثالنا ضمير او لا يكون فان
كان فيها ضمير واحد وان لم يكن لم يكن فيها ضمير وان كان ما بعدها منصوبا او
مجرورا فلا يخلو من ان يكون فيما بعدها ضمير او لا يكون فان كان الاول كان فيها ضميران وان
كان الثاني كان فيها ضمير واحد واعلم ان الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة
المشبهة فيما ذكر اى اسم الفاعل الغير المتعدي واسم المفعول الغير المتعدي الى مفعول ثان
مثل الصفة المشبهة في جواز المسايل الست العشرة المذكورة في الصفة المشبهة
لان جواز هذه المسايل في الصفة المشبهة انما هو لشبهها باسمي الفاعل والمفعول
فجوازها فيهما بالطريق الاولى نقول زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه
وجره وهكذا الى آخر المسايل وانما قيد اسمي الفاعل والمفعول بغير المتعديين
لانهما لو كانا متعديين لم تجز فيهما هذه المسايل للالتباس الا ترى انهما لو كانا متعديين
وجوزنا تلك المسايل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم ان اباه

الاول مفعول لضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي الثاني انه مفعول ثان للمعطى
او مفعول اول له قام مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف
وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول ضارب
او فاعل له اضيف اليه وان ابيه في المثال الثاني مفعول اول للمعطى اقيم مقام الفاعل او
مفعول ثان له اضيف اليه وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول غير المتعديتين كذلك
اذ لا مفعول لهما فلا تخصل الالتباس **قوله** اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة
على غيره اي اسم التفضيل اسم اشتق من فعل لموصوف مع زيادة على غيره ففي قوله ما اشتق من فعل
شامل لغير من المشتقات من الفعل وفي قوله لموصوف يخرج عنه اسما الزمان والمكان والآلة
لانها ليست لموصوف وفي قوله بزيادة على غيره يخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة لانها ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل ليتناول خيرا وشرا
اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل احمر الشابين وابل من حنيف احمر ربعي لانها غير مشتقين
من فعل **قوله** وهو افعل اي اسم التفضيل على وزن افعل غالبا **قوله** وشرطه ان يبنى من
ثلاثي مجرد ليمكن اي شرط اسم التفضيل ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوائد ليمكن
بناء افعل منه الا ترى انك لو اردت بناءه من استخرج فان لم تحذف منه شيئا لم يمكن وان حذفت
الزوائد حتى قلت هو خرج لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج اعلم انه يشكل بمثل
افلس واولى واعطى واجدى لانه ليس مبنيا من ثلاثي مجرد فاذن لو قال وشرطه غالبا
لكان اصوب **قوله** ليس بلون وله عيب اي وشرطه ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا
ولا عيبا لان من اللون والعيب افعل التفضيل لحمر واعور فلو بني منهما افعل التفضيل
التبس احدهما بالآخر الا ترى انك لو قلت حينئذ هو احمر يعلم ان المراد منه ذو حمرة
ام زائد في الحمرة اعلم ان المراد بالعيب هو العيب الظاهر حتى لم يشكل بمثل احمق
واضل سبيلا **قوله** فان قصد غيره اي فان قصد تفضيل غير الثلاثي المذكور وهو
الرباعي نحو دحرج وغير المجرد من الزوائد نحو استخرج والالوان والعيوب نحو
الحمرة والعور توصل الى تفضيله بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو مثل اشد
واقبح واكثر متى كان مناسبا له يقول هو اشد استخراجا واكثر بياضا واقبح عمى فالمثال
الاول لغير المجرد والثاني للون والثالث للعيب **قوله** وقياسه للفاعل اي وقياس اسم
التفضيل غالبا ان يبنى للفاعل دون المفعول لانه لو بني لكل واحد منهما لحصل
الالتباس ولو رجح المفعول على الفاعل لبقي اكثر الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر
الفعل اللازم ولان المبالغة في الفاعل امتن منها في المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول
قوله وقد جاء للمفعول اي وقد جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولهم هو
أعذر والوم واشغل واشهر واعرف وغيرها **قوله** وقد يستعمل على ثلثة اي وقد
يستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهو ان يكون مضافا لخو زيد افضل
القوم او من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل وانما
يستعمل مع احد هذه الثلثة ليعلم المفضل والمفضل عليه فاذن لا يجوز ان يقال
زيد افضل من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد من اللام ومن عن الآخر

لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل والمفضل عليه ولا يشكل بمثل قوله ولست بأكثرهم حصى وانما العزة للكاثر لكون من بمعنى في كما يقال ولست بأكثرهم كقولهم زيد الافضل من بين الرجال ولم يجوز ايضا ان يقال زيد افضل لعدم تعيين المفضل عليه انما ان تعلم فيجوز بغير احد هذه الامور كقوله تعالى يعلم السر واخفى **قوله** فاذا اضيف فله معنيان اى فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا فان له معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد زيادته على من يضاف اليه وحينئذ يشترط فيه ان يكون من جملة ما يضاف اليه ويدخل فيه دخولا كليا لمشاركته لمضافه في المضاف والخلاف في ان البعض هل يقال افضل من الكل بل يقال افضل من البعض والبعض من الكل ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه التناقض لانه داخل فيه من جهة الشركة غير داخل فيه من جهة التفضيل **قوله** فلا يجوز يوسف احسن اخوته اى لاجل انه يشترط ان يكون داخلا في المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته لاستلزامه اجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافة الاخوة الى الضمير العايد الى يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم وبتقدير انه يشترط فيه ان يكون من جملة المضاف اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين **قوله** والثاني ان تقصد زيادته مطلقة اى والمعنى الثاني الذي تقصد به ان لا يتقيد بكونه مضافا اليه وان تقصد به تفضيل وزيادة مطلقة على ما يضاف اليه فلا يلزم دخوله في المضاف اليه والخلاف لفظي لمشاركته المضاف اليه ولهذا لم يقال الملائكة افضل البشر وبالعكس والحق ان الكتان بل يقال افضل من البشر والبين من الكتان ولم يلزم من دخوله في المضاف اليه التناقض لانه داخل فيه من جهة الشركة غير داخل فيه من جهة التفضيل **قوله** فيجوز يوسف احسن اخوته اى لاجل انه تقصد به زيادة مطلقة ولم تقصد به تفضيل على ما يضاف اليه

تجوز

يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لانه لم يلزم اجتماع النقيضين لعدم دخوله في المضاف اليه **قوله** ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له اى ويجوز في المضاف بمعنى الاول الافراد في جميع الاحوال نحو زيد افضل القوم الزيدان افضل القوم الزيدون افضل القوم لكونه مشابها لما هو من حيث انه ذكر المفضل عليه في كل واحد منهما ويجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم الزيدون افضلوا القوم هند فضلى القوم الهندان فضليا القوم الهندات فضليات القوم لكونه مخالفا لما هو من حيث وجوب الاضافة فيه وعدمها في افعل من **قوله** واما الثاني المعرف باللام فلا بد من المطابقة اى اما المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص والتعريف باللام فلا بد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم المانع من المطابقة ومشابهتهما افعل من لعدم ذكر المفضل عليه فيهما وامتثالها ظاهرة **قوله** والذي يمن مفرد مذكر لما خبرا اسم التفضيل الذي مع من لا يستعمل الا مفردا مذكرا صيرورة من كالجزء منه وحينئذ لا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه ولا تانيثه قيل ذكر من والا لزم الحاق علامة التثنية والجمع والتانيث قبل مضي الاسم بتمامه ولا بعد لعدم جواز الفصل بين الاسم وبين علامات تثنيته وجمعه وتانيثه **قوله** ولا يعمل في مظهر الا اذا كان صفة مؤولة بمعنى صفة لمسبب مفضل الى آخره اى افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان جاريا على ما هو له في اللفظ وهو كون المعنى صفة لمسبب مفضل على نفسه باعتبار ذلك الشيء وهو كون المعنى صفة لمسبب مفضل على غيره باعتبار ذلك الشيء حال كون هذا التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد

في عين زيد واحسن جار على رجل وهو في المعنى صفة لمسببه وهو الكحل والكحل
مفضل باعتبار الرجل ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل اعني عين زيد حال
كون هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل في المظهر اذا لم يوجد الشرط المذكور لعدم كونه بمعنى الفعل
لعدم دلالته على التفضيل ودلالته لانه على التفضيل وانما قال وله يعمل في مظهر
لانه يعمل في المضمر من غير هذا الشرط لان العمل في الظاهر اقوى فيحتاج الى شرط قوله
لانه بمعنى حسن الى آخره اشار الى علة عمل اسم التفضيل عند حصول الشرط المذكور
اي انما عمل حينئذ لانه بمعنى حسن لان معنى قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد هو معنى قولك ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد
بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط فانه لم يكن بمعنى حسن مع انهم لو لم يجعلوا اسم التفضيل
حينئذ لرفعوه ولو رفعوا اسم التفضيل في مثالنا المذكور وهو احسن لكان خبر مبتداء
والكحل مبتداء فيلزم الفصل بين احسن ومعموله الذي هو منه باجنبي وهو الكحل وهو غير
جايز قوله ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد اي ويجوز لك ان تقول فيه
بعبارة اخرى اخصر من الاولى مع كون معناها واحدا وهي ان تقول ما رايت رجلا
رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد قوله وان قدمت ذكر العين الى آخره اي وان
قدمت ذكر العين على اسم التفضيل جاز فيه عبارة اخرى من غير ذكر من معها
كقولك ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل اي ما رايت كعين زيد عينا احسن فيها
الكحل ومن مثل ما انشد سيبويه مررت على وادي السباع ولا اري كوادي السباع

حسن

حسن يظلم وادياً اقل به ركب اتوه تائهة واخوف الا ما وقه الله سارياً لما قدم المفضل
عليه وهو وادي السباع على افعل التفضيل وهو اقل من غير ذكر من ولا اري في محل
النصب بانه حال وعامله مررت ولوادي السباع معمولان لقوله ولا اري وحسن
يظلم جملة ظرفية حال من وادي السباع ووادياً منصوب بانه مفعول اقل لقوله
ولا اري اقل صفة لوادياً وركب فاعل اقل واتوه صفة ركب وتائهة تمييز
عن اقل واخوف عطف على اقل وما في قوله الا ما بمعنى من وسارياً منصوب
بانه حال عن ضمير اخوف او تمييز بمعنى سري فكون صفة واقعة موقع
المصدر قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة
فقوله ما دل على معنى شامل للكلم الثلث وقوله في نفسه مخرج الحرف وقوله
باحد الازمنة مخرج الاسم ويتبغي ان يراد بالكلمة وبالدلالة الدلالة الاولية
والاقتران بحسب اصل الوضع حتى لا يتوجه النقض المذكور وقوله
ومن خواصه الى آخره فقوله من خواصه اشارة الى انه ذكر بعض خواصه لكونه
اشهر واكثر استعمالا والاربعة الاولى مخصوصة باول الفعل والاخيران باخره
وانما اختص قد بالفعل لانه لتقريب الماضي الى الحال وهو لتقليل الفعل وقد
لم يوجدان الا في الفعل وانما اختص سوف والسين بالفعل لانهما لتخصيص الفعل
المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال وانما اختص الجوازم
بالفعل لاختصاص الجزم به لكونه في الفعل عوضا عن الجر في الاسم وانما اختص تاء التانيث

لانا الجزم وجب للجزم والفعل يحتاج الى الجزم فلا الاسم

بالفعل و

السّاكنة بالفعل لان وضعها الدّال على ان فاعل الفعل مونث وانما قيد التّاء بالسّاكنة
لان المتحركة داخلة على الاسم وانما اختص بتاء فعلت والرّاجع الضّمائر المرفوعة
البارزة المتصلة لامتناع ثبوت الضّمائر المرفوعة المتصلة البارزة في الاسماء والحروف
كالالف والواو

لان الحرف لا يقتضي فاعلاً وكلّ من هذه الضّمائر فاعل

آتاني الحروف فظاهر واما في الاسم فلانها لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع الالفين في المثنّى
وكذا زيدان
والواوين في الجمع فلم يتصل بهذه الواحد ايضا اطراد الباب قوله الماضي ما دلّ على زمان قبل
صار زيد قائما
زمانك اي الماضي فعل دلّ على زمان قبل زمان انت فيه وهو زمان الحال فقوله ما دلّ
على
زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك تخرج ما عداه والمراد بالدلالة اما بحسب
اصل الوضع
اي المضارع والامر والنهي
ليلة ينتقض مثل كم يضرب وان ضربت ضربت وزوجت وبعتُ اشياء
لم يجعلوا الفعل الزمان الحاضر لكن حاضرا
والمراد بما هو الفعل ليلة ينتقض مثل امس ولم يصرحه للعلم به قوله مبنيّ على الفتح مع غير الضمير
لان امس يحل الزمان لكن ليس بفعل
المرفوع المتحرك والواو خبر بعد خبر اي الماضي مبنيّ على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو دعا
الصحيح غير الواو
او خبر مبتدا محذوف اي هو مبنيّ والما بني على الحركة لوقوعه موقع الاسم وبني على الفتح
لكونه اخفّ وانما قال مع غير الضمير المرفوع لانه لو كان مع هذا الضمير وجب سكونه
المرفوع
نحو ضربتُ لكراهتهم اجتماع اربع متواليات بنوا الماضي كلّه الواحدة لشدة اتصال الفعل
بفاعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحركة احترازا عن مثل ضربا وانما قال مع غير الواو لانه
لو كان مع الواو وجب ضمّه للمجانسة نحو ضربوا قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف
انما بني على الفرق بينه وبين الماضي
نأيت لوقوعه مشتركا ففعل ما اشبه الاسم مشاملا للماضي لكونه مشابها له لوقوعه موقعه فلزم بنائه
وقوله باحد حروف نأيت تخرج الماضي والباء فيه للسببية او للمصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا اقول
الصحيح مع

تبيين للجهة التي بها يشبه الاسم بسبب احد حروف نأيت او معه وبني وقوف كل واحد منهما
لان الاسم والفعل المضارع
مشتركا ومختصا اما اشتراك الاسم فكرجل واما تخصيصه فنحو هذا الرجل واما
اشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب كلونه مشتركا بين الحال والاستقبال واما تخصيصه
فبالسين او سوف نحو سيضرب او سوف يضرب قوله فالهمزة للمتكلم تبين معاني
لان ما يوجد منهم
حروف نأيت فالهمزة علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان او مونثا نحو اضرب ليوافق لفظ
انا والنون للمتكلم مع غيره نحو نضرب ليوافق لفظ نحن مذكرين كانا او مونثين او
احدهما مذكرا والآخر مونث ومجموعا كان او مثنى وقد يستعمل الواحد للتعظيم كقوله تعالى
نحن نقص عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر ولمثناه وجمعه نحو تضرب يا زيد
نون
وتضربان يا زيدان وتضربون يا زيدون ولمخاطبة المونث ولمثناه وجمعه نحو
تضربين
ياهند وتضربان يا هندان وتضربن يا هندات ليوافق لفظ انتِ وللمونث الغائبة
والغائبتين نحو هند تضرب والهندان تضربان والياء للغائب غير المونث والمونثين
وهو المفرد المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع المونث الغائبة نحو زيد يضرب الزيدان
يضربان الزيدون يضربون النساء يضربن قوله وحرف المضارعة مضموم في
الرباعي مفتوح فيما سواه بيان لحركة هذه الحروف والاصل فيها الفتح لكونه اخفّ وانما
اي حروف نأيت
ضمت في مضارع الرباعي وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم ودحرج وقاتل
حذف
وكرّم فرقا بينه وبين الثلاثي الا ترى انك لو قلت من اضرب وضرب اضرب
تقول اذ لا يعلم انه مضارع الثلاثي ام الرباعي
بفتح الهمزة في مضارعهما حصل الالتباس ولم يفعل بالعكس لكون الرباعي اقل

يعني بجعل الضم لغير الرباعي

فيدخل في غير الرباعي نحو افتعل وانفعل واستفعل وغير ذلك قوله ولم يعرب من الفعل غير
اذا لم يتصل به نون التاكيد ونون جمع مؤنث وانما لم يعرب غير المضارع من الافعال
لعدم علة الاعراب فيه وانما اعرب هذا النوع لمشابهته الاسم على ما مر وانما لم
نعرب هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد لانه لو اعرب على ما قبله لم يعلم انه مسند
الواحد او الى غيره في نحو هل يضربن ولو اعرب عليه لجرى الاعراب على ما يشبه
وهو غير جايز وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون جمع المونث لان هذا النون
تسكين ما قبلها قياسا على فعلت وفعلن وعند حصول السكون يتعذر الاعراب
وفي عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان غير المضارع لم يعرب اذا لم يتصل به النون
المذكورة ويعرب اذا اتصلت به وليس المراد ذلك بل المراد انه لم يعرب من الفعل
المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان كذلك نجعل قوله اذا لم يتصل قيدا في المفهوم
من الكلام ومعناه ان المضارع يعرب لم قيدا في المذكور وهو لم يعرب غير المضارع اذا
لم يتصل به النون قوله واعرابه رفع ونصب وجزم اي اعراب الفعل المضارع رفع و
وجزم وليس لاجزم ليلة يلزم من تاديه اعرابه على اعراب الاسم قوله فالصحيح المجرد عن
بارز مرفوع بيان لتفصيل اعراب اصناف المضارع المشترك في نوع واحد من انواع
الاعراب فانها تختلف في الاعراب ليعطى كل صنف ما يستحقه من الاعراب
فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع الذي هو للتثنية والجمع مونثا كان او
مذكرا والمخاطبة المونث اعرابه بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب وبالسكون

حال الجزم نحو هم يضربون ولن يضربوا ولم يضربوا والمراد بالصحيح الفعل
المضارع الذي لم يكن في آخره الف ولا واو ولا ياء قوله والمتصل به ذلك بالنون وحذفها
اي واعراب المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع لما صدق الامور المذكورة يثبوت
النون حال الرفع وبحذفها حال النصب والجزم وهو في خمسة امثلة وهي قولها
يضربان وانتما تضربان وهم يضربون وانتم تضربون وانت تضربين ولن تضربا
ولن تضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي وانما جعل اعرابها
بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والمجموع في الاسماء وانما سقط النون حال الجزم
لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما سقط الحركة حال الجزم فكذلك النون وانما سقط
النون حال النصب لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع النصب الجر
في الاسماء يتبع النصب الجزم في الافعال قوله والمعتل بالواو والياء الى آخره اي واعراب
المعتل الآخر بالواو والياء نحو يغزو ويقضي بالضمة تقديرا حال الرفع لاستثقالهم
الضمة على الياء والواو وبالفتحة لفظا حال النصب نحو لن يغزو ولن يقضي ولن
يغزو ولن يقضي لخفة الفتحة ولحذف الحرف حال الجزم نحو لم يغز ولم يقض
لانه اذا لم يجتمع الجازم مع الحركة حذف الحرف قوله والمعتل بالالف اي واعراب المعتل
بالالف نحو يخشى بالضمة حال الرفع وبالفتحة [illegible] تقديرا نحو لن يخشى
ولن يخشى لعدم قبول الالف الحركة ولحذف الحرف حال الجزم لفقدان الحركة قوله
ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم اشارة الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل

العوامل اللفظية اعني ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم زيد **قوله** وينتصب بان
ولن وكي واذن الى آخره اشارة الى نواصب الفعل المضارع وهي ان ولن وكي
واذن وان المقدرة بعد احد الحروف المذكورة فالمراد من عدها قال فان نحو اريد ان
تحسن الي وان تصوموا خير لكم وعلوا ظاهر وان في المثالين المذكورين متعين
بكون ناصب المضارع ولم يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة لاختصاص المخففة
بالافعال الداخلة على المبتدأ والخبر كافعال القلوب لوجوب ذكر سوف والسين او
قد او حرف النفي مع ان المخففة الا ان الناصب في المثال الاول بالفتحة لفظا وفي
الثاني لحذف النون **قوله** والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه
اي ان التي تقع بعد العلم نحو علمت ان سيقوم هي ان المخففة من المثقلة وليست ان الناصبة
الناصبة للفعل المضارع لامتناع احتمال الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء
والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعدها
معلوم التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم واعلم انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة
المضارع لابد ان يكون المضارع مع السين او سوف او قد او مع حرف النفي ولهذا اورد
مثالين ليكون كالعوض من المحذوف للتخفيف وللفرق بين ان الناصبة والمخففة
قوله والتي تقع بعد الظن فيهما الوجهان اي وان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن
الوجهان اي جاز ان تكون ناصبة وجاز ان تكون مخففة من المثقلة نحو ظننت ان
يقوم وان سيقوم لجواز وقوع كل واحدة منهما بعد الظن **قوله** ولن نحو ولن ابرح الى مثالي

لن الناصبة قوله تعالى لن ابرح ومعنى لن نفي الاستقبال ولهذا لا يستعمل الامر الفعل المستقبل
وهو آكد من لا في نفي الاستقبال وقيل انها للتابيد **قوله** واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على
ما قبلها اي اذن انما ينصب الفعل المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها
معتمدا على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها والا لزم توارد العاملين على
معمول واحد وبما اذن وما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا
وجزاء وهما لا يكادان الا في الاستقبال كقولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة فان
فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك
كاذبا او كلها كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع **قوله** واذا وقعت
بعد الفاء والواو فالوجهان اي اذا وقعت اذن بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال انا
آتيك فاذن اكرمك او بعد الواو كقوله تعالى واذن لا يلبثون جاز الرفع لاعتماد
ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا استقلا
من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها **قوله** وكي متى اسلمت كي
ادخل الجنة ومعناها السببية اي ومثال كي اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها
السببية اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام سبب دخول الجنة وهي ناصبة
للفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار المصنف وليس بحرف جر وليس النصب
بعدها باضمار ان كما هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه كقوله تعالى لكيلا يكون
على المومنين حرج **قوله** وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها اي ينصب ما بعد حتى

باضمار ان بعدها بشرط ان يكون مابعدها مستقبلا بالنظر الى ماقبلها
سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن لجواز قولك سرت امس حتى
ادخل البلد بالنصب اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول المترقب عند ذلك
السير من غير نظر الى حصوله وحتى يكون بمعنى كي اي للسببية وهو غالب نحو
اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كي ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى اي بمعنى انتهاء الغاية
نحو سرت حتى تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السير ليس سببا لغيبوبة
الشمس وانما يضمر ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل
فاضمر ان ليكون في تقدير اسم فحتى في المثال الاول من الامثلة المذكورة في
بمعنى كي ومابعدها مستقبل تحقيقا نظرا بالنظر الى ماقبلها وفي المثال الثالث
بمعنى الى ومابعدها مستقبل تحقيقا قوله فان اردت الحال تحقيقا او حكاية
اي فان قصد كون مابعدها مستقبلا بالنسبة الى ماقبلها وذلك بان اردت بك
الحال تحقيقا نحو سرت اليوم حتى ادخل البلد وانت مخبر عن السير حال الدخول
او تقديرا كقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد امس وانت سرت ودخلت امس
وقصدت الاخبار اليوم عن تلك الحال كانت حرف ابتداء فيرفع مابعدها
واما لم ينتصب حينئذ لكون حتى حرف ابتداء لا حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها
لكون ان الداخل على المضارع للطمع والرجاء الدالين على الاستقبال ولتحقق المنافاة بين الحال
والاستقبال قوله وجب السببية اي اذا كانت حرف ابتداء وجب ان يكون

ماقبلها سببا لمابعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي بين مابعدها وماقبلها وجب تحقق
الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي يدل لها كقولك مرض فلان حتى لا يرجونه
فالمرض هو سبب عدم الرجاء قوله ومن ثم امتنع الرفع فكان سيري حتى ادخلها
في الناقصة اي ومن اجل ان حتى يكون حرف ابتداء حينئذ امتنع ان يقال كان سيري
حتى ادخلها بالرفع فكان الناقصة لانه على تقدير الرفع كان مابعدها جملة مستقلة
لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا خبر وهو غير جايز لفساد المعنى ومن اجل ان
ماقبلها يجب ان يكون سببا لمابعدها حينئذ امتنع ايضا ان يقال اشرت حتى
ادخلها بالرفع لانه حينئذ يكون مابعدها خبرا مستانفا مقطوعا لا تعلق له بما قبلها او
قبلها سببا لمابعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع
المسبب مع الشك بوقوع السبب وانه محال قوله وجاز اذ كان سيري حتى ادخلها
في النامة اي اذا كان كان نامة جاز ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع لعدم
المانع وهو لزوم المحال وهو بقاء كان الناقصة بلا خبر وفاعل جاز ضمير عايد الى الرفع
اي وجاز الرفع وكان سيري قوله وانهم سار حتى يدخلها بالرفع اي واذا كان الاستفهام
عن تعين الفاعل نحو انهم سار حتى يدخلها جاز الرفع لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع
المسبب مع الشك في وقوع السبب ولم يجز النصب حينئذ لفساد المعنى لان سبب الدخول هو السير لا السابر المعين وهو
لم يقع الشك في السير وانما وقع في تعين السابر قوله ولام كي نحو اسلمت لادخل الجنة
ومثال لام كي اسلمت لادخل الجنة والنصب بعدها باضمار ان وانما سميت لام كي

لام بمعنى كى وانما يجب تقدير ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل
فقدرت ان ليكون ما بعدها فى تقدير الاسم قوله ولام الجحود لام تاكيد بعد النفى لكان اى لام
الجحود الذى ينصب الفعل بعدها بتقدير ان متى لام زائدة لتاكيد النفى الداخل على كان
كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم والفرق بين هذا اللام ولام كى ان لام كى للتعليل بخلاف
هذه ولزم اختلال المعنى بحذفها بخلاف هذه لكونها زائدة وانما يجب تقدير ان بعدها
لما ذكرنا فى لام كى قوله والفاء بشرطين الى آخره اى ينصب ما بعد الفاء باضمار ان بشرطين
احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه انما عدل عن الرفع الى النصب ليدل عليه و
ان يكون ما قبلها احد الامور المذكورة فى الكتاب لان ما قبلها ليس بسبب لما بعدها الا
فحينئذ لتحقق احد هذه الامور ولهذا لم تجز الموجب الخ والضرورة كقوله سأترك منزلى لبنى
والحق بالحجاز فاستريحا والمراد به ان الحق استريح مثال الامر زيد فاكرمك ومثال
النهى لا تشتمنى فاضربك ومثال النفى لا يقضى عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام هل لنا
من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمنى يا ليتنى كنت معهم فافوز فوزا عظيما ومثال
العرض الا تزورنا فنكرمك وتقدير الاول ليكن منك زيارة فاكرام منى وتقدير الثانى
لا يكن منك شتم فضرب منى وتقدير الثالث لم يكن قضاء عليهم فموتهم وتقدير
الرابع هل حصول شفعاء فشفاعة لنا وتقدير الخامس ليت لى كونا معهم ففوزا عظيما
وتقدير السادس البس منك زيارة فاكرام منى وانما كان تقديرها كذلك لما ذكرنا ان
الاول سبب للثانى وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك ولما ظهر ان كان ما بعد الفاء فى

فى تقدير المصدر وهو للعطف فوجب ان يجعل ما قبلها ايضا فى تقدير المصدر لئلا يلزم
عطف الاسم على الفعل واذا تقرر ذلك فقولك ائتنى فاكرمك جملة واحدة لانه فى
تقدير ليكن منك اتيان فاكرام منى واذا كان كذلك لم يكن الجزاء بمنزلة الشرط
والجزاء على الحقيقة وانما سماه النحاة جوابا نظرا الى المعنى قوله والواو بشرطين الجمعية
وان يكون قبلها مثل ذلك اى ينصب بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما
الجمعية والثانى ان يكون قبلها احد الامور الستة المذكورة والعلة فى اشتراط الشرطين
هى العلة المذكورة فى الفاء والاحكام كالاحكام فيها لان الواو للعطف كالفاء فاضمر ان
بعده ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل الذى قبلها فى حكم المصدر ليكون عطف
الاسم على الاسم مثال النفى لا تأخذ منك وتعجز فالمراد نفى اجتماع الامرين ومثال
الاستفهام هل تعينينى واكرمك كان المسئول عنه اجتماع الامرين اعنى الاعانة
والاكرام ومثال النهى قولك لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك اذا فعلت عظيم
فالمنهى عنه هنا هو النهى عن الشئ مع طلب مثله ومثال الامر زرنى واكرمك فالمطلوب
هو الزيارة مع الاكرام ومثال التمنى ليت لى مالا وانفق فالتمنى هو حصول المال
مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل وتصيب خيرا فالمعروض عليه النزول مع
اصابة الخير وهذا معنى الجمعية فى كل واحد منها تقدير الاول لم يكن منى
خدمة وحفاء منك وتقدير الثانى هل حصول اعانة منك واكرام منى
وتقدير الثالث لم يكن منك نهى عن خلق واتيان بمثله وتقدير الرابع ليكن منك

زيارة لي واكرامك مني وتقدير الخامس لتبذل لي حصول المال وانفاقا وتقدير السادس
لان يكون منك نزول واصابة الخبر كن مني قول او بمعنى الى ان اى ينصب الفعل
بعد او باضمار ان لانه بمعنى الى ان او حتى او الا وانما كان يلزم تقدير ان بعدها
حتى يكون الفعل مهملا تقدير المصدر لاختصاص هذه الاشياء بالاسماء تقول لازمنك
او تعطيني حقي اى الى ان تعطيني حقي هذا ما ذكره المصنف في الشرح وذكر غيره ان او
حرف العطف كالواو والفاء انها للشك والواو للجمع وانا اضمرت ان بعدها ليعلم ان الثاني
لم يدخل في الاول بل المراد ان القصد في اللزوم لاجل الاعطاء ولما قدر في تقدير المصدر
قد قبل او كذلك ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون تقديره ليكن مني لزوم او اعطاء
منك وهو في قوة قولنا لزمنك الى ان تعطيني او حتى ان تعطيني حقي او الا ان
تعطيني قول والعاطف اذا كان المعطوف عليه اسما اى ينصب بعد الحروف العاطفة
الفعل المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم
كقوله للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف قول ويجوز اظهار ان
مع لام كي والعاطفة اى ويجوز اظهار ان مع لام كي ومع الحروف العاطفة على الاسم
انما مع لام كي فللفرق بين لام كي ولام الجحود ولم تفعل بالعكس لكون لام الجحود زايدة
ولام كي غير زايدة واما مع الحروف العاطفة فلكرامتهم عطف الفعل على الاسم ظاهرا
قول ويجب مع لا في اللام اى ويجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها اللام لئلا يتوالى
اللامان واعلم انه يمتنع اظهار ان مع غير لام كي والعاطفة لدلالة القرينة

علمها وكون الحذف اكثر فالتزموا حذفها لهذه الحروف التي يضمر بعدها ان
على ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده وقسم يجب وقسم يجوز قول ويلزم بلم ولما
الى آخره اى ويلزم الفعل المضارع بهذه الكلمات وهو اشارة الى جوازم الفعل وهي
قسمان احدهما جوازم فعل واحد والآخر جوازم الفعلين الاول اربعة ولم ولما
ولام الامر ولا في النهي قوله وكلم المجازاة عطف على بلم وهو القسم الثاني من القسمين المذكورين
اعني جوازم الفعلين وهو ضربان ضرب حرف وهو ان وضرب اسم يتضمن معنى ان
للا بجاز والاختصار وهو ضربان ظرف وغير ظرف والظرف اما ان لا يستعمل الا ما
وهو حيث واذ لتضمنهما معنى الاضافة الماتعذ عن الاجزام لزم المضاف اليه مرفوع
لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم متنافيان واما ان يستعمل مع ما ومجرد عنها
وهو اين في المكان ومتى في الزمان كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله
ابن تصرف بنا العداة يجدنا نصرف العيس نحوها للتلاق وكقوله متى ما تلقني فردين
ترجف روانف اليتيك وتستطارا وكقوله متى ناته تعشو الى ضوء ناره
تجد خير نار عندها خير موقد واما ان لا يستعمل مع ما وهو اني كقوله فاصبحت اني
تأتها تلتبس بها كلا مركبيهما تحت رجليه سائر وغير الظروف ما ومن واي و
امثلته قوله ان يك العمر كنزا ناقصا كل ليلة وما تنقص الايام والدهر ينفد ومن
يكرمني اكرمه وقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله تعالى مهما تأتنا به من آية
الآية والاصل في مهما ما ما على ان ما الثانية زايدة فهو من لتما ثم ابدل عن الالف الهاء

على

التحسين اللفظ والثانى ان يكون مد واقعا قبل ما وكان قائلا قال ما اقدر عليه فقال
المخاطب منه ما تفعل أفعل ثم جرى مجرى كلمة واحدة وتجزم بها كما تجزم بما والمالى يضم
هذه الاسماء معنى لوجه انها حرف الشرط ايضا لما اصل حرف الشرط ان يكون للاستقبال
ولولى كاذكرك بدل الماضى قوله واما مع كيفما واذا فشاذ اى الجزم بكيفما واذا واما شاذ
المعنى فى كيفما انه من المستحيل ان تكون على اى حال موصوفا بها والمناقاة بين اذا وان الشرطية
هذا اذا للتخصيص وان الشرطية للعموم وقد تجزم باذا فى ضرورة الشعر كقوله واذا تصبك
من الحوادث نكبة فاصبر وكل غيابة فستنجلى والكوفى تجوز الجزم بكيف مع ما وبدونها
قوله وبان مفذة عطف على قوله بلم اى وتجزم الفعل بان مفذة وقد تجئ بيانه
قوله فلم لقلب المضارع ماضيا الى اخره لما فرغ عن تعداد الجوازم شرع فى تبيين معانيها
فقال لم لقلب المضارع الى معنى الماضى ولنفيه ولما مثلها اى لما مثل لم فى قلب المضارع
الى معنى الماضى ونفيه قوله ولختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل اشارة الى الفرق
بين لما ولم بعد اشتراكهما فيما ذكر اى ولختص لما بانها باستغراق نفى الفعل فى الزمان الماضى الى زمان
الحال فلم لنفى فعل ولما لنفى قد فعل تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اى عقيب الندم ولما
يلزم الاستمرار الى وقت الاخبار وتقول ندم زيد ولما ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفع
من الماضى الى وقت الاخبار ولما زيد معناها بزيادة ما ولختص ايضا لما بجواز حذف
فعل لختو ندم زيد ولما اى ولما ينفعه لان اصله لم زيدت عليها ما فناب مناب الفعل
وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذا كقوله واحفظ ودك عنى انى استودعتها يوم الاعازب

ان وصلت وان لم واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل حملا على الجازة فى ضرورة الشعر
كقوله فاضحت معانيها قفارا رسومها كما لم يسو اهل من الوحش توهل والمشترك
بين كونه اسما وبين كونه حرفا الا انه اذا كان اسما فهو مختص بالماضى واذا كان حرفا فهو مختص
بالمضارع قوله ولام الامر اللام المطلوبة بها الفعل اى ولام الامر لام يطلب بها الفعل
فان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا وان كان مبنيا للفاعل لزمته مسندا الى
المتكلم والغائب واما فى غيرهما فنادر كقوله تعالى فلتفرحوا قوله ولا للنهى ضدها اى ضد اللام
للنهى ضد لام الامر وهو الذى يطلب به ترك الفعل وعوده خل على جميع انواع
المضارع المبنى للمفعول او الفاعل مخاطبا كان او غائبا او متكلما قوله وكلم المجازاة
على الفعلين اعلم ان كلم المجازاة ومعنى المذكورة من قبل تدخل على الفعلين ليدل على ان
الاول سبب للثانى فالاول سبب والثانى مسبب ويسمى الاول منهما شرطا
والثانى منهما جزاء اعلم ان المراد بالسبب هو السبب فى العقل لا بشكل مثل ان
كان النهار موجودا فالشمس طالعة مع ان الثانى سبب للاول فى الخارج لحصول
الاول فى العقل سبب لحصول الثانى فيه ثم ان الشرط والجزاء ان كانا مضارعين نحو
ان تقم اقم فحكم كل واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربا والجازم
موجودا وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب ضربت فالجزم
واجب ايضا فى الاول لكونه معربا ووجوب الجازم فيه واشار اليه بقوله فان كانا
مضارعين الى قوله فالجزم واجب وان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا

لحوان ضربت اضربك فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع فلان حرف الشرط لما لم يعمل
في الشرط الذي هو اقرب اليه فلان لا يعمل في الجزاء الذي هو ابعد عندا ولي واما الجزم فلكونه
مجزوما ووجود الجازم ومثال الجزم كقيم ومثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم
مسغبة يقول لم يعاب مالي ولا حرمي واشار اليه بقوله وان كان الثاني اي وان كان
الجزاء مضارعا واللغة العليا وهي ضعيفة هو الثاني معرب والجازم موجود وان كانا
ماضيين لحوان قمت قمت فلا جزم في كل واحد منهما لكونهما مبنيين قوله واذا كان الجزاء
ماضيا بغير قد لفظا او معنى الى آخره اشارة الى بيان الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء
عليه والجزاء الذي يجوز وله يجب والجزاء الذي يجب والضابطة فيه ان يقال ان
حرف الشرط في الجزاء معنى قطعا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه
واذا احتمل تاثيره وعدم تاثيره فيه جاز الامران واذا لم يؤثر قطعا وجب دخول
الفاء عليه ليدل على ان جواب الشرط فاشار الى الاول بقوله واذا كان الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا او معنى اي اذا كان الجزاء ماضيا لفظا لحوان ضربت ضربت او
معنى لحوان ضربت لم اضرب ولم يقترن به قد لفظا ولا معنى لم يجز دخول الفاء
عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه حينئذ وهو حينئذ للاستقبال وانما قال
بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد لفظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل او معنى كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وجب دخول
الفاء لانتفاء تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض من الماضي المحقق واشار الى الثاني بقوله واذا

كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان اي وان كان الجزاء مضارعا مثبتا جاز الامران
دخول الفاء من حيث انه جعل خبر مبتدا محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط لحوان
قمت فيقوم اي فهو يقوم وترك الفاء من حيث انه لم يجعل خبر مبتدا بل جواب الشرط
وهو اولى لان عدم الحذف اولى من الحذف لحوان قمت يقم وكذلك اذا كان الجزاء
مضارعا منفيا بلا جاز الوجهان دخول الفاء كقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف
وله رهقا ان جعل لا النفي للاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع العلتين
على معمول واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لا لمجرد النفي فكان لحرف الشرط تاثير فيه
لجعله للاستقبال وانما قيد المنفي بلا لان المنفي بما او بلن يجب دخول الفاء لامتناع
تاثير حرف الشرط فيه لان المراد بالمنفي بما هو الحال مع كونه جوابا للشرط وبالمنفي
بلن هو الاستقبال واشار الى الثالث بقوله والا فالفاء يعني اذا لم يكن الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا او معنى وان لم يكن المضارع مثبتا ولا منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع
تاثير حرف الشرط فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تعالى افان مت فهم الخالدون
او امرا كقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني او نهيا كقوله تعالى وان عليكم حافظين كراما
فلا تزجروهن الى الكفار او استفهاما كقولك ان تركنا فمن يرحمنا او دعاء كقولك
ان اكرمتنا فرحمك الله او كان ماضيا مقترنا بقد لفظا او تقديرا كما مر او منفيا بما او لن كقوله
ترى الى غير ذلك وقوله وبحي اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما جاء ايقاع الجملة الاسمية موضع الفاء لدلالتها على التحقيب

كان مضارعا

كالفاء لانها للمفاجاة وانما لم يجز لوضع الفاء في غير الجملة لانه لو اذا الى للمفاجاه
لم تدخل الا على الجملة الاسمية الا نادرا **قوله** وان مقدرة بعد الى فعال الخمسة اذا
قصد السببية اى تجزم الفعل المضارع بان مقدرة بعد الى افعال الخمسة التي هي الامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم تدخل
الجنة اى ان تسلم تدخل الجنة ولم تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة وائتني
اذرك اى ان تأتني فيما تذكر واليه عذنا يحدثنا اى ان كان عندنا يحدثنا والا نمت
نصبح خيرا اى ان تنزل نصبح خيرا والمعنى في الجميع ان وقع الاول وقع الثاني لان الاشياء
الخمسة المذكورة تتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فيكون في ضمن هذه الاشياء
الخمسة سبب لمسبب وهو ما بعدها وليس الخبر كذلك فانه ليس للطلب فلهذا لم يجزم في
النفي اعلم ان المراد بالامر ههنا هو لام يحصل او قوة الدخل فيه نحو ليقم زيد فان
فاحسبك يتنزل منزلة الكف كانه قال الكف يتم الناس **قوله** وامتنع لا تكفر تدخل النار لان
المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر فيقدر ان لا تكفر تدخل النار وهو محال ظاهرا للكلام
فانه جوز اعتماد امنه على وضوح المعنى **قوله** ومثال الامر صيغة تطلب بها الفعل
من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة هذا تعريف لامر المخاطب المبني للفاعل
وليس بتعريف مطلق لانه يجري في امر الغائب وامر المخاطب المبني للمفعول عنه فقوله صيغة
تطلب بها الفعل شامل لهذه الثلاثة من امر الغائب وامر المخاطب المبني للمفعول وقوله من الفاعل المخاطب يخرج
الغائب نحو ليضرب زيد وامر المخاطب المبني للمفعول نحو اضرب انت وقوله بحذف حرف المضارعة

نخرج مثل قوله لكي فلا تفرحوا في القرآءة السابعة ومثل اما تضرب زيدا لانه ليس
قوله بحذف حرف المضارعة **قوله** وحكم آخره حكم المجزوم اي وحكم آخر الامر حكم آخر المجزوم
تقول اضرب واغز واغزُ واخشَ بحذف الواو والياء والالف كما تقول لم يغز
ولم يرم ولم يخشَ وفي التثنية اغزوا وارميا واخشيا بحذف النون كما تقول لم يغزوا
ولم يرميا ولم يخشيا انما كان حكمه حكم آخر المجزوم تشبيها له بما فيه لام الامر من حيث ان
كل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال حكم آخره حكم آخر المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا
لعدم علة الاعراب وعدم مشابهته الاسم باحد حروف **قوله** فان كان بعده
ساكن اشارة الى كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع وهي ان تحذف حرف المضارعة وتجيء
ان كان بعد حرف المضارعة متحركا اسكن آخره واجعل ما بقي امرا للفعل في بعد عد وفي
ضارب ضارب والهاء في قوله بعده عائد الى حرف المضارعة ولم يذكر المصنف
هذا لفهمه لظهوره وان كان بعده ساكن وهو ليس برباعي زيد همزة الوصل متحركة ليمكن النطق به وتلك الهمزة مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة الاتباع ومكسورة فيما سواه سواء
كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب من ضرب او فتحة نحو اعلم من علم لتعذر الضم والفتح
لحصول اللباس الا ترى انك لو قلت من ضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي
المبني للمفعول ومضارع الرباعي للمتكلم ولو قلت اضرب بفتح الهمزة لالتبس بامر الرباعي ولو تركت
من تعلم اعلم بضم الهمزة لالتبس بمضارع عالم يسلم فاعله للمتكلم ولو قلت من تعلم
اعلم بفتح الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي ولما فرغ عن كيفية بناء آخر الماضي او رد امثلة

وهي افعل واضرب واعلم فالاول مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مضموم والثاني
ان يكون بعد الحرف الساكن مكسور والثالث مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مفتوح
وان كان بعد ساكن وهو ياء ردت الهمزة المحذوفة من المضارع لانتفاء موجب
حذفها وهو اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين ويكون مفتوحة قطعا
لكونها اصلية مفتوحة في الاصل نحو اكرم فاكرم وانما حذفت الهمزة من
المضارع لكثرة اجتماع الهمزتين في الكلام نحو أُكرِم وحذف في الباقي في نحو يكرم
وتكرم ونكرم اذ لا لبس قوله فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله اي فعل مالم يسم
فاعله فاذا حذف فاعله وانيب ما يقوم مقامه للفاعل للاختصار او للابهام او للجهل
بالفاعل او غيره والغرض من ذكره ههنا كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما
قبل آخره للتمييز بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول ولم يختص على ضم الاول لئلا
يلتبس بعض مضارع مالم يسم فاعله بماضي علم على كسر ما قبل آخره لانه لم يتميز في مثل علم
هذا اذا لم تكن في اول الفعل همزة وصل واما اذا كان في اوله همزة وصل ضم الحرف
الثالث مع ضم الهمزة لئلا يلتبس بفعل الامر نحو انطلق واقتدر واستخرج وانطلق واقتدر واستخرج
بضم الهمزة والحرف الثالث وانما لم يختص على ضم الهمزة لحصول الالتباس بالامر عند سقوط
ضم الهمزة في الدرج نحو كل انطلق واقتدر واستخرج واما اذا كان فعله الماضي
نحو باب نصر وتفاعل بضم التاء مع ضم الحرف الثاني نحو تعلم وتجاهل تعلم وتجاهل بضم
الهمزة والحرف الثاني لئلا يلتبس تعلم بمضارع علم وتجاهل بمضارع جاهل والثاني في نحو واللام

مع التاء عطف على الثالث وقوله خوف اللبس اشارة الى علة جميع ما ذكره من قبل قوله وفعل
العين الاولى قيل وبيع اعلم ان قوله بناء عالم ثم فاعله هي الفعل الماضي المعتل العين ثلاثي
اذا تعدى بها قيل وبيع واشار اليه بقوله الاولى قيل وبيع واصلها قول وبيع ثلاثي
حركة الواو والياء الى ما قبلها بعد سلب حركته فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار قيل
وبيع والثالثة قيل وبيع بالاشمام وهو تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير التلفظ به
ولم يدركه الا البصير وهو فصح اللغتين بان اصل ما قبلها الضم واشار الى قوله وجاء الاشمام
والثالثة قول وبوع بالواو لان كله وضم الاول وهو قليل ووجهه انه حذف الحركة
من الواو والياء للاستثقال ثم قلبت الياء في بيع واو الضم ما قبلها واشار الى هذا الاخير
بقوله والواو وهو عطف على الاشمام اي وجاء الواو واعلم ان قوله ومعتل العين الاولى
قيل وبيع عام لا طلاقه ليس بجيد لان عود وصيد ليس كذلك بل الاحسن ان يقول
معتل العين المقلوبة الفا قوله ومثله باب اختير والقدر ون لتختير واقيم اي مثل
بناء مالم يسم فاعله من الماضي المعتل العين نحو الماضي الذي بناء مالم يسم فاعله من باب اختير والقدر
فانه يجوز فيه ثلاث لغات دون باب استخار واقيم اما الاول فلان اصل اختير والقدر
فان ثير وقود مثل بيع وقول فوقع الضمة على الفاء ثم وقع الكسرة بعدها على الواو
والياء فجاز فيه ما جاز في قيل وبيع واما الثاني فلان اصل استخير واقيم هو استخير
واقوم وهما يسامثل بيع وقول فوقع الضمة على الفاء والكسرة بعدها على الواو
والياء فلم يلزم ان يجوز فيه ما جاز في مثل قيل وبيع قوله وان كان مضارعا ضم اوله

وفتحها قبل الآخر لتسمن عن مجيء الفاعل ولم يجز الاقتصار على احدهما لان الاقتصار على
فتحها قبل الآخر لم يعرف مثل علم وعلى الضم عرف مثل خرج لعول الفعل نحو ضرب قوله
ومعنى العين تنقلب الفا اى ان كان المضارع الذى ابتى منه ماضى اسم فاعله معتل العين
تنقلب عينه الفا واوا كان او ياء نحو قال وباع يقال ويباع كان اصلهما يقول
ويبيع فنقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما فكانتا بوضع الحركة صارتا الفا ما قبلهما
قلبتا الفا فصارا يقال ويباع قوله المتعدى وغير المتعدى الفعل اما متعد واما
غير متعد لانه اما ان يتوقف فهمه على شئ يتعلق به او لا يتوقف والاول هو المتعدى نحو
ضرب فان فهمه يتوقف على شئ يتعلق به ضارب الضارب والمضروب غير المتعدى نحو
قعد فان فهمه لا يتوقف على شئ يتعلق به فعود القاعد وغير المتعدى ليصار متعديا
بادخل همزة اشياء وهى اما لتعدية ذهب زيدا او تضعيف العين نحو فرحت زيدا
وحرف الجر نحو ذهب بزيد قوله والمتعدى يكون الى واحد واثنين
الى المتعدى يتعدى الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا والى اثنين اما قضاء
بمعناه اياهما وهو على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثانى فيه عبارة عن الاول
ويجوز الاقتصار على احدهما كاعطى وكسا نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا جبة
والثانى ان يكون المفعول الثانى فيه عبارة عن الاول ولا يجوز الاقتصار على احدهما كعلم
ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم وارى وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث الا
ان اعلم وارى تعديتهما الى ثلثة بالاصالة وبلا خلاف فاما علم متعد الى مفعولين فاذا دخل عليه الهمزة تعدى

مفاعيل ج

الى ثلثة

بمفاعيل ج

الى ثلثة لزيادة الهمزة للفعل معنى نحو يزيد بسببه مفعول فاذا قلت اعلمت زيدا عمرا جاهلا
كان معناه صيرت زيدا اذا علم بان عمرا جاهل وكذلك ارى واما البواقى فمتعديتها بنفسها
الى واحد والى آخر بواسطة حرف الجر نحو انبانك عن زيد وقد تحذف حرف الجر فتصلها
لما كان فيها معنى الاعلام اجريت مجرى اعلم فتعديها الى ثلثة مفاعيل قوله وهذه مفعولها الاول
كمفعولى اعطيت اى هذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل حكم مفعولها الاول كمفعول
اعطيت بمعنى انه يجوز ان يذكره منفردا من غير ذكر المفعولين الاخيرين ويجوز ان يذكره
مع ذكر المفعولين الاخيرين كما انه يجوز ان يذكر المفعول الاول من كسوت واعطيت
منفردا عن الثانى ويجوز ان يذكره مع ذكر الثانى قوله والثانى والثالث كمفعولى علمت اى
حكم مفعولى هذه الافعال الثانى والثالث كحكم مفعولى علمت بمعنى انه يجوز ترك مفعوليها
الثانى والثالث معا ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولى علمت لان مفعولى هذه
الافعال الثانى والثالث مما مفعولا باب علمت على الحقيقة تقول اعلمت زيدا عمرا
خير الناس واعلمت زيدا من غير ذكر الثانى والثالث واعلمت عمرا خير الناس من غير ذكر
المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمرا من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس
من غير ذكر الثانى قوله افعال القلوب ظننت وحسبت الى آخره اعلم ان افعال القلوب
ما ذكرنا وهى تدخل على الجملة الاسمية اعنى المبتدا والخبر لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه
من ظن او علم فان الثلثة الاول للظن والثلثة الاخيرة للعلم وزعمت للدعوى
والاعتقاد فتكون للعلم وتكون للظن مثاله اذا كان زيد قايما عبارة عن علم قلت علمت

زيدا قايما واذا كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيدا قايما وتنصب الجزئين اى
المبتداء والخبر معا الا عند مواضع نذكرها وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب
لانها لا تحتاج فى صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل تكفى فيها القوة العقلية
قول ومن خصايصها لم يقتصر على احد مفعوليها جمع خصيصة وهى ما اختص
بالشئ ومن خصايص افعال القلوب انه لم تقتصر على احد مفعوليها وان جاز ان
لم يذكرا معا كقوله تعالى ويوم نقول نادوا شركائى الذين زعمتم اى زعمتموهم اياهم
لكون هذه الافعال داخلة على المبتداء والخبر فكما انه لا بد للمبتداء من الخبر وبالعكس
لا بد لاحد المفعولين من الآخر وليس باب اعطيت كذلك لان غير داخل على المبتدا والخبر
وقد نظر لجواز حذف كل واحد من المبتداء والخبر لما مر على ان حذف احد مفعولى
باب حسبت وافق فى قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله
خيرا لهم على قراءة من قرأ بالتاء اى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله
البخل هو خيرا لهم قول ومنها جواز الالغاء الى آخره اى ومن خصايص هذه الافعال
الغاؤها اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين نحو زيد ظننت قايم او تاخرت
عنهما نحو زيد قايم ظننت لاستقلال مفعوليها كلا منهما مبتدا وخبرا على تقدير
الغائها مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر واعلم ان تقدم معمول احد مفعوليها
عليها كتقدم احد مفعوليها فى جواز الالغاء نحو منى تظن زيدا منطلقا وتقدم
معمول المفعول كتقدم المفعول ولم يجز الالغاء فى باب اعطيت اذا تاخرا وتوسط

لعدم استقلال مفعوليه كلاما والمراد بالالغاء ابطال العمل لعارض وهو التوسط
او التاخر مع جواز العمل ويعلم من قوله جواز الالغاء جواز العمل اذا توسطت او تاخرت
ويعلم من قوله اذا توسطت او تاخرت انه لا يجوز الالغاء اذا امتنعت وينبغى
ان يعلم ان الافعال اوّ اذا توسطت والالغاء اولى اذا تاخرت وهذه الافعال تكون
فى معنى الظرف حينئذ فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم فى ظنى قوله ومنها انها
تعلق قبل الاستفهام والنفى واللام اى ومن خصايص هذه الافعال تعليقها وهو وجوب
ابطال العمل لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام او النفى او لام الابتداء
نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد فى الدار وعلمت لزيد قايم لاقتضاء
كل واحد من هذه الثلثة صدر الكلام فلو عمل لم يكن هذه الاشياء فى صدر الكلام
لكن الجزئين اللذين هما فى نحو علمت ازيد عندك ام عمرو فى موضع النصب لان العلم
وقع عليهما بالحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ من حيث اللفظ ورعى الاستفهام
ولام الابتداء ومن حيث المعنى رعيت هذه الافعال ومعناه انه علمت احدهما
بعينه عندك لان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه بالمعينين وانما قال الاستفهام
ولم يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تعالى لنعلم اى الحزبين احصى وانما
قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم يتعلق نحو انهم علمت زيدا على
انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد اى ومن خصايص هذه الافعال
جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد نحو علمنى وعلمك اى علمت نفسى وعلمت نفسك

ولم تجز في سائر الافعال فلا يقال ضربتني لان الغالب في سائر الافعال تعلق فعل الفاعل
بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم الى المغايرة بينهما فلو قيل ضربتني لسبق الى الفهم ضربتني
فلدفع هذا الوهم عدل الى ايراد النفس فقيل ضربت نفسي ولا تدفع حركة المضمر
هذا الالتباس مع قيام هذا الغالب لكون هذا الغالب قويا ولجواز اشتباه الحركة
بغيرها عند غفلة السامع وليس كذلك هذه الافعال لانها تتعلق باعتقادات القلوب
من العلم والظن ولا شك ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه اكثر من
صفات غيره فاذن لم تحتج فيها الى ايراد النفس لانتفاء المقتضي لايراد ومنو
اعلم ان افعال القلوب وغيرها تشترك في انه لا يجوز ان يكون فاعلها ضميرا
يعود الى المتقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا وله زيدا ضرب على ان يكون فاعل ظن وضرب
ضميرا عائدا الى زيد لان المفعول فضلة وله يجوز ان يصير معتمدا واذا لم يجز غلام
ضربت على ان يكون فاعل ضربت ضمير هند قول وبعضها معنى آخر يتعدى به الى واحد
اي وبعض هذه الافعال معنى لا يتعدى به الى اكثر من مفعول واحد ومنو ظننت من الظنة
بمعنى التهمة فانه حينئذ لا يتعدى الا الى مفعول واحد ومنه قوله تعالى وما هو على
بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت كقوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في
اي عرفتم ووجدت من وجدان الضالة بمعنى الاصابة تقول وجدت ناقتي اي
اصبتها ورأيت من رأية البصر تقول رايت زيدا اي ابصرته قول والافعال الناقصة
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي الافعال الناقصة وضعت لتقرير الفاعل على صفة

مخصوصة نحو كان زيد عالما فكان جعل زيدا على صفة كونه عالما في الماضي واقائل ان يقول
ان سائر الافعال تقرر الفاعل على صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد تقرر زيدا على
صفة الضاربية وجوابه ان المراد انه تقرر فاعله على صفة غير صفة مصدره فان كان
في قولنا كان زيد قائما تقرر زيدا على صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام غير مصدره
وليس ضرب في قولنا ضرب زيد كذلك وانما سميت هذه ناقصة لنقصانها عن سائر الافعال
من حيث انها لا تدل على الحدث ومن حيث انها تتم بمرفوعها قول ومنى كان وصار
الى آخره اي وهذه الافعال كان وصار واصبح الى قوله وليس قول وقد جاء ما جاءت
حاجتك اي وقد جاء ما جاءت بمعنى تقرير الشيء على صفة في قوله ما جاءت حاجتك فان ما نافية
احتمل ان يكون للنفي وحينئذ كان جاءت مسندا الى ضمير شيء تقدم ذكره مثلا
اذا كنت محتاجا الى شيء معين ولم تحصل ذلك الشيء بمقدار حاجتك فيقال ما جاءت حاجتك
اي ما جاءت هي على قدر حاجتك واحتمال ان يكون ما للاستفهام وحينئذ كان معناه اي
شيء جاءت حاجتك واسند ضمير يعود الى ما وانما جاز تانيثه لكون ما عبارة في المعنى
عن الحاجة وقيد ان هذه الكلمات اول ما اشتهر من قول الخوارج لابن عباس رضي الله عنهم
من قبل علي رضي الله عنه ليستند عي منهم الرجوع الى الحق قول وقعدت كانها
حربة اي وقد جاء قعد بمعنى تقرير الشيء على صفة اي بمعنى صار في قول الاعرابي
ارهف شفرتك حتى قعدت كانها حربة اي صارت شفرته والظاهر انه مخصوص
بمحله ولم يعرف في غيره فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار كاتبا قول وتدخل على الجملة الاسمية

محصوصة

لاعطاء الخبر حكم معناها اى هذه الافعال تدخل الجملة الاسمية وهى المبتداء والخبر لاعطاء
اسناد الخبر الى المبتداء حكم معناها ويحتمل ان يريد بالخبر الجملة الاسمية لانها خبرية
فيكون معناها لاعطاء هذه الافعال الجملة الاسمية حكم معناها واعلم انى لم اعرف
فائدة الحكم فى قوله حكم معناها فتدبر الجزء الاول اعنى المبتداء باسمها وينصب الجزء
الثانى اعنى الخبر باسم خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول نحو كان زيد قائما فكان افاد معناه
وهو الزمان الماضى فى زيد قائم وهكذا فى الكل قوله فكان يكون ناقصة الى آخرها اى كان
ثلثة انواع احدها ناقصة وهى ثلثة احدها للتقرير المبتداء على صفة الخبر فى الزمان الماضى فقط
سواء كان دائما نحو كان الله قادرا او منقطعا نحو كان زيد كاتبا واشار اليه بقوله لثبوت
خبرها ماضيا دائما او منقطعا وثانيها ان تكون بمعنى صار كقوله بعدها وقفر والطلل
كانها وقطى الحذل قد كانت وقائعا يهوين فيها اى صارت واشار اليه بقوله وبمعنى صار
وهو معطوف على قوله لثبوت خبرها وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان وحذف بعدها بجملة
تفسر ذلك الضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذى كنت اصنع
فان قيل اذا كان الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول فكان يكون ناقصة وتامة وزائدة
والناقصة ثلثة الامتناع كون اقسام الشئ اقساما له وايضا لم خصص الاول بالناقصة
مع ان الاخرين كذلك قلنا انما عدل عن ذلك لئلا يطول الكلام وانما خصص الاول بالناقصة
دون الاخرين لوجود اسم غير الناقص للاخرين دون الاول والثانى ان تكون
تامة واشار اليه بقوله وتكون تامة وهو عطف على قوله تكون ناقصة والتامة فعل حقيقى

بمعنى وقع وحدث وثبت ترفع ما بعدها بالفاعلية كما ترفع ما بعد الفعل الحقيقى كقولهم كان
الكائنة والمقدر كائن والثالث ان تكون زائدة واشار اليها بقوله وزائدة اى وتكون
زائدة وهى قسمان احدهما ان تكون زائدة فى اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قائم
لما فادتها الزمان الماضى والغائها فى اللفظ والاجود تاخيرها حينئذ وثانيهما ان تكون
زائدة فى اللفظ والمعنى كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا وانما دخلت تحسينا
للكلام وتاكيدا له ونصب صبيا على الحال وانما ذكرهذين القسمين وان لم يكن ناقصة فيهما
لكونهما موافقة للناقصة فى اللفظ قوله وصار للانتقال اى وصار الانتقال من شئ الى شئ
اما باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا صار زيد الى عمرو واما باعتبار الحقائق نحو
صار الماء هواء قوله واصبح وامسى وما ضمى الى آخرها اعلم ان هذه الافعال الثلثة تجئ
على ثلثة معان احدها لاقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة التى هى الصباح والمساء
والضحى نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا وثانيها ان تكون بمعنى صار
نحو اصبح زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صارت الصبح على هذه الصفة وثالثها
ان تكون تامة وحينئذ يفيد معنى الدخول فى هذه الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل
فى الصباح قوله وظل وبات الى آخره واعلم ان ظل وبات تجيئان لمعنيين احدهما
لاقتران مضمون الجملة باوقاتها اى ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار وبات لاقتران
مضمون الجملة بالليل نحو ظل زيد معلما وبات زيد مكرما اى ثبت له ذلك فى جميع
الليل والثانى بمعنى صار كقوله تعالى ظل وجهه مسودا فانه لم يختص زمانا دون زمان

قوله وما زال وما برح وما فتئ وما انفك الى آخره اعلم ان هذه الافعال الاربعة
لدلالتها استمرار خبرها لاسمها منذ قبلا اى فى زمان يمكن قبوله فى المعتاد نحو ما زال زيد
اميرا اى منذ كان قابلا للامارة فى حال كونه طفلا فاعل قبل فى قولنا قبلا ضمير يعود الى
فاعلها وضمير المفعول يعود الى خبرها قوله ويلزمها النفى اى ويلزم هذه الافعال حرف
النفى لتدل على استمرار خبرها لفاعلها فتكون هذه الافعال ح بمنزلة كان لدخول النفى على
النفى المستلزم للاثبات لتكون هذه الافعال للنفى ودخول حرف النفى عليها ولهذا لم يجز
ان يقال ما زال زيد الا عالما كما لم يجز ان يقال كان زيد الا عالما الا مسرة قوله ومادام لتوقيت
امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها اى مادام لدلالتها توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو
اجلس مادام زيد جالسا اى اجلس دوام جلوس زيد بمعنى زمان دوام جلوسه
على تقدير حذف المضاف ومن اجل ان معناه كذا احتاج الى كلام لانه ظرف والظرف
يحتاج الى كلام لانه فضلة والفضلة لا بد له من المسند والمسند اليه قوله وليس لنفى
الجملة الى آخره اى وليس لنفى مضمون الجملة الاسمية فى الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب
كذلك يقولون ليس زيد قائما الآن ولا يقولون غدا وللنفى مطلقا اى حالة كان او عين عند
بعضهم قال الله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا نفى لكون العذاب مصروفا
عنهم يوم القيامة فهى لنفى المستقبل ويمكن ان يجاب عن الآية بان الله لما اخبر ان العذاب يوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم فكانه ثابت ومتحقق فى الحال لتيقن وجوده لما اخبر الله تعالى به
والمستند بهذه الآية ان يقول لما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه ان مخالفة الظاهر

لاستعمال العرب قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها اعلم ان تقديم اخبار هذه الافعال
على اسمائها جايز بالاتفاق فى الكل كونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى
الافعال لقوتها واما تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام واشار اليه بقوله ويجوز تقديم
عليها اى هذه الافعال فى تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام احدها انه يجوز
وهو من كان الى راح على الترتيب المذكور فى الكتاب لكونها افعالا صرفة والمانع من التقديم
منتف والثانى انه لا يجوز وهو الذى فى اول ما وهو على ضربين احدهما ان يكون
ما نافيه والقسم الثانى ان يكون مصدرية بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز
تقديم اخبارها على انفسها اما اذا كانت ما نافية فلامتناع تقديم ما فى خبر النفى على النفى
واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقدم معمول المصدر على نفس المصدر ولم يخالف فى امتناع
تقدم اخبارها هذا القسم على نفسه الا ابن كيسان واتباعه فى غير مادام ووجه قوله
ان ما النافية لما دخلت الافعال الدالة على النفى صارت الله نباتا بمنزلة كان فكما جاز تقديم
خبر كان على نفسه جاز تقديم خبر هذه الافعال على انفسها واشار الى هذا القسم بقوله و
لا يجوز الى قوله فى غير مادام والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس فذهب بعضهم الى
لا يجوز تقديم خبره على نفسه لكونه للنفى وامتناع تقدم معمول المنفى عليه وذهب اكثر
البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا وجواز تقديم معمول الفعل على نفسه واجيب عن دليل
الاولين بان يمنع امتناع تقدم معمول المنفى عليه مطلقا وانما يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا كان
فعلا فلا يمتنع ويدل عليه قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال به

ان يوم يأتيهم معمول المصروف الذى هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم خبر ليس عليها لم يجز
تقديم معمول خبر ليس عليها لامتناع وقوع المعمول الا حيث يصح وقوع العامل فيه والقائل
ان يقول كان من الواجب على المصنف ان يجعل ليس وما اولد ما النافية من القسم المختلف فيه
ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يعتد بمخالفة ابن كيسان واعتد بالمخالفة ليس لان
طائفة كثيرة منهم من المعتبرين على امتناع تقدم خبرها على نفسها وهى افعال المقاربة
الى اخره اعلم ان هذه الافعال من اخوات كان لكونها لتقرير الفاعل على صفة الا انها اوقعت
بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها عليها وجواز تقدم
خبر كان عليها وعرفها بانها افعال وضعت لدنو الخبر رجاء او حصوله او اخذا
فيه وهى فالاول عسى اى الذى لدنو الخبر رجاء عسى وهو غير متصرف بمعنى انه لا يأتى
منه المضارع واسم الفاعل والامر والنهى حملا على لعل لتضمنها معنى الانشاء فاشبه لعل
لكون كل واحد منهما لطلب المحصول والاشفاق ولهذا لا يستعمل فى الحالين فلا يقال
عسى زيد ان يطير وقول عسى زيد ان يقوم وعسى ان تخرج زيد اشارة الى
جواز اقترانه بان فيهما احدهما انهما ناقصة تحتاج الى الاسم والخبر لكن خبرها الفعل المضارع
مع ان تقرير المعنا هاهنا النرجى وتقويته لا مع ان اصله ان يكون اسما قياسا على خبر كان يجوز
فيه لغتان احديهما ان يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلتزم ان يكون منصوبها الفعل
المضارع مع ان تقرير المعنا هاهنا النرجى وتقويته لا مع ان اصله ان يكون اسما قياسا على
خبر كان الا انه صار مشروكا وقد شذ مجيئه صريحا كقوله عسى الغوير ابوسا ومنى

جمع بؤس او البأس اى الشر والشدة واشار الى هذه اللغة بقوله وتقول عسى
زيد ان يخرج فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بانه خبره اى عسى زيد الخروج
اى ذا الخروج على تقدير حذف المضاف واللغة الثانية ان يذكر لها مرفوع فقط وهو
ما كان منصوبا فى اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قايم عن المفعول الآخر وهذا كما قال وسمع انتهاء
متى كان مفعولا الاول مما يسع اقتصر عليه كالقول وان كان مما لا يسع لم يقتصر
الى مفعولين فهى ناقصة على هذه اللغة ايضا واشار بقوله عسى ان يخرج زيد اعلم انه
يحتمل ههنا شيئا آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى
زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى هذا يكون من اللغة الاولى ويلزم من هذا
تجويزهم تقديم خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول يقول عسى ان يقوم الزيدان والزيدون
وعسى ان يقوم الهندات وعلى الوجه الثانى يقول عسى ان يقوما الزيدان وعسى
ان يقوموا الزيدون وعسى ان تقمن الهندات واما قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك
مقاما محمودا فلم يحتمل الا الوجه الاول والا لزم الفصل بين اجزاء الصلة والموصول
بأجنبى ومنهم من جعل عسى فى اللغة الاولى ناقصة وفى اللغة الثانية تامة
اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم جاز ان يضمر فى عسى وان لا يضمر استغناء
بالضمير الموجود فى ان يقوم العايد الى زيد وعلى التقديرين فزيد مبتدأ وما بعده
يقوم على الوجه الثانى الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا وهند عسى

ان تقوم والهندان عسى ان تقوما والهندات عسى ان يقمن وعلى الوجه الاول الزيدان
عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وهند عست او عسين ان تقوم والهندان
عستا ان تقوما والهندات عسين ان يقمن وانما عدل عنه تنبيها للدلالة على الرجاء
وانما لزمت ان لقرب الرجاء وقيل انه لقرب قارب زيد القيام تحقيقا لبيان لا عن ب لا الذي عناه
لكونه انشاء، واشار الى هذا اللغة بقوله وقول عسى زيد ان يقوم فزيد اسم عسى وان يقوم
في محل النصب بانه خبر معنى عسى زيد القيام على تقدير حذف المضاف واللغة الثانية ان
تكون ما مدة معنى قرب فلا يكون لها الا المرفوع لكن اختص بان يكون المضارع مع ان لا لدلالة
ولان العرب هو دون الخروج الا لحصل الا بالمضارع مع ان واشار الى هذه اللغة بقوله
وعسى ان يخرج زيد قوله و قد تحذف ان اي و قد تحذف ان عن الفعل المضارع
في اللغة لا ولى تشبيها بفعل كقوله عسى عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
دون اللغة الثانية لامتناع وقوع الفعل فاعلا قوله والثاني كاد اي والقسم
الثاني وهو الذي وضع لمقاربة حصول الخبر اعلى مقاربة رجائه وهو خبر محض فلذلك
تصرف وفاعله اسم مختص وجبر فعل مضارع يدل على تقريب حصول الخبر من الحال من
غير ان يدل على استقبال المتكلم الحال نحو كاد زيد يخرج وقد لا دخل ان على خبرها بعكس كقوله
وقد كاد من طول البلى ان يمصحا قوله واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح اي اذا
دخل النفي على كاد يكون كاد للنفي كما ان الافعال المثبتة اذا دخل عليها النفي كانت للنفي كما من
شان حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه كما كان او سيأتي واما قال على الاصح لاختلاف فيه كما مر في بحثها
بعد ذلك

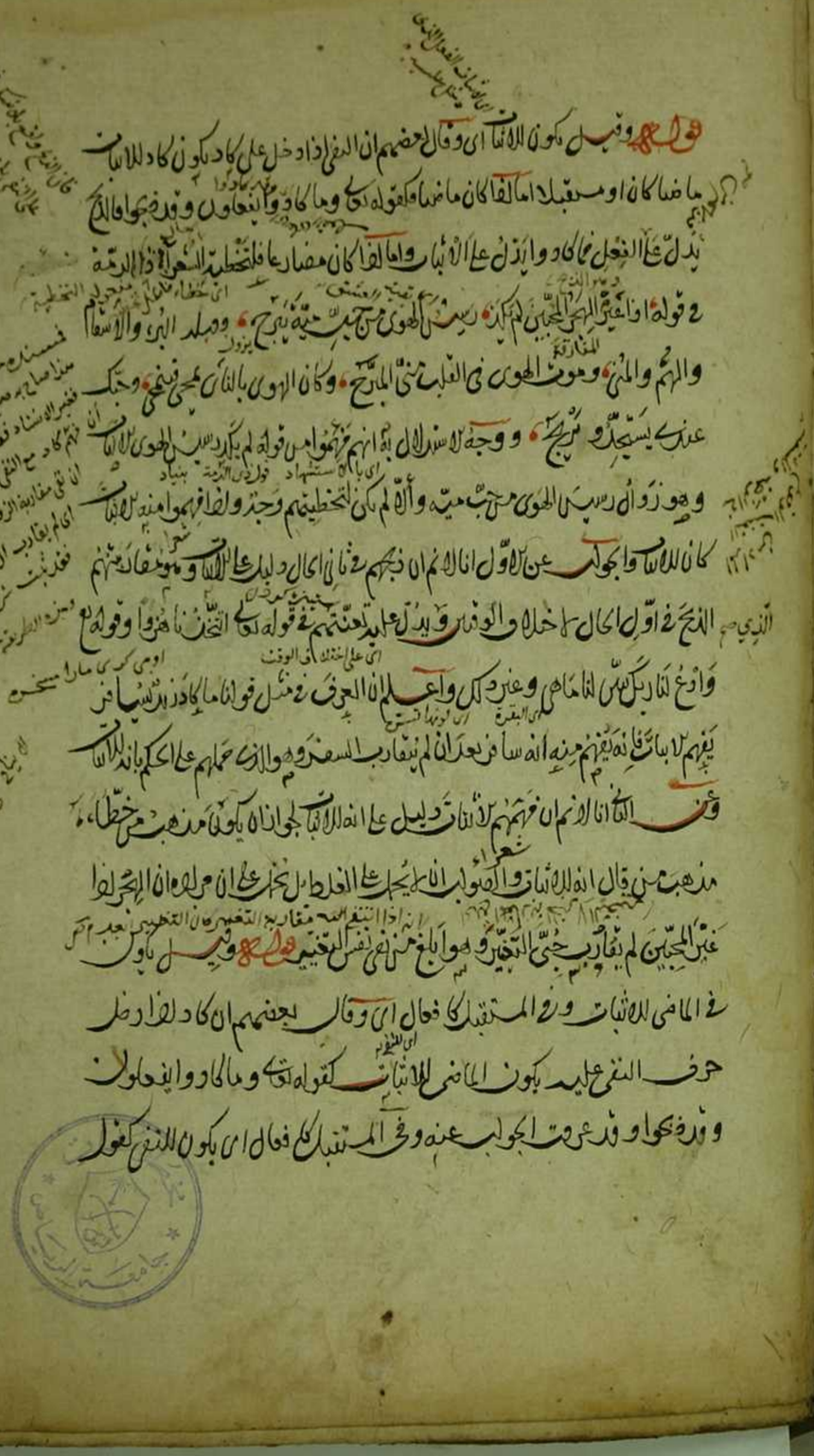

قوله وقيل يكون للاثبات اي وقال بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد يكون كاد للاثبات
ماضيا كان او مستقبلا اما لفا كان ماضيا كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد يجوز فالمنع
يدل على الفعل نحو كاد وايذان على الاثبات واما لفا كان مضارعا فلتخطئة الشعراء اذا الرمة
في قوله اذا غير النهري الحجين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح ومبلد البرى والاسقام
والهيم والمنى وهوى الهوى في القلب منى المبارح وكان الاولى بالفاء يحيى فينحى وحبك
عندي يستجد و يربح ووجه الاستدلال به انهم فهموا من قوله لم يكد رسيس الهوى الاثبات
ويجوز زوال رسيس الهوى من حب مية وانه لم يكن التخطئة فهم وجد وا فانهم وا منه الاثبات
كان للاثبات والجواب عن الاول انا لا نسلم ان فهمهم في ثاني الحال دليل على الاثبات و موقف
الذي صح النبح في اول الحال لا خلاف الوقوف ويدل على عدم تعنتهم في قوله تعالى التحق ناهزوا وقوله
وانع لنا بكل سن لنا ماهي وعند ك واعلم ان العرف في مثل قولنا ما كاد زيد يسافر
يفهم لا بالتأني انه يقع منه انه سافر بعد ان لم يقارب السفر وهو الذي حملهم على الحكم بانه للاثبات
وعن الثاني انا لا نسلم ان فهمهم لاثبات دليل على انه للاثبات جوازا ان يكون ما ذهب من خطأ
مذهب من قال انه للاثبات والجواب ان لا يحمل على الغلط ما لم يخرج عن ان مراده ان الخبر لفا
عن المجيبين لم يقارب حتى التغير وهو بالغ من نفي نفس التغير قوله وقيل يكون
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كفعال اي وقال بعضهم ان كاد لفا دخل
حرف النفي عليه يكون الماضي للاثبات كقوله تعالى وما كادوا يفعلون
وفي نحو او قد عرفت الجواب عنه وفي المستقبل كفعال اي يكون للنفي كفعل

ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين الى آخر البيت **قوله** والثالث طفق وجعل وكرب واخذ

الى آخره اي والثالث هو الذي اذنو لخبر اخذ فيه جعل وطفق وكرب واخذ واوشك

فانه مخالف لعسى لا انتفاء بمعنى لا انشاء ولكاد لحصول الشروع فيه لكن الاربعة الاولى لا تستعمل

استعمال كاد لقرب معناها من معنى كاد تقول طفق زيد يفعل وجعل اقول وكرب

وطفقا يخصفان واوشك تستعمل استعمال عسى تارة على اللغتين نحو اوشك زيد ان يخرج

واوشك ان يخرج زيد وتارة استعمال كاد نحو اوشك زيد يخرج **قوله** فعل التعجب ما وضع

لانشاء التعجب اي افعال التعجب هما ما افعله وافعل به افعال وضعت لانشاء التعجب

فلم يدخل فيه مثل تعجبت وعجبت لانهما ليسا للانشاء والتعجب انفعال النفس عند ادراك ما خفي

سببه وخرج عن نظائره **قوله** وله صيغتان احدهما ما افعله والثانية افعل به وهي

غير متصرفة بمعنى انه لا يكون منهما مضارع ولا امر ولا نهي ولا تثنية ولا جمع لكونهما

مشابهة للحرف لكونهما للانشاء الذي اصله ان يكون من الحروف نحو ما احسن زيدا

او احسن بزيد **قوله** ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل اي فعلا التعجب

لا يبنيان الا مما يصح بناء افعل التفضيل منه لكون كل واحد منهما للمبالغة والتاكيد فلا يبنيان

الا من ثلاثي ليس بلون ولا عيب ويتوصل في تعجب ما يمتنع بناء فعل التعجب منه بمثل ما

يتوصل به الى اسم التفضيل وهو مثل اشد تقول ما اشد استخراجه وما اكثر حمرته وما

اقبح عوره واشدد باستخراجه واكثر بحمرته واقبح بعوره **قوله** ولا يتصرف فيهما بتقديم

ولا تاخير ولا فصل اي ولا تصرف في صيغتي التعجب بتقديم ولا تاخير ولا فصل لتضمنه

المراد بعدم التصرف ليس المعنى والجمع والتثنية الاستقبال

معنى الانشاء الموجب لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن ولا يقال

ايضا بزيد احسن ولا يقال ايضا ما احسن اليوم زيدا بالفصل وهو اليوم بين ما احسن الظرف

ومعموله لما ذكرناه واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب ما احسن بالرجل

ان يصدق **قوله** وما ابتدا نكرة عند سيبويه الى آخره اشارة الى بيان اعراب

ما افعله فما مبتدأ نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء احسن زيدا

والجملة بعده اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بانه خبره وما موصولة عند الاخفش

والجملة التي بعدها صلتها وهي مع الصلة في محل الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف تقديره

الذي احسن زيدا شيء وما استفهامية عند قوم فهي مبتدأ وما بعدها خبرها تقديره

اي شيء احسن زيدا وهذه التقديرات باعتبار الاصل لانها بمعناها الآن **قوله**

وبه فاعل عند سيبويه الى آخره اشارة الى بيان اعراب افعل به عند سيبويه اي به في افعل به

فاعل افعل عند سيبويه والباء زائدة كما في قوله تعالى وكفى بالله الا انها لازمة ههنا لبدل

على الانشاء واصل افعل بزيد افعل زيد بمعنى صار زيد ذا فعل كاغد البعير اذا

صار ذا غدة فالهمزة للتصيير فغير عن لفظ الخبر الى لفظ الامر وليس بامر اذ لا معنى للامر

ههنا وله فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين قولنا احسن بزيد واذا كان الامر على ما

ذكرنا لم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور بعده فاعل له ولهذا لزم صورة واحدة **قوله**

ومفعول عند الاخفش عطف على قوله فاعل وهو اشارة الى اعرابه عند الاخفش اي به

مفعول به عند الاخفش اذ هو المتعجب منه كما كان بعد ما افعل فعلى هذا يكون افعل امرا

نحو ما احسن زيدا

اي ما احسن بالرجل الصدق ... فلان ضمير الفاعل ... ان يصدق ... على عبر سيبويه

ومعناه الآن التعجب الانشاء

والباء فيها علم التعجب لانها لو جر فيها فقلت اكرام زيد ... لم يعلم اي اكرام التعجب ... لفظه امر ومعناه خبر ... موضع رفع لانه فاعل

لا خبرا فيكون في ضمير مرفوع بانه فاعله لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كانه
قال يا حسن احسن بزيد وضمير الخاطب عند بعضهم اى انه امر لكل واحد مخاطب
بان يجعل زيدا حسنا بان يصفه بالحسن هذا اصله ثم اجرى مجرى الامثال الآن فلم
يغير من لفظ الواحد تقول يا رجل ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد فالباء مع هذا الفعل
اما للتعدية وذلك اذا كانت الهمزة في احسن بزيد للصيرورة اى صير زيد بواسطة الباء احسن
متعديا واما للزيادة للتاكيد مثلها في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وذلك اذا
لم تكن الهمزة للصيرورة بان يكون احسن متعديا قوله افعال المدح والذم ما وضعه لانشاء
مدح او ذم اى افعال المدح والذم التي تؤتى لها في النحو افعال وضعت لانشاء مدح او
لانشاء ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته وشرف وكرم وقبح وعور من افعال المدح والذم
لانها لم توضع لانشاء قوله فنعما نعم وبئس اى فمن افعال المدح نعم ومن افعال الذم
بئس قوله وشرطها ان يكون الفاعل اى وشرط هذه الافعال ان يكون فاعلها
احد الامور الثلثة ويعني ان يكون معرفا بلام التعريف للعهد نحو نعم الرجل زيد او يكون
مضافا الى معرف بلام التعريف للعهد نحو نعم صاحب الرجل زيد او يكون مضمرا وذلك
المضمر اما مميز بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد اى نعم الرجل رجلا زيد واما مميز بما
بمعنى شيء غير موصوفة كقوله تعالى فنعما هي فما هنا نكرة بمعنى شيء موضعها النصب
على التمييز وهي المميزة لفاعل نعم اى فنعم شيئا هي اى فنعم الشيء شيئا هي وهي ضمير
الصدقات وهي المخصوصة بالمدح قوله وبعد ذكر المخصوص اى وبعد ذكر الفاعل يذكر

يذكر المخصوص بالمدح والذم لان ذكر الشيء تبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس قوله وهو مبتدأ
ما قبله خبره اشارة الى اعراب المخصوص اى المخصوص بالمدح او الذم مبتدأ والجملة التي قبله
خبره ولم تحتج الخبر الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف للعهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف
على تقدير سؤال وهو انه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى
الوجه الاول يكون نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني قوله وشرطه مطابقة الفاعل
اى وشرط المخصوص بالمدح او الذم ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون
ونعمت المراة هند وانما وجبت المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى قوله وبئس
مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متاول جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال شرط المخصوص
مطابقته الفاعل في الجنس وليس كذلك في الآية لان المكذبين ليس من جنس مثل القوم
واجاب عنه بانه متاول بتقدير حرف المضاف من الذين اى بئس مثل القوم مثل الذين
كذبوا بآياتنا او بان الذين صفة القوم والمخصوص محذوف وهو مثلهم اى بئس مثل القوم
المكذبين مثلهم قوله وقد يحذف المخصوص اذا علم اى وقد يحذف المخصوص بالمدح او الذم
اذا دلت عليه القرينة كقوله تعالى نعم العبد اى نعم العبد ايوب وكقوله تعالى فنعم الماهدون
اى فنعم الماهدون نحن يدل عليه سياق الآية قوله وساء مثل بئس اى وساء تستعمل
استعمال بئس في جميع احكامها ويكون بمعناها وان استعمل في الاخبار نحو ساءني هذا الامر
تقبض ستر في نحو ساءت المراة هندا اى بئست المراة هند وكقوله تعالى ساء مثلا القوم

الذين كذبوا اى سماء المثل مثلا مثل القوم الذين كذبوا على تقدير حذف المضاف ليكون
المخصوص من جنس الفاعل قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اى ومن افعال المدح حبذا وهو
مركب من حب الشئ وحب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله ذا ويراد به المشار اليه
فى الذهن كما يراد بالرجل فى نعم الرجل زيد وذا لا يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص
مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا تقول حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا
هند والهندان والهندات وبعد ذا يجئ المخصوص بالمدح وانما لم يتغير عن هذا اللفظ
لانهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرف فيه ولهذا قال بعضهم حبذا
مبتداء وما بعده خبر مأول ثم عاملوه معاملة المضمر فى نعم واعراب مخصوص حبذا كما
كاعراب مخصوص نعم فى كون المخصوص مبتداء وقبله خبره او خبر مبتداء محذوف قوله ويجوز
ان يقع قبل المخصوص الى آخره اى ويجوز ان يقع قبل ذكر مخصوص حبذا تمييز على وفق المخصوص فى
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وبعده نحو حبذا زيد رجلا
لكون فاعله مبهما وانما لم يجب بخلاف نعم اذا كان فاعله مضمرا لمزية الفاعل الملفوظ
على الفاعل غير الملفوظ ويجوز ايضا ان يقع قبل ذكر مخصوصه حال موافقة له فيما ذكرناه
نحو حبذا راكبا زيد وبعده نحو حبذا زيدا راكبا والعامل فى التمييز والحال ما فى حبذا من
معنى الفعلية وذو الحال هو ذا لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام
المدح لفظا او تقديرا والمدح بالركوب فيكون راكبا حالا عن الفاعل له عن المخصوص قوله
الحرف ما دل على معنى فى غيره قوله ما دل على معنى كالجنس له يشترك فيه الثلثة

ويقوله فى غيره يخرج الاسم والفعل قوله ومن ثم احتاج فى جزئيته الى اسم او فعل اى ومن اجل
ان الحرف اذا دل على معنى فى غيره احتاج الى الاسم او الفعل فى تصير جزءا من الكلام من مسند
ومسند اليه لان دلالته على معناه الافرادى مشروطة بذكر متعلقه قوله فى حرف
الجزم اما وضع له فضاء بفعل او معناه الى ما يليه بتعريف حروف الجزاء حروف الجزم
حروف وضعت لاقضاء الفعل او معناه الى ما يليه نحو مررت بزيد وانما مرت بزيد
ولهذا سميت حروف الاضافة وسميت ايضا حروف الجر تسمية باعتبار معمولها
وانما قال الى ما يليه ولم يقل الى الاسم ليتناول مثل قوله ما رحبت فانه ليس باسم
لكنه فى تقدير الاسم والمراد بمعنى الفعل اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شئ استنبط منه معنى الفعل قوله
ومن والى وحتى الى قوله ما خلا وعدا وحاشا اشارة الى عدها وهى ثمانية عشر على ما
ذكر قوله من للابتداء شروع فى بيان معانى هذه الحروف ومعانى من بحسب ما ذكروه
اربعة احدها ابتداء الغاية ويعرف بما يصح له الانتهاء نحو سرت من البصرة الى الكوفة وثانيها
التبيين ويعرف بصحة وضع الذى مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
وثالثها التبعيض ويعرف بصحة وضع البعض مكانه نحو اخذت من الدراهم ورابعها
الزيادة ويعرف بانها لو اسقطت لم يختل المعنى او الزيادة لا تكون الا فى غير الموجب نحو
ما جائنى من احد وهل جائنى من احد ولا تضرب من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم
يزيدونها فى الموجب ايضا قوله وقد كان من مطر وشهد منا اول اشارة الى دليلهم وهو ان

المراد بالموجب ما لا يكون فيه نفيا ولا استفهاما

اى وقد كان مطر وبعفركم ذنوبكم

من تزاحف الموجب بمحى قولهم قد كان من مطر وشبهه كقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم و اجاب ابو جعفر عنه بانه متأول وتاويل قولهم كان من مطر انه محمول على انه اريد به الحكاية كانه سمع من يقول هل كان من مطر فحكى كلامه وقال يجيبا له كان من مطر او محمول على التبعيض اى قد كان شئ من مطر وتاويل الآية ان من للتبعيض لان الله تعالى لا يغفر جميع الذنوب وله ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد عليه السلام وقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عليه السلام ولا يلزم من غفرانه جميع امة محمد عليه السلام غفران جميع امة نوح عليه السلام على ان قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا عام باق على عمومه قوله والى لانتهاء الغاية وبعنى مع قليلا اعلم ان الى لها معنيان احدهما لانتهاء الغاية وهى مقابلة لمن نحو من البصرة الى الكوفة والثانى ان تكون بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى من انصارى الى الله اى مع الله قوله وحتى كذلك لانتهاء الغاية كالى وبمعنى مع كثيرا وانما شبه حتى بالى فى انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع لان الى تدخل على المضمر والمظهر وحتى تختص بالظاهر اشار الى فارق لفظى بين الى وحتى وهو ان حتى تختص بالظاهر استغناء عنه بالى ولانه اختلط الضمير بعضها ببعض خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بمثل قوله فلا والله لا يلقى انانين فنى حنانك يا ابن ابى يزيد وهو شاذ قوله وفى للظرفية وبمعنى على قليلا اعلم ان فى لمعنيين احدهما الظرفية وهو حلول الشئ فى غيره حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق وثانيهما ان يكون بمعنى على

على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل قوله والباء للالصاق الى آخره اى والباء يستعمل لمعان احدها الالصاق نحو مررت بزيد اى التصق مرورى بموضع يقرب منه زيد ونحو امسكت بالله وثانيها الاستعانة نحو كتبت بالقلم اى باستعانة القلم وثالثها المصاحبة نحو خرج زيد بعشيرته ورابعها المقابلة نحو بعت هذا بهذا وخامسها التعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها الزيادة قياسا كما فى الخبر النفى نحو ما زيد بقائم وكما فى الاستفهام نحو هل زيد بقائم او غير قياس كما فى غير النفى والاستفهام وهو ما فى المرفوع نحو بحسبك زيد وما فى المنصوب نحو اتى بيده قوله واللام للاختصاص اى اللام يستعمل لمعان احدها الاختصاص نحو الجل للفرس والمال لزيد والثانى التعليل نحو ضربته للتاديب والثالث الزيادة كقوله تعالى ردف لكم اى ردفكم والرابع ان يكون بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وليس معنى الآية ان الكافرين خاطبوا المومنين لانه لو كان كذلك لوجب ان يقال ما سبقتمونا اليه فعلم ان معناه قال الذين كفروا عن الذين امنوا وفيه نظر لما ذكر فى الكشاف وغيره من التفاسير ان هذا كلام الكفار فانهم قالوا للمومنين لو كان ما اتى به محمد صلى الله عليه وسلم خيرا ما سبقونا هؤلاء اعنى المومنين اليه فكان يقال لو كان كذلك لقال ما سبقتمونا اليه نا نقول لا يلزم ذلك لجواز انهم خاطبوا بعض المومنين كما كابر منهم مثله واراد بقوله ما سبقونا البعض الآخر منهم كما صاغر منهم والخامس ان تكون بمعنى

واو القسم في موضع النجب كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والاسن
اى والله لله يبقى فتعجب من فناء العالم حتى لا يبقى كبش متحصن بجبل هذه صفته
والحيد جمع الحيدة وهي عقلة في قرن الوعل وبالجملة كل نتوء في القرن او الجبل
او غيرهما وتجمع على حيود وحيد كبدنة وبدن وبدر وبدور والظيان نبت طيب الرائحة
ويقال له بالشمين البزر وقوله ورب للتقليل الى آخره اعلم ان رب للتقليل كما ان كم
للتكثير ولها احكام احدها ان لها صدر الكلام لكونها لانشاء التقليل والثاني
اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد نحو رب رجل كريم اجتمعت به او جملة اسمية
نحو رب رجل ابوه عالم او فعلية نحو رب رجل عرف ابوه العلم اجتمعت به اما
اختصاصها بالنكرة فلعدم الاحتياج الى المعرفة واما وصف النكرة فليتحقق
الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص مما لم يوصف واما
قال على الاصح لان في وجوب وصف النكرة خلافا والاصح وجوب وصفها
والثالث ان يكون فعلها اي جوابها وعاملها فعلا ماضيا لوضعها للتقليل المتحقق واما
محذوف غالبا لجواز حذف غالبا لحصول العلم به فاذا قلت رب رجل اكرمني فاكرمني
صفة لرجل وجواب رب محذوف وانما قيد الحذف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب
رجل كريم اجتمعت به قوله وقد يدخل على مضمر مبهم مميز اي وقد يدخل رب
على مضمر مميز ذلك المضمر بنكرة منصوبة تفسره رجلا وهذا الضمير مبهم مميز
كالضمير في نعم رجلا زيد وحق هذا الضمير ان يكون مفردا مذكرا دائما عند

البصريين بقولك ربه رجلا ورجلين ورجالا وربه امراة وامرأتين ونساء لكونه راجعا
الى مقدر ذهني لا الى شيء مقدم ذكره ليجب مطابقته خلافا للكوفيين فانهم قالوا
بمطابقة هذا الضمير للتمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
ويلحقها ما فيدخل على الجمل اي ويلحق رب ما الكافة ويدخل على الجملة اذا قصدوا
تقليل النسبة المفهومة من الجمل نحو ربما قام زيد وربما زيد قايم وقد يقال ربما يفهم
زيد انه ان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو
بمنزلة المضي لصدق الوعد به وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل فيود بمنزلة
ودّ ويؤكد ما قلناه قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم اتى باذ وسوف
وجمع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتعريه من الرب
وواوها اي واو رب وهي الواو التي يبتدأ بها في اول الكلام بمعنى رب ولهذا يدخل
على النكرة الموصوفة ويحتاج الى جواب مذكور او محذوف ماض كقوله بكرة
لبس بها انيس اي ورب بلدة قوله وواو القسم الى آخره اعلم ان الواو وتبدل في
القسم عن الباء في اقسمت بالله عند حذف الفعل لغير السؤال ولهذا لا يقال اقسمت والله
ولا والله اخبرني وهي اعني واو القسم مختصة بالظاهر فلا يقال وك استغناء
بالباء عنها قوله والتاء مثلها اي والتاء مثل الواو في انها لا يستعمل مع الفعل والسؤال
ويختص بالظاهر لكنها مختصة باسم الله تعالى اي لا يستعمل في غير اسم الله تعالى
لنقصانها عن الواو الذي هو انقص من الباء قوله والباء اعم منهما اي والباء اعم

استغنا الامن الواو والتاء له استغناها مع الفعل وحذفه ومع السوال وغيره ومع المظهر
والمضمر بخلاف الواو والتاء ثم الواو اعم استعمالا من التاء له استغناها في جميع
الظواهر لغير السوال بخلاف التاء قوله ويتلقى القسم باللام وان اى ويتلقى القسم
بجواب فيه اللام او ان اذا كان مثبتا او حرف النفي اذا كان منفيا وتفصيل ان
الجواب اما جملة اسمية واما جملة فعلية فان كان جملة اسمية فان كانت مثبتة
لزمها ان نحو والله ان زيدا قايم او اللام نحو والله لزيد قايم وقد تجمع بينهما
نحو والله ان زيدا لقايم وذلك لتاكيد ولربط الجواب بالقسم وان كانت منفية لزمها
ما اولا نحو والله ما زيد بقايم او قايما ووالله لا زيد في الدار ولا عمرو وان كانت
فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع قد نحو والله لقد قام او
بدونها نحو والله لقام وقد يكون قد وحدها نحو قوله تعالى قد افلح من زكيها
وان كان فعلها مضارعا لزمها اللام مع نون التاكيد وبدونه نادرا نحو والله
لاقومن او لاقوم وان كانت منفية فان كان فعلها ماضيا لزمها ما او لا نحو والله
ما قام زيد او لا قام زيد وان كان فعلها مضارعا لزمها ما او لا مع نون التاكيد وبدونها
نحو والله ما افعلن او لا افعلن او ما افعل ولكن تحذف نون حذف حرف النفي اذا كان فعلها
مضارعا منفيا لدلالة الحال عليه كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ
قوله وبحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه اى ويحذف جواب القسم اذا اعترض
اى توسط القسم نحو زيد والله قايم او تقدم على القسم ما يدل عليه نحو زيد عالم والله

لانه يغني عن اعادته قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء اى وعن للمجاوزة اذا كان حرفا
نحو رميت عن القوس وعلى للاستعلاء اذا كان اسما نحو زيد على السطح وقد يكون عن وعلى
اسمين اما عن فبمعنى الجانب حينئذ كقوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني
مرة واما مرة اول البيت لم يركن احد الى الاحجام يمخ فايوم الوغى كالاجرام واما
على فبمعنى فوق كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيدا
مجهل ومما اسمان بدليل دخول من عليهما قوله والكاف للتشبيه اعلم ان الكاف
للتشبيه في اكثر الامر نحو زيد كالاسد وقد يكون زايدة كقوله تعالى ليس كمثله
شيء والذي يدل على زيادته انه لو لم يزد لزم نفيه تعالى لانه نفي مثل مثله ومثل مثله
تعالى لانه المماثل من الجانبين وقد يكون اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم
تحت عرانين انوف شمم اى عن مثل البرد والذي يدل على اسميته مهما دخول عن
عليه ويختص الكاف بالظام استغناء عنه بالمثل وقد يدخل على الضمير كقوله
وام اوعال كها او اقربا اول البيت ومولى الهجاج يصفن منه سنا او هربا نحى الذبابات
شمالا كثيبا وام اوعال كها او اقربا ذات اليمين غيرما ان ينكبا قوله ومنذ ومذ
للزمان للابتداء اى ومنذ ومذ له ابتداء الغاية في الزمان الماضي كما ان من له ابتداء
الغاية في المكان نحو ما رايته منذ سنة كذا اى ابتداء عدم الرؤية سنة كذا وتجيئان
للظرفية في الزمان الحاضر اذا كان بمعنى في نحو ما رايته منذ شهرنا او يومنا اى في
شهرنا او يومنا وقد تقدم احكامها في الظروف ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال

الاول في الكتاب ابتداء الغاية وبالمثال الثاني الظرفية لان العرب لا تزيد بهما اذا دخلا
على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية قوله وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي
هذه الثلثة فيها معنى الاستثناء اذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا واذا نصبت
ما بعدها تكون افعالا فاعلها مضمر وعدا من عدا يعدو وخلا من خلا يخلو وحاشا
بمعنى جانب وانما قيد هذه الثلثة بقوله للاستثناء لانها اذا لم يكن للاستثناء لم تكن
حروفا لكن ليس كلما كانت للاستثناء كانت حروف جر قوله الحروف المشبهة
ان وان الى آخره وانما سميت هذه الحروف الحروف المشبهة بالفعل لكونها مشابهة
للفعل من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وفتح اخرها ولزومها الاسم ووجود
معنى الفعل في كل واحد منها وهي ستة إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليتَ ولعلّ قوله
ولها صدر الكلام اي لهذه الحروف صدر الكلام لدلالة كل واحد منها على نوع
من انواع الكلام وذلك يقتضي تقدمها ليحصل العلم في اول الامر بان الكلام من اي
نوع من انواع الكلام من ترجي او تمنى او استدراك او غير ذلك قوله سوى ان وليت
بعكسها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان فانها بعكس هذه الحروف اي لا يكون
لها صدر الكلام لكونها مع ما بعدها معمولة لعامل قبلها وحق المعمول ان يكون متاخرا
فجاءت على اصلها قوله وبلحقها ما اي ويلحق هذه الحروف ما الكافة وحينئذ تلغى عن
العمل على الوجه الافصح لخروجها عن مشابهة الفعل لفظا ومعنى فتح اواخرها ولعدم
الاسم ويعلم من قوله على الافصح انه يجوز اعمالها وقوله في التتابعة الا ليتما هذا الحمام لنا الى

الحما

الى حما متنا ونصفه فقد بالوجهين والغرض من الحاق ما هذه الحروف التي هي انما
والتاكيد والمبالغة وافادة معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في الكل قوله ويدخل حرف
اي ويدخل هذه الحروف على الافعال حين اتصال ما بها لتفيد معانيها في الجملة
الفعلية كما افادت في الجملة الاسمية فتقول انما قام زيد وانما يقوم زيد قوله فان لا تغير
معنى الجملة شروع في بيان احوال كل واحد منها على التفصيل واشارة الى الفرق
بين ان المكسورة وان المفتوحة فقال ان له تغير معنى الجملة بل يؤكدها فاذا قلت
ان زيدا قايم افدت به ما افدت بقولك زيد قايم وان تغير معنى الجملة له انها مع اسمها التي بعدها في حكم المفرد قوله ومن ثم وجب
الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد اي ومن اجل ان المكسورة له تغير معنى
الجملة وتبقى الجملة على حالها مع زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا او حكما في كل موضع تبقى
الجملة على حالها ومن اجل ان المفتوحة تغير معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح
لفظا او حكما في كل موضع يكون مع ما بعدها في محل المفرد واذا كان ذلك تعين موضع
كل واحدة من المكسورة والمفتوحة قوله فكسرت ابتداء وبعد القول لازم من الفرق
المذكور اي كسرت بناء على الفرق المذكور اذا وقعت ابتداء لكونه موضع الجملة نحو ان
زيدا قايم وكسرت ايضا بعد القول نحو يقول ان زيدا قايم لان مفعول القول جملة وكسرت
ايضا بعد الموصول نحو جاني الذي ان اباه عالم لان صلة الموصول لا يكون الا جملة وكذلك
اذا دخل على خبرها اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله وكذا اذا وقعت جواب القسم نحو والله ان زيدا قايم

اذا

لكن نافي موضع الجمل وفتحت ان كانت مع ما بعدها فاعلة نحو يعجبني ان زيدا عالم اي علمه
لوجوب كون الفاعل مفردا وفتحت ايضا ان وقعت مفعولة نحو كرهت ان زيدا
عالم لوجوب كون المفعول مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مبتدأ
نحو عندي انك عالم لوجوب كون المبتدأ مفردا وفتحت اذا كانت مع ما بعدها
مضافا اليها نحو عجبت من انك عالم واعجبني اشتهارا نك فاضل لوجوب كون
المضاف اليه مفردا ولا ينكسل بما اذا كان المضاف اليه جملة مثل اكتب حيث انك
جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل في حيث وفتحت
قوله وقالوا لولا انك اشارة الى وجوب الفتح بعد لولا الا بتدائية نحو لولا انك منطلق
انطلقت لان ما بعد لولا مبتدأ وخبره محذوف ووجوب كون المبتدأ مفردا
وكذلك يجب الفتح بعد لولا التي للتخضيض لانه فاعل او مفعول لان لولا التي للتخضيض
يجب دخولها الفعل لفظا او تقديرا نحو لولا زيدا ضربته بمعنى حثه
قوله ولو انك لانه فاعل اشارة الى بيان وجوب فتحها بعد لو نحو لو انك قائم لو قعت
موقع المفرد لكونه فاعلا لفعل محذوف اى لو وقع قيامك قوله فان جاز التقديران جاز
الامران اى فان كان موضع جاز فيه تقديران لتقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح
والكسر نحو من يكرمني فانا اكرمه فان جعلت تقديره فانا اكرامه وجب الكسر لكونها واقعة
ابتداء وان جعلت تقديره من يكرمني فجزاؤه الاكرام وجب الفتح لوقوعها خبر المبتدأ
وهو موضع المفرد وكقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم

فان كان المراد اذا موعد القفا وجب الكسر لوقوعها ابتداء وان كان المراد فاذا
عبودية حاصلة وجب الفتح لوقوعها مبتدأة خبرها حاصل قوله ولذلك جاز
العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون الفتح اى ولاجل ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره جاز العطف على محل اسم المكسورة لفظا
نحو ان زيدا قايم وعمرو وعلى محل اسم المكسورة حكما نحو علمت ان زيدا قايم وعمرو فعمرو معطوف
على محل زيدا لان ان المفتوحة مع الاسم والخبر تاويل الجملة لكونها قايمة مقام المفعولين
ومنه قوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله برفع رسوله ولم يجز العطف
على اسم المفتوحة بالرفع لتغير معنى الجملة بقوله وشرط مضي الخبر لفظا او تقديرا
اى وشرط صحة العطف المذكور مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا نحو
ان زيدا وعمرو قايم اى ان زيدا قايم وعمرو قايم اما قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا فلم يجز
فلا تقول ان زيدا وعمرو ذاهبان لانه يستلزمه كون الشيء الواحد معمولا لعاملين مختلفين
لان ذاهبان من حيث انه خبر ان معمول ان ومن حيث انه خبر عمرو معمول للابتداء
خلافا للكوفيين فانهم جوزوا العطف المذكور قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا لان خبر ان مرفوع
عندهم بما ارتفع به قبل دخولها فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد وهو ضعيف لان
نسبة ان الى المسند والمسند اليه على السوية فلو عمل في احدهما دون الآخر لزم
الترجيح بغير مرجح وهو محال ولا ينفعهم نحو ان مثل ان الزيدين والعمرون ذاهبون لمعنى
الخبر هنا حكما تقديره ان الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف خبر ان للعلم

قوله ولا ان لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي اشارة الى بطلان قول الكسائي المروي
فانهما ذهبا الى ان اسم المكسورة اذا كان مبنيا جاز العطف على محلها قبل مضي الخبر لفظا
او حكما نحو انك وزيدا ذاهبان لاستعمال بعض العرب ذلك فاشار الى بطلانه
بقوله ولا ان لكون الاسم مبنيا لان المانع المذكور موجود ههنا وعدم استعمال الفصحاء ذلك
قوله ولكن كذلك اي ولكن مثل ان المكسورة في انها لا تغير معنى الجملة وفي جواز العطف
على محل الاسم بعد مضي الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد لكن بكر اخاه وعمرو لان لكن
للاستدراك والاستدراك لم ينافي معنى الابتداء كما لا ينافيه التاكيد واما سائر الحروف
فلم تجز العطف على محل اسمها لزوال الابتداء قوله ولذلك دخلت اللام مع المكسورة
اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الابتداء وسائر هذه الحروف تغيرت دخلت
لام الابتداء مع المكسورة ولم يدخل مع غير المكسورة على الخبر نحو ان زيدا لقايم او على الاسم
اذا فصل بين الاسم وبين المكسورة نحو ان في الدار لزيدا او على ما بين الاسم والخبر
وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل واما اشترط في دخول اللام على الاسم الفصل
بين ان وبين الاسم لانه يمتنع دخول لام الابتداء على الاسم اذا لم يفصل نحو ان لزيدا
قايم لكراهتهم اجتماع حرفين متفقين في المعنى ولهذا لم تدخل هذه اللام على ان قوله
وفي لكن ضعيف اي دخول هذه اللام مع لكن على الخبر او على الاسم اذا فصل او على
ما بينهما ضعيف وان لم يزل معنى الابتداء لان وجود اللام يؤذن بالفصل او لكن
يؤذن بالاتصال لكونها للاستدراك وقد جاء مع ضعف في قوله ولكنني من حبها

واجيب عنه بان اصله ولكن انني فنقلت حركة الهمزة على النون وحذف
ثم حذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون في النون قوله
وتخفف المكسورة فيلزمها اللام اي وتخفف ان المكسورة فتلزمها اللام فرقا
بين المخففة من المثقلة وبين النافية نحو ان زيدا قايم بمعنى ما زيد قايم ويلزمها
هذه اللام ايضا عند علمائنا وان لم يشبه بالنافية اطرادا للباب وقال بعضهم عند
العمل لما احتياج الى اللام قوله ويجوز الغاؤها اي ويجوز الغاء ان المكسورة اذا
خففت لبطلان شبهها الفعل لفظا ويعلم من قوله ويجوز الغاؤها جواز
اعمالها لان الافعال التي حذف منها شيء تعمل نحو لم يكن زيد قايما وكذلك الحروف المحذوف
عنه شيء تعمل قوله ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا اي ويجوز دخول المكسورة
المخففة على الافعال العاملة في المبتدا والخبر نحو يا بني كان وظننت لبطلان عملها و
تاكيد الجملة الابتدائية حينئذ الذي هو مقتضاها ولهذا اختصت بهذه الافعال
كقوله تعالى وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين
في التنعيم فانهم عمموا دخولها على الافعال سواء كانت عاملة في المبتدا والخبر او غير
عاملة واستدلوا بالله ربكما ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو خارج
عن القياس واستعمال الفصحاء عند البصريين فلا اعتبار به قوله ولخفف المفتوحة
فتعمل في ضميري شان مقدرا اي ولخفف المفتوحة كما خففت المكسورة فتعمل عند التخفيف
على سبيل الوجوب في ضميري شان مقدر لتحقق مقتضاها ولما افادة معناها في الجملة الاسمية ولان

المفتوحة الكن مشابهة من المكسورة وعملت المكسورة المخففة كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
ولم تعمل المفتوحة المخففة الظاهر فقدروا اعمالها في ضمير الشان مقدرا ليلا ينحط الاقوى
عن الاضعف وقد مر سر ذا من قبل قوله فيدخل على الجمل مطلقا اي فدخل المفتوحة المخففة
على الجمل مطلقا اي اسمية كانت او فعلية سواء كان فعلها داخلا على المبتدا والخبر او غيره
داخل لان مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة لا سيما حاصل قوله وشذ اعمالها اي تشبيه
اعمال ان المفتوحة المخففة في غير ضمير شان مقدر كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني
فراقك لم ابخل وانت صديق قوله ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي او يلزم
ان المخففة المفتوحة اذا دخلت على الافعال احد الامور المذكورة وبناني على التفصيل
ان الفعل اذا كان ماضيا منفيا فلا بد من حرف النفي نحو علمت ان لا خروج زيد ولا يشكل بقولهم
وان ليس للانسان الا ما سعى لان ليس لما كان جامدا فكانه ليس بفعل يعدها فعمل ولانه منفسخ
معنى النفي مع الفعل لا نفي معنى قولنا وان ما حصل للانسان الا ما سعى وان كان مثبتا فلا بد
من قد نحو علمت ان قد خرج زيد وان كان الفعل مضارعا مثبتا فلا بد من السين او سوف
كقوله تعالى علم ان سيكون منكم الاية وان كان مضارعا منفيا فلا بد من حرف النفي كقوله تعالى افلا
يرون الا يرجع اليهم وكقوله تعالى احسب ان لم يره احد وعلمت ان لن يخرج زيد وجهه ذلك
اما لكون لا عوضا من تخفيفها واما لئلا يلتبس بان المصدرية وانما قال مع الفعل لانها
لو كانت مع الاسم كبيت الكتاب في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل لم يلزم فيها احد هذه الحروف لانها لا يشتبه بان المصدرية ولم يحتج الى التعويض
عنها

لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها وليس مع الاسم الا الحذف
فلما كان التغيير مع الفعل اكثر تماما مع الاسم عوض مع الفعل ولم يعوض مع الاسم قوله
كان للتشبيه وخفف فتلغى على الافصح اي كان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد معنى
زيد كالاسد ثم انها تخفف وح قد تعمل وتلغى على الوجه الافصح لكونها اضعف من
ان وقد جاء وخبر مشرق اللون كان ثدياه حقان قوله ولكن للاستدراك الى آخره
اي معنى لكن الاستدراك وهو توسط بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات معنى
سواء كان ثم تغاير لفظي او لم يكن فيستدرك بها النفي بالايجاب نحو ما جاني زيد لكن
عمرا جاني وفارقني زيد لكن عمرا حاضر والايجاب بالنفي نحو جاني زيد لكن عمرا لم يجئ
وجاني زيد لكن عمرا غايب وتخفف فتلغى ح كاخواتها ويجوز ذكر الواو معها كقوله
وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا بتخفيف لكن ورفع الشياطين في بعض القراآت
السبع فرقا بينها وبين لكن الذي هو حرف العطف وقال بعضهم انه لجوز معها ذكر
الواو لانها اذا خففت كانت حرف عطف فلم يجز معها ذكر الواو ح لمنع دخول حرف
العطف على مثله قوله وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما اي ليت يستعمل للتمني
كقوله تعالى يا ليتنا نرد وجوز الفراء ليت زيدا قائما بالجزم على انه جواب التمني وجوزه الكسائي ايضا
لكن بتقدير كان اي ليت زيدا كان قائما فقائما في المثال المذكور حال عند الفراء وخبر كان عند
الكسائي والذين حملها على ذلك قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا واجيب عنه بان رواجعا
منصوب على الحال من الضمير المقدر في الخبر المحذوف اي يا ليت ايام الصبى لنا رواجعا والذي يدل

خزانة كتب جامعة الرياض

على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزئين في كان ولعل على ضعف قول الكسائي تعدم
جواز ان زيدا قائما على تقدير كان قوله ولعل الترجي وسنذكر الخ بهامشه ولعل لترجي وقوع
اخر كقوله تعالى لعل الساعة قريب فيه ترجي للعباد والفرق بين التمني والترجي ان الترجي
لا يكون الا في الممكنات والتمني في الممكنات والمستحيلات فان الانسان يتمنى الطيران الى
السماء والاتيان بالجبل شالا كما روى ابو سعيد السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب شعر
اعد اعدي يا امن يجيب الى الندى فلم يستجب عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
دعوة لعل المغوار منك قريب قال لعل جارة هممنا وعلى مع المجرور في محل الرفع باسناده
تما بعدها خبرها كما ان لولا كذلك وقال لا تحتاج الى عامل نحو لعلك زيد وهل من احد
في الدار وقال ابن الحاجب الجر بها على سبيل الحكاية اما بمعنى اذ وضع ابو المغوار مثلا
مجرورا في موضع آخر فالش موحدة على ما كان مجرورا واما بمعنى اذ يسمى الرجل باني المغوار
بالياء ويجب ان يكتب بالياء في الاحوال الثلاث وهذا التاويل جيد لو لم يكن الجر بها لغة قبيلة
لكنه لغة عقيل فلم يكن هذا التاويل جيدا قوله الحروف العاطفة الواو والفاء الى آخره
اعلم ان الحروف العاطفة عشرة على الاصح وبقي ما ذكره وشذ بالجيم في الحر واحد
ومراده خلاف الثاني في الاعراب لا الاول قوله فالاربعة الاول اعلم ان الاربعة الاول
وهي الواو والفاء وثم وحتى تشترك في الحكم الحاصل للاول والاشارة
اليه بقوله فالاربعة الاول للجمع ثم تفترق كل واحد منها بشيء يختص به فالواو للجمع المطلق من
غير اعتبار ترتيب سواء كان ترتيبا او لم يكن نحو جاءني زيد وعمرو فانه لم يعلم فيه مجيء احدهما

ولا تقدم احدهما على الآخر والذي يدل عليه قوله تعالى نحيا ونموت وما يهلكنا الا الدهر نموت ونحيا
والقائلون منكرون للبعث فالموت بعد الحياة مع انه قدم عليها وقولنا المال بين زيد وعمرو
واختصم زيد وعمرو والفاء للترتيب من غير مهلة عرفا نحو مررت بزيد فعمرو وكقوله تعالى فخلقنا العلقة
مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم مثل الفاء في كونها للترتيب الا
انها مع المهلة والتراخي نحو مررت بزيد ثم عمرو ومنها مررت بزيد وحتى مثل ثم في كونها للترتيب
والمهلة لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين الفاء وثم قوله ومعطوفها
جزء من متبوعها اي ومعطوف حتى اشترط ان يكون جزءا من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا لتحقق الغاية
التي هي معنى حتى والحصل الغاية الاذكر لا اقوى او لا اضعف بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها كقولك في القوة
مات الناس حتى الملوك ولا نبي، وفي الضعف قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت بالعكس فيهما لم
يجز قوله واو واما وام لاحد الاربعة مبهما اي هذه الثلاثة تشترك في انها لتعليق الحكم بالمعطوف
او المعطوف عليه مبهما اي لا على التعيين قوله وام المتصلة لا ترد لهمزة الاستفهام الى آخره
اشارة الى تحقيق معنى ام والفرق بينها وبين او واما فان ام اما متصلة واما منقطعة
فان كانت متصلة فلا استعمال في الامر والنهي وفي غيرهما يلزم ان يكون استعمالها مع همزة الاستفهام
يليها احد الامرين المستويين ويلي المستوي الآخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول احدهما
بينهما عنده لا على التعيين لطلب التعيين والمراد بقولنا يليها احد المستويين انه ان كان يلي ام
المتصلة اسم مفرد او فعل او جملة اسمية او جملة فعلية يلي الهمزة ذلك بخلاف او واما فانه لا يلزم
ان يليها احد المستويين والآخر الهمزة تقول اضربت زيدا او عمرا او لا يكون السؤال عنهما بعد ثبوت العلم
بحصول احدهما

ان الاضمار اضربت زيدا ام عمرا

اي زيد قائم ام عمرو

اضربت زيدا ام قربت عمرا

بحصول احدهما عنده لطلب التعيين قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا اي ومن اجل
ان ام المتصلة بلما احد المستويين وبل المستوى الآخر الهمزة لم يجز ان يقال ارايت
زيدا ام عمرا الا على شذوذ لان ما يلي احدهما الاسم وما يلي الآخر الفعل اعلم اني وجدت نسختين
قرئت على المصنف وعليها خطه كان ومن ثم على الافصح بعد قوله والآخر الهمزة وكان ومن
بدل قوله ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف وهو قريب من الاول لكن شرح المصنف يوافق ما ذكرناه
اولا قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم اولا اي ومن اجل ان الطلب من ام لاحد
الامرين اللذين علم ثبوت احدهما من غير تعيين لطالب التعيين كان الجواب باحدهما بالتعيين
لا بلا او نعم لان ما يتبعي المسؤول عنه مثلا اذا قيل ازيد عندك ام عمرو كان الجواب زيدا او عمرو بخلاف
او واما لان السؤال معهما سؤال عن احدهما لا عن التعيين فجوابه لا او نعم فان اجيب بالتعيين
كان الجواب زائدا عن المسؤول عنه قوله والمنقطعة ببل والهمزة اشارة الى معنى لم للمنقطعة
والفرق بينها وبين او واما ومعناها معنى بل مع الهمزة وهي لا تستعمل الا في الخبر والاستفهام
اما في الخبر فكقولك لشيخ رايته انه لابل قطعا فاذا حصل الشك في انه شاب قلت ام شاب قاصدا
الى الاضراب عن الاخبار بالاول والسؤال عن الثاني فكانك قلت بل أهو شاب واما الاستفهام
فكقولك اعندك زيد ام عمرو سألت اولا عن حصول زيد ثم اضربت عن ذلك السؤال الى السؤال عن
حصول عمرو وجوابه لا او نعم واذا عرفت معناها عرفت الفرق بينها وبين او واما قوله
واما قبل المعطوف عليه لازم مع اما جائزة مع او اشارة الى الفرق بين او وام وما وهو ان اما العاطفة
يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه بها اما اخرى ليعلم في اول الامر كون الكلام مبنيا على الشك

نحو جاني اما زيد واما عمرو ولم يلزم ذلك في او بل جاز الامران الاتيان بها وذلك قوله
ولا وبل ولكن لاحدهما معينا اي هذه الثلثة تشترك في اثبات الحكم لاحد الامرين
معينا فلا يكفي بها وجب للاول عن الثاني تقول في جاني زيد لا عمرو وبل للاضراب عن السابق
منفيا كان او موجبا تقول جاني زيد بل عمرو اذا وقع الاخبار عن زيد غلطا وتقول اما
جاء زيد بل عمرو وهو يحتمل الامرين احدهما ان يكون معناه بل جاء عمرو وعلى جنايته
للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل جاني عمرو وعلى
حينئذ ليبان لمن تسبب اليه عدم المجيء ولكن للاستدراك ولا زوة للنفي لانها للمغايرة بين
المعطوف والمعطوف عليه معنى وهي بين تفصيل وهو ان يقال انها اما تعطف المفرد
على المفرد او الجملة على الجملة فان كان للاول كان قبلها النفي ليتحقق التغاير بين
المعطوف والمعطوف عليه تقول ما جاني زيد لكن عمرو اي لكن جاني عمرو وان كان الثاني
لزم ان يكون قبلها او بعدها النفي لما ذكرناه تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام زيد
لكن لم يقم عمرو قوله حروف التنبيه الها وايا هاء وانما سميت حروف التنبيه لتنبيه المخاطب بها
وانما جيء بها في اول الكلام ليدل بفوت العرض على تقدير ان يكون غافلا ولهذا اختصت
باوايل الكلام واعلم ان الاوامر تختصان بالمركبات كقولهم الا انهم هم المفسدون وكقولهم الا
والذي ابكي واضحك والذي اماتك واحياني والذي اعره للامر وان ها يدخل على المفردات التي
هي اسماء للاشارة فقط نحو هذا وهاتا وتدخل في المركبات كقولهم ها ان ذا غدرة ان لم تكن قبلت
فان صاحبها قد تاهى في البلد قوله حروف النداء اعلم ان حروف النداء خمسة وهي يا وايا وهيا وآي

وتمام البيت
لقد تركتني احسد الوحش
ان ارى

الهمزة وهي لتنبيه المدعو ودعايته ليجيب ويسمع ما يريد منه وانما جعل هذه الحروف بابا
آخر سوى التنبيه لخصوصيتها بشيء زايد على ما في حرف التنبيه وهو طلب اقبال المدعو
قوله يا اعمها اي يا اعم هذه الحروف استعمالا لانها تستعمل في القريب والبعيد والمتوسط
وفي غيرها تثبت وهو ان ايا وهيا للمنادى البعيد وايْ وآ الهمزة للقريب لكن الهمزة
للمنادى الاقرب قوله وفي الايجاب نعم وبلى واي وبجل وجير وان وانما سميت هذه الحروف
حروف التصديق والايجاب لانها تصدق لما سبقها فنعم مصدقة ومقررة لما سبقها من الكلام
مثبتا كان او منفيا استفهاما كان او خبرا تقول لمن قال اقام زيد او ما قام زيد او لم يقم زيد او انه لم يقم زيد
نعم تصديقا لما قبله هذا بحسب اللغة دون العرف الا ترى انه لو قال لك اليس لي عندك كذا
مالا فقلت نعم لازمك القاضي به تغليبا للعرف على اللغة قوله بلى مختصة بالجواب بعد النفي استفهاما كان ذلك النفي او خبرا تقول في جواب من يقول لم
يقم زيد او الم يقم زيد بلى اي بلى قد قام زيد ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى
انت ربنا ولو قيل في جوابه نعم لكان كفرا لان نعم مقررة لما قبلها نفيا كان او ايجابا الا ان
يحمل على العرف قوله واي اثبات بعد الاستفهام وبلى منها للقسم اي اي للاثبات بعد
الاستفهام وبلى منها للقسم تقول لمن قال اقام زيد اي والله محمد واجل وجير وان
تصديق للمخبر اي هذه الثلثة تصديق للمخبر كقولك في جواب من يقول قام زيد اجل او جير
وكقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وضاحبها والمراد بالمخبر في قوله
تصديق للمخبر هو المتكلم لا الذي اخبر بخبر والا لم يبق تصديقا لله تعالى قوله واحرف الزيادة ان

المراد من المتكلم القايل

معنى نعم

ان وان

ان وان وما وله الى اخره واما سميت هذه الحروف حروف الزيادة لانها قد تقع
زايدة له لانها زايدة ابدا والغرض من زيادة هذه الحروف التاكيد او الفصاحة
ولما فرغ من عد ها شرع في بيان مواضع زيادتها فقال فان مع ما النافية اي فان
المكسورة تزاد بعد ما النافية لتاكيد النفي كقوله وما ان طبنا جبن ولكن
منايانا ودولة آخرينا وقلت زيادة ان المكسورة بعد ما المصدرية نحو اجلس
ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وبعد لما نحو لما ان قمت قمت قوله وان مع
لما الى آخره اي وتزاد ان المفتوحة بعد لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وتزاد ايضا
بعد لو القسم نحو والله ان لو قمت قمت وقلت زيادتها بعد لو كاف كقوله كان طبية
تعطو الى ناضر السلم على تقدير جر طبية اوله ويوم توافينا بوجه مقسم قوله ومع
اذا ومتى آخره اي تزاد ما بعد اذا شرطا نحو اذا ما اكرمتني اكرمتك وبعد متى شرطا
نحو متى ما يكرمني اكرمك وبعد ان شرطا نحو اينما تكن اكن وبعد اي شرطا كقوله تعالى ايا
ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا كقوله تعالى فاما ترين بك وينبغي
ان يعلم ان ما اذا زيدت بعد ان شرطا ادغمت نون ان التاكيد على فحواها في الاكثر لانها لما
اكدت حرف الشرط كان تاكيد الفعل اولى قوله شرطا قيد في جميع ما ذكرنا من نحو اذا
الى ان وتزاد ايضا بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة من الله ومما خطاياهم
واما قال بعض حروف الجر لانها لا تزاد مع كل حروف الجر وقلت زيادتها بين المضاف
والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم اي من غير جرم قوله وله مع الواو الى آخره

الموافقات الاتيان المقسم
المحسن والمغطي بتناول
والناخر بالشاد من الفقارة

أي وتزاد لا بعد الواو والواقعة بعد النفي تأكيدًا له نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وتزاد أيضًا
بعد أن المصدرية كقوله تعالى لئلا يعلم أهل الكتاب وما منعك أن لا تسجد وقلت قبل
أقسم أي وقلت زيادة له قبل أقسم كقوله تعالى له أقسم بهذا البلد وقوله له أقسم بيوم
القيمة قوله وشذت مع المضاف أي وشذت زيادة له بين المضاف وبين المضاف
اليه كقولك في بئر لا حور سرى وما شعري في بئر لا حور والحور جمع حائر من حار إذا رجع
قوله ومن والباء واللام تقدم ذكرها أي وتزاد من والباء واللام وقد تقدم ذكرها في باب
حروف الجر على التفصيل فلا نعيدها ولقائل أن يقول إن الكاف تزاد وقد مر أيضًا فوجب
عليه ذكرها أو عدم ذكر من والباء واللام قوله حرفا التفسير أي وإن إنما سميت تفسيرًا لو
لوقوعها تفسيرًا كقوله تعالى واختار موسى قومه أي من قومه وكقوله تعالى وناديناه
أن يا إبراهيم قوله وإن مختصة بما في معنى القول أي أن تكون مفسرة لكلام فيه معنى
القول لا بنفس القول لجواز أن قم فلو قلت له أن قم لم يجز لعدم وقوعه تفسيرًا
لنفس القول فأي أعم استعمالا من أن الجواز أن تفسرها ما ليس في معنى قول وما هو
في معنى قول صريح ولا يفسر بأن إلا ما في معنى القول غير الصريح قوله حروف المصدر
بما وأن وأن الى آخره إنما سميت هذه الحروف مصدرية لأنها تجعل ما بعدها
في حكم المصدر والأول إن أعني ما وأن المخففة مختصان بالجملة الفعلية فإنهما
تدخلان الجملة الفعلية وتجعلانها في حكم المفرد الذي هو المصدر نحو أعجبني
أي صنعك وكقوله تعالى فلما كان جواب قومه إلا أن قالوا أي إلا القول والثالث وهو

أن من
ومنها المنقلبة المفتوحة مختص بالجملة الاسمية لما عرفت أنها تدخل على المبتدأ والخبر
وتجعلهما في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو أعجبني أنك قائم أي قيامك
أو في معناه نحو أعجبني أن زيدًا أخوك أي أخوة زيد فإن تعذر قدر الكون
نحو أعجبني أن هذا زيد أي كونه زيدًا قوله حروف التحضيض هلا وألا وأما
ولولا وأما اعلم أن هذه الحروف تدل على اللوم على الترك إذا دخلت على الماضي
نحو هلا قرأت وعلى الحث والطلب على الفعل إذا دخلت على المضارع نحو قوله تعالى
لولا تأتينا بالملائكة قوله لها صدر الكلام أي ولهذه الحروف صدر الكلام لكونها دالة
على نوع من أنواع الكلام فوجب تقديمها لما مر قوله وتلزم الفعل لفظا أو تقديرا أي وتلزم
دخول هذه الحروف الفعل أو تلزم الفعل هذه الحروف لفظًا نحو هلا ضربت زيدًا وتقديرا
نحو هلا زيدًا ضربته أي هلا ضربت زيدًا لكونها لطلب الفعل قوله حرف التوقع قد وفي
المضارع للتقليل وإنما سميت حرف التوقع لأنه تخبر بها من يتوقع الإخبار في إذا دخلت
الماضي قربت إلى الحال نحو قد قامت الصلوة وهذا على اعتبار سيبويه حرف التقريب
وإذا دخلت المضارع كانت للتقليل كقوله إن الكذوب قد يصدق وتجوز الفصل بينه وبين
الفعل بالقسم نحو قد والله وقد يراد بها التحقيق في المضارع كقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين
وقد تحذف الفعل بعدها كقوله أفد الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد
أي وكأن قد زالت قوله حروف الاستفهام الهمزة وهل إنما سميتا حرفي استفهام طلب الفهم
صدر الكلام أي للهمزة وهل صدر الكلام لكونهما النوع من أنواع الكلام فوجب تقديمهما لما مر

تعليقهما يدخلان على الجملتين الاسمية نحو ازيد قايم وهل زيد قايم والفعلية نحو اقايم
لابد وهل قام زيد الا اذا كان الخبر في الجملة الاسمية فعلا جاز استعمال الهمزة
ولم تجز استعمال هل الا على الشذوذ فلا يقال هل زيد قام لان اصل هل بمعنى
قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان فكما لا يقال قد زيد خرج له يقال هل زيد خرج
فان قيل يقتضي ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد خارج له متاع ان يقال قد زيد خارج
قلنا انما جاز حملها على احتمالها معنى ازيد خارج وانما لا يحمل على احتمالها في مثل هل زيد
خرج لان هذه الجملة اقرب ببابها هل فاعتبارها في نفسها اولى من حملها على احتمالها
والهمزة اعم تصرفا اي الهمزة اكثر تصرفا في الاستعمال من هل تقول ازيدا ضربت دون
هل وتقول ايضا اتضرب زيدا وهو اخوك منكرا للضرب وهو على صفة الاخوة دون
هل وتقول ايضا ازيد عندك ام عمرو دون هل اي وتختص ام المتصلة بالهمزة دون
هل وتقول ايضا أثم اذا ما وقع وأفمن كان واومن اي تدخل الهمزة على حروف العطف
ولم يدخل هل عليها لكل ذلك لكون الهمزة اصلا في الاستفهام بخلاف هل ولانها اخص
من هل فقوله دون هل ظرف لقوله تقول ازيدا ضربت ومتعلق بالكل قوله حروف
الشرط ان ولو واما اعلم ان هذه الثلثة حروف الشرط ولها صدر الكلام لانها نوع من
انواع الكلام فان لا يستقبال وان دخل الماضي اي فان تجعل الفعل الذي يدخل عليه
بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا لفظا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا لفظا نحو ان
اضرب واو عكسه اي لو للمضي وان دخل المضارع اي تجعل الفعل بمعنى الماضي سواء دخل

الماضي لفظا نحو لو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب اضرب وقد تجيء بمعنى ان كقوله تعالى
ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد يكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى
ودوا لو تكفرون وكقوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وكقولهم يود المجرم لو يعمر
ولا يجوز ان تكون ههنا للامتناع لانه لا جواب لها وقوله ويلزمان الفعل لفظا
او تقديرا اي ان ولو يلزم دخولهما الفعل لفظا نحو ان ضربت ضربت او تقديرا نحو واحد
من المشركين استجارك ولو انهم يملكون اي وان استجارك احد ولو يملكون انتم فاحد وانتم
مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر وليسا بفاعلين لفعلين
بعدهما ويؤيد ذلك انك لا تقول ان قومك يضرب زيدا بل تقول ان قومك ضربوا
وينبغي ان تعلم ان مفسر المحذوف مجزوم ان كان مضارعا نحو ان زيد يقم ليطابق المحذوف
وان الا يتاء المستقبلة معنى ان لا تحذف افعالها في حال الاختيار لكونها فروع ان فلا
يتصرف فيها مثل تصرفه ويجوز حذفها عند الضرورة كقوله من يحن نؤمنه يئب
وموآمن ومن لا يحن يمس متانا مفزعا وقوله ومن ثم قيل لو انك اي ومن اجل انهما
يلزمان الفعل لفظا او تقديرا قيل لو انك بفتح ان لانه فاعل فعل محذوف ولاجل انهم
اذا حذفوا الفعل فسروه بفعل ولم يفسروه بمضارع التزموا هنا ان يكون خبرا فعلا
ليكون كالعوض من الفعل المفسر فقالوا لو انك انطلقت ولم يقولوا لو انك منطلق هذا
اذا امكن تقدير الفعل اما اذا تعذر وذلك بان يكون الخبر جامدا جاز نحو لو انك حجر
لكان جامدا لتعذر الاتيان بالفعل وقوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط الى آخره

اى اذا تقدم القسم فى اول الكلام على الشرط لزم ان تدخل حرف الشرط على الفعل الماضى
لفظا او معنى نحو والله ان اتيتنى او ان لم تأتنى لم اكرمتك لم يبد لما بطل عمل حرف
الشرط فى الجواب لكونه جوابا للقسم طلب ان لا يعمل فى الشرط فوجب ان يكون ماضيا
ليلا يتخالفا وكان الجواب للقسم لفظا ومعنى لكونه امم لتقدمه على الشرط وللشرط
معنى لكونه مشروطا ومعلقا بالشرط ولم يتعرض للمعنى لكونه معلوما والشك فى اللفظ
قول وان توسط الى آخره اى وان توسط القسم بتقدم الشرط عليه او بتقدم غير الشرط
عليه جاز ان يعتبر القسم وجاز ان يلغى اى جاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم
يلزم حرف الشرط الماضى ويصير القسم ملغى لما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه
نحو ان اتيتنى او لم تأتنى فوالله لم اكرمتك فليتوفر مقتضى كل واحد من القسم والشرط
بان يكون الجواب للقسم والقسم مع ما بعده جواب الشرط وحينئذ يلزم دخول الفاء
على القسم واما اعتباره مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان اتيتنى اولم
تأتنى لم اكرمتك فلجعل القسم وجوابه سادا مسد جواب الشرط وجعل المجموع
مقسما عليه وجعل الجملة اعنى القسم والمقسم عليه خبر المبتداء فيرجع الى ما وقع
القسم اول الكلام متقدما على الشرط واما الغاؤه مع تقدم الشرط عليه نحو ان تأتنى
والله آتك فلكثرة العناية بالشرط لتقدمه فالشرط مع الجزاء سادا مسد جواب
القسم واما الغاؤه مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان تأتنى آتك فلجعل الشرط
والجزاء خبر المبتداء وجعل مجموع المبتداء والخبر سادا مسد جواب القسم قول وتقدير

القسم كالملفوظ اى وتقدير القسم قبل الشرط او الكلام كتلفظ القسم قبل الشرط فى كون الجواب
للقسم لفظا ولزوم الشرط الماضى كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله تعالى
وان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب جزم لا يخرجون
ودخول الفاء على انكم لمشركون قول وانا للتفصيل اى واما وضعت لتفصيل النسبة نحو اما
زيد فعالم واما بكر فجاهل لكنهم لم يلتزموا تكرارها كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ
فيتبعون ما تشابه منه ولم يذكر اما اخرى لكونه معلوما من الاول ويدل على كونه للشرط
لزوم الفاء فى جوابه والقصد بان الاول مستلزم للثانى قول والتزم حذف فعلها
اى والتزم حذف الفعل الداخل عليه اما الآتى المفصول عنه اسم الواقع بعدها دون الفعل
ولما حذف الفعل جعل الجزء الذى تمامه حيز جوابها بين اما وبين فائها عوضا عن الفعل المحذوف
وهو الاسم الواقع بعدها كراهة ان يلى الفاء اما لكراهتهم ان يلى آلة الجزاء آلة الشرط
الا يرى ان معنى قولك اما زيد فمنطلق مهما يكن من شئ فزيد منطلق فزيد جواب اما والمراد
من قوله مطلقا ان الاسم الواقع بعدها جزء حيز جوابها سواء كان مرفوعا او منصوبا
وسواء كان مقترنا للجزاء ما يمنع التقديم او لم يكن وقال بعضهم ان الاسم الواقع بعد اما ليس
جزء اما حيز جواب الفاء لامتناع عمل ما فى حيز فاء الجزاء فيما قبلها بل هو معمول لفعل محذوف مطلقا
اى سواء كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم او لم يكن وسواء كان مرفوعا كالمثال او
منصوبا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق اى مهما ذكر زيد فى يوم انطلاقه فهو منطلق
فى الاول ومهما ذكر يوم الجمعة فزيد منطلق فى الثانى وهو ضعيف والاكثر النصب فى الاول

بتقدير تذكر والرفع في الثاني بتقدير حصل او ذكر لكنه لم يجز بلا تفاق وقال بعضهم
ان كان الاسم الواقع بعد اما جاز التقديم على جوابها اى لم يكن بعد الفاء ما يمنع التقديم
من الاوجه يعني انه جزء ما في حيز جوابها فهو اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما
معمول لما في حيز جوابها نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فانه جاز ان يكون ظرفا
فالمنطلق متقدما على الفاء وان لم يكن جاز التقديم على جوابها اى كان ما بعد الفاء
ما يمنع التقدم من الثاني يعني انه ليس جزاء ما في حيز جوابها بل معمولا لفعل محذوف
نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق لما منع عمل ما بعد ان فيما قبلها اقتضى ذلك صدر الكلام
والحق ان الباب كله واحد فانه كما يجوز ان يعمل ما بعد ان فيما قبلها كذلك يجوز ان
يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها وان جاز ذكر ما هو المنصوص مقدما على فاء الجزاء لغرض
فليجز ايضا فيه ان لذلك الغرض وفيه نظر لوجود المانعين في احدى الصورتين و
ووجود مانع في الصورة الاخرى وجوابه انهما لا يمنعان عن عمل ما بعدهما فيما قبلها
لغرض والا جاز اما زيدا فانه منطلق بتقدير تذكر وجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق
برفع يوم الجمعة بتقدير حصل او يذكر لكنه لا يجوز بلا خلاف قوله حرف الردع
كلا ومعنى حقا اى حرف الردع كلا لانه وضع للردع والتنبيه على الحق انما يستعمل
اذا سمع محال او يقول على انسان مثله اذا قيل فلان يشتمك فقلت كلا اى ارتدع
عن هذا وتنبه وقد جاء كلا بمعنى حقا وهو حرف عند النحاة كلوما لتحقق الجملة كان
وقيل ان كلا في قوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا واسم عند بعضهم لكنه مبني

بني لموافقته لفظا الكلمة التي للردع قوله تاء التانيث الساكنة تلحق الماضي الى آخره اي انما
تلحق تاء التانيث الساكنة الفعل الماضي ليدل على تانيث الفاعل اى ليعلم انه مسند
الى فاعل مؤنث نحو قامت هند وانما قيد التاء بالساكنة احترازا عن المتحركة
نحو قامت فانها تلحق الاسم والمراد بالساكنة هو الساكنة بالذات ليشكل بمثل قامتا
فانها ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض وهو التقاء الساكنين وانما قال الماضي لان
هذه التاء لم تلحق عينا من الافعال فان كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي التانيث الحق
التاء وعدمه نحو طلعت الشمس وطلع الشمس واعلم ان قوله فان كان ظاهرا
غير حقيقي التانيث مكرر لما انه ذكره من قبل قوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين
فضعيف اى المذكر والمؤنث عند اسناد الفعل الى الظاهر فضعيف لعدم احتياجهما
الى هذه العلامات بخلاف الحاق علامة التانيث الفعل عند اسناده الى المؤنث غير
حقيقي لما يقال قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقامت النساء وعلى تقدير
الحاقها نحو اكلوني البراغيث ليست بضمائر لانه يلزم اضمار قبل الذكر من غير فائدة
بل علامات الحقت بالفعل لتدل على احوال الفاعل كتاء التانيث والفرق بين
علامة التانيث وعلامتي التثنية والجمعين انه يعلم التثنية والجمع من لفظ المثنى
والمجموع دائما ووقد يعلم التانيث من لفظ المؤنث قوله التنوين نون ساكنة تتبع
حركة الآخر لتاكيد الفعل فقوله نون ساكنة احتراز عن المتحركة فالمراد بالساكنة هو
الساكنة بحسب الذات لئلا يشكل بالتنوين المتحركة لالتقاء الساكنين فانها ساكنة بحسب الذات

وقوله تتبع حركة الآخر احتراز عن نون ساكنة في غير الآخر فانه يسمى تنوينا
وقوله لتاكيد الفعل احتراز عن نون التاكيد لخواضربن وهو خمسة انواع احدها
تنوين التمكن وهو تنوين يلحق الاسم ليدل على ان له مكانة في الاسمية لخو زيد ورجل و
تنوين التنكير وهو تنوين يدل على كون الاسم الداخل عليه نكرة وهو الفارق بين المعرفة
والنكرة نحو سيبويه وسيبويهٍ وسيبويهً ما والثالث تنوين العوض وهي التي تلحق الاسم عوضا
اما عن الياء او اعلم لخو جوار واما عن المضاف اليه نحو يومئذ اي يوم اذ كان كذا
فلما حذف المضاف اليه وهو كان كذا عوض التنوين عن المضاف اليه والرابع تنوين المقابلة
وهو الذي يقابل نون الجمع المذكر السالم وله يوجد الا في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات
فان التنوين فيها بمنزلة النون التي في مسلمين وانما قلنا ذلك لانه لا يمكن ان يكون
احدى هذه التنوينات اما بيان انه ليس بتنوين التمكن والتنكير فلوجوده فيه
علما غير منصرف واما بيان انه ليس بعوض عن المضاف اليه فلان المعنى غير موافق له واما بيان
انه ليس بتنوين الترنم فلوجوده في غير اواخر الابيات والخامس تنوين الترنم وهو الذي
يلحق اواخر الابيات والانصاف المصرعة لتحسين الانشاد وكقوله يا ابتا علك او عساكا
اولد تقولن بنتي فدانا انا كا قوله ويحذف من العلم الى آخره اي ويحذف التنوين من العلم
الموصوف بابن مضافا الى علم آخر لخو جائني زيد بن عمرو لشدة اتصال الموصوف بالصفة
وقد مر البحث عنه ويعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جائني رجل
ابن ظالم وجائني زيد ابن اخي لم يحذف التنوين في اللفظ ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن

صفة لخو زيد ابن عمر ولعدم شدة الامتزاج واعلم ان وجود التنوين في الموصوف بالابن
في اللفظ وتميز ابن في الخط مثلان بمثلين فاذا سقط التنوين لفظا سقط الهمزة خطا واذا
ثبت التنوين لفظا ثبت الهمزة خطا فانهم قصدوا الى تخفيفها خطا كما قصدوا الى
تخفيفها لفظا ولهذا لم تحذف الهمزة في المثنى وان وقع صفة لعلم مضاف الى علم آخر
لانه لم يكثر كثرة المفرد واعلم ان حكم الابنة كحكم الابن في جميع ما ذكرناه قوله نون التاكيد
خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة الى آخره اي نون التاكيد نوعان احدهما خفيفة
ساكنة والثاني ثقيلة مفتوحة مع غير الالف واعلم ان الثقيلة ابلغ في التاكيد من الخفيفة
ومجئ الخفيفة ساكنة على الاصل لكونها مبنية ومجئ المشددة مفتوحة لالتقاء الساكنين
ومجيئها مفتوحة لخفة الفتحة وانما قيد كونها مفتوحة بقوله مع غير الالف لانها لو كانت مع
الالف لكانت مكسورة وهي في المثنى والمجموع المؤنث لخو اضربان واضربنان لكونها مشتبهة
بنون المثنى فيهما نحو اضربان اضربن اضربان اضربن اضربان اضربنان قوله
لتختص بالفعل المستقبل اي لتختص نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة بالفعل المستقبل
الذي فيه معنى الطلب لخو الامر والنهي والقسم والاستفهام والعرض والتمني وخبر
لخو اضربن ولا تضربن والله لاضربن وهل تضربن والله تضربن وليتك تضربن وانما اختص
هذه النون بما فيه معنى الطلب لانه لما لم يؤكد ما لا يكون مطلوبا ويعلم من قولنا بالفعل
المستقبل انه لا يدخل الماضي ولا الحال لانه لا يؤكد الا ما فيه طلب والمطلوب لا يكون
الا في المستقبل قوله وقلت في النهي اي وقلت زيادة نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقوم

الى قليله لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليله تشبيها له بالنهى قوله ولزمت فى مثبت
القسم اى ولزمت نون التاكيد فى جواب القسم المثبت لتقرر انه جواب القسم وعلم
من قوله لزمت فى مثبت القسم انها لا يلزم فى غيره قوله وكثرت فى مثل انما تفعلن اى
وكثرت زيادة النون فى مثل انما تفعلن اى كثرت زيادة نون التاكيد على الفعل اذا
زيدت ما على حرف الشرط لانه لما اكدوا حرف الشرط بما اكدوا الفعل ايضا بالنون
لانه يخط المقصود بالذات وهو الفعل عن غير المقصود بالذات وهو ان قوله وما
قبلها مع ضمير المذكرين مضموم اى وما قبل نون التاكيد مضموم مع ضمير المذكرين
وهو الواو فى جمع المذكر السالم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين نحو اضربُنّ
قوله ومع المخاطبة مكسور اى وما قبل هذا النون مكسور فى المخاطبة لتدل الكسرة
على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فتقول انت اضربِنّ وهل تضربِنّ فى اضربى
وهل تضربين قوله وفيما عداه مفتوح اى وما قبل نون التاكيد فيما عدا ضمير المذكرين
والمخاطبة مفتوح طلبا للخفة وهو الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا او المؤنث
الغايبة نحو اضربَنّ وهل تضربَنّ وهند هل تضربَنّ ولم يريد بقوله وفيما عداه
التثنية والجمع وان تنا ولهما ظاهر لفظه لانه تذكر بعده احكامهما قوله وتقول
فى التثنية وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ اى وتقول فى المثنى اضربانّ باثبات
الالف لانه يشتبه بالواحد واضربنانّ فى جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع
وقبل نون التاكيد لانه يجتمع ثلث نونات متوالية قوله ولم يدخلها الخفيفة

خلافا لليونس اى وله يدخل نون التاكيد الخفيفة المثنى وجمع المؤنث فلا يقال
اضربان واضربنان لانه يستلزم اما تحريك النون واما حذفها لالتقاء الساكنين
على غير حده ومما يعتذر ان خلافا لليونس فانه اجاز وجوز التقاء الساكنين
على غير حده وهو التقاء الساكنين اللذين لم يكون اولهما حرف مد وثانيهما حرف
مدغم فى آخر والتقاء الساكنين اللذين كذلك يسمى التقاء الساكنين على حده
نحو قوله الذوب وه كقوله تعالى ولا الضالين وفى اضربانّ واضربنانّ واما
جوزوا التقاء الساكنين على حده ولم تجوزوا على غير حده لان الساكن الثانى
لما كان مدغما فى مثله فكانه متحرك لوجود حرف المدغم كذا قوله وما فى غيرها
اى الضمير البارز المنفصل الى آخره اى فوقتا التاكيد الخفيفة والمشددة مع غير المثنى
وجمع المؤنث لا يخلوان من ان يكونا مع ضمير البارز اولا يكونا فان كانا مع ضمير بارز كانتا
كالكلمة المنفصلة تقول فى اضربوا اضربن بحذف الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة
اضربوا القوم وتقول فى اضربين اضربن بحذف الياء كما تقول اضربن القوم بحذف الياء
وان لم يكونا مع ضمير بارز كانتا كالمتصل تقول فى اضرب اضربن وانما قال فى غيرهما اذ ذكر
لحوق نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث وليس المراد بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة
يكون ظاهرا بل المراد اتصال النون بالافعال المعتلة قوله ومن ثم قيل هل تضربن الى قوله واعرب
اياه ومن اجل ان النون مع الضمير البارز فى غير المثنى وجمع المؤنث كالكلمة المنفصلة ومع غير
الضمير البارز كالمتصلة تقول فى تضربن اضربن بكسر الياء لانه لما حذف النون التقى ساكنان

الياء ونون التاكيد فكسرت الياء كما كسرت اذا اتصلت بالكلمة المنفصلة
نحو لم ترى الناس وتقول في ترون ترُوْن بضم الواو كما تقول في الكلمة المنفصلة
نحو لتسئوا الفضل وتقول في ترى واغزهل ترين واغزون بفتح الياء والواو
كالمتصل لانه لما اتصل به نون التاكيد وجب رد المحذوف لعدم علة حذفه
حينئذٍ ووجب فتح الياء والواو كما يجب فتح آخر الكلمة المتصلة بالكلمة الاخرى
وتقول في اغزوا امرًا للجمع المذكرين المخاطبين اغزُن بحذف الواو وضم
الزاء وفي اغزي امرًا للمخاطبة اغزِن بحذف الياء وكسر الزاء كما تقول في
الكلمة المنفصلة اغزوا القوم بحذف الواو وضم الزاء واغزي القوم بحذف
الياء وكسر الزاء فالمثالان الاولان لكون النون مع الضمير البارز اعني الياء
للمخاطبة والواو للجمع المذكر المخاطبين والمثالان المتوسطان لكون النون مع
غير الضمير البارز والمثالان الاخيران لكون النون مع الضمير البارز
وهما الواو والامر الجمع المذكرين المخاطبين والياء للامر المخاطبة وقولنا
بحذف للساكن وفي الوقف الى آخره اي نون التاكيد المخففة تحذف لاحد
الامرين وهو اما التقاء الساكنين كقوله لم تهين الفقير علك ان تركع يومًا
والدهر قد رفعه اي لم تهين والذي يدل على ان تقديره كذلك انه لو لم
يقبل لم تهن لانه يكون مجزومًا حينئذ واما الوقف اذا لم يكن ما قبلها مفتوحًا
قياسًا على التنوين وحينئذ تجب رد ما حذف لنون التاكيد لعدم موجب

حذفه وهو نون التاكيد فتقول في اضربن واضربن اضربا برد الواو والالف
برد الياء وتقول في هل ترين يا امراة وهل تخشون يا قوم هل ترين وهل
تخشون باعادة نون الاعراب لما ذكرنا وهو انتفاء موجب البناء بخلاف التنوين
فان حذفه في الوقف لم يوجب رد المحذوف عند الفصحاء تقول في جاءني قاضٍ
جاءني قاضٍ ووجه الفرق ان التنوين لما زم الاسم المتصرف المجرد عن اللام و
ونون التاكيد ليس بلازم للفعل فجاز ان تعتبر النون المحذوف للوقف
كالمعدوم من الاصل فيرد ما حذف لوجودها ولم يجز ان تعتبر التنوين المحذوف
للوقف كذلك فلم يرد ما حذف له لكونه في حكم الملفوظ به والمفتوح ما قبلها
تقلب الفًا اي ونون التاكيد التي يكون ما قبلها مفتوحًا تقلب الفًا عند الوقف
تقول في اضربن يا رجل اضربا قياسًا على الوقف في الاسم وليكون علامة
التاكيد باقية بوجه مع كون الفتحة مناسبة للالف وانما لم تقلب ياء
اذا كان مكسورًا او واوا اذا كان مضمومًا قياسًا على الوقف في الاسم لانه
لم يعلم بقاء علامة التاكيد فانك اذا قلت في يا زيدون اضربن اضربوا
في الوقف وفي يا امراة اضربن اضربن في الوقف لم يعلم انه بدل عن
النون او المحذوف المردوف

تم الكتاب بعون الله
وحسن توفيقه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا
واله اجمعين وبعد فهذه مباحثات مع اصحاب الدين لهم درية لتحقيق المعاني العاصمية والمباني
القاصمية نفعهم الله ما يقتضيه عنوانها اجبت بها عن مسئلة الكحل من الكافية ارجو ان الله يهم رسالة
تشتمل على ابراز مشكلاتها وكشف الغيوب عن مخدرات ابكارها راجيا ان لا ينسوني في صالح دعائهم في
اوقات المرجوة لاجابة الدعوات فشرعت وجمعت ما يتعلق بهذه المسئلة من فوائد شريفة
مباحث دقيقة ما تكلموا فيها واضفت اليه ما سنح لخاطر الفائز حال التقدير والتحرير مستمدا
منه الجميل اجيلا والمعين الجليل انه الميسر لكل عسير وتسهيل الصعاب عليه يسير انه توفيق
في فتح عويصات حقايقها وشرح معضلات دقايقها انه ولي المعونة والتوفيق قوله
والاصل في مضهر اي الاصل اسم التفضيل في الفاعل والمفعول به هو عند تحقق شرايط التي ستذ
كرها لان كل ما عمل عمل الفعل لابد وان يكون له فعل بمعناه كما في اسم الفاعل وغيره والعالم يكن
له فعل التفضيل فعل بمعناه في الزيادة ثم يعمل اما عند وجود الشرايط فانما يعمل لانه حينئذ يكون بمعنى
الفعل كما ستذكر ان شاء الله تعالى فان قيل ما ذكرتم منقوض باسم الفاعل الذي للمبالغة ليس له
فعل بمعناه في المبالغة وبالصفة المشبهة ايضا اذ لا فعل لهما بمعناه في التوبة في الثبوت اجيب عن الاول
بانه محمول على اسم الفاعل الذي ليس في المبالغة بخلاف افعل التفضيل فانه ليس فيه قسم يعمل في الظا
هر غير وفي العمل وعن الثاني بانهما وان لم يكن لهما فعل بمعناه لكنهما مشابهة لاسم الفاعل في انها
حملت عليه بخلاف افعل التفضيل لانه ليس جاريا على الفعل ولا مشابها بالجاري
على الفعل في التثنية والجمع والتذكير والتانيث في قولك زيد افضل من عمر
وهند افضل من عمرو لان الفعل الذي استعمل عن اصل وهو ليس بمعنى الفعل ولا شبيها بالذي
هو بمعنى الفعل العاملة حتى يعمل في الظاهر كالصفة المشبهة فانها فان لم تجر على الفعل
يعمل بما مر ذكره فاذا ثبت ان ما هو لا اصل لا يعمل في الظاهر فان لا يعمل
فيما قبل المستعمل عن اصل لانهم لم يقصدوا بافعل التفضيل مجرد فعل التعجب لقرنه

وافعل التفضيل

منه في المعنى ولذا شرط فيه ما شرط في باب التعجب فلم يبن الا مما يبنى منه فعل التعجب وما استعمل من افعل التفضيل
على خلاف ذلك يراعى فيه التعجب الذي هو اصله ومواضع استعماله على خلاف ما مر قوله
حكمه اصل بالنسبة الى ما خالفه وهو قوله في المنظر ايضا الحال العمل والمضمر لا يتوقف على ما تحقق الشروط
وهذا لا يتوقف عمله في غير الفاعل والمفعول من الظروف والحال وغيرهما مما ذكر في باب ان الدليل على ما تحذف
كافيتني العمل فيها قوله الا اذا كان لشئ الى آخره فيتعلق بقوله فعل التفضيل اي والمفعول الظاهر لا
اذا تحققت الشروط وهي ان يكون افعل التفضيل صفة لشئ من حيث اللفظ وهو في المعنى مسبب في ذلك الشئ و
يكون ذلك المسبب مفضلا اي ثابتا له زيادة بالتفضيل اولا اي باعتبار ذلك اجرى عليه اسم التفضيل من حيث اللفظ
على نفسه باعتبار غير اول بان يكون المسبب مفضلا عليه باعتبار المحلي ويكون ام التفضيل في سياق النفي هذا
تقرير ما في الكتاب وتوضيحه انما يكون جملة فتقول قوله باعتبار اول حال من الضمير المستكن في مفضل وقوله
على نفسه متعلق بمفضل وقوله باعتبار غير حال من المجرور اعني نفسه وهو مفعول ثان لطرق وفي تقدير
الكلام فضل المسبب حال كونه مصاحبا وملابسا اعتبار الثاني وقوله منفيا حال من الضمير المستكن في كان
مثاله ما ذكره المصنف دعه الله ما رايت رجلا احسن في عينه منه في عين زيد فحسن في المثال جار على
الرجل من حيث اللفظ لانه صفته لكن ما هو حسن من حيث المعنى هو مسببه وهو الكحل وانه متصل به
باعتبار انه في عين الرجل على نفسه باعتبار انه في عين زيد وهو اعني قوله في عين زيد في محل جر على
اعراب تقدير بشرده در او لكسي شول معرب اولان كلمده دركه اول كلمه نكه آخرنده الف تلفظ اولنه نحو
العصا والرحى وحبلى انجمي اول كلمه دركه آخرنده نفس كلمدن يا اولمه وما قبلي مكسور اوله حالة رفعيله حالة جرنده
اما حالة نصبنده لفظ اولور در نحو القاضي او ضبجمي اول كلمده دركه او كلمه ياء منكلمه مضاف اوله نحو غلامي
در ضبجمي اول معرب اولان كلمده دركه آخري محذوف اوله تلفظده نحو عصا وفتى وابنك في الرفع
وصالحو القوم وصالحي القوم وابو البشر اباالبشر اي البشرية ضبجمي معرب اولان
كلمه به آخر كلامدن محكي اوله كقولك من زيدا في استفسار من قال ضربت زيدا وكذا الجملة محكية
عند البعض نحو تابط شرا علما وكذا خمسة عشر علما

ای در جانجوئی تو نودی عزم راه بعد از ین شد کار ما اتمان واه

یا شنا یا توب العرش عاصی اندری ما الجزاء ذو المعاصی

سعیا للعصاة لکا شبور فویل یوم یاخذ بالنواصی

ان تصیر علی النیران ناعصی والا کن عن العصیان خاصی

وفیما قد کسبت من الخطایا دهشت النفس فاجهد فی الخلاصی

جکوبز دلوس اوفلکل

جکوک دوت بخاة نالدلوی

۹۷۴۱
۱۲۲۱

خمکر حلاله

هر کس حلاله

برشی وبخاسه تقاز رکن کم بنو دربنی دار

کر ربنی وبد دوز خاسام